

المملكة المغربية

الجمعية التشريعية
للبرلمان

نشرة مداولات مجلس النواب

المدة النيابية 2021-2026 - السنة التشريعية الثالثة : دورة أبريل 2024

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس النواب برمتها عملاً بأحكام الفصل 68 من الدستور

صفحة

فهرست

(دورة أبريل 2024)

صفحة

جدول الأعمال: جلسة تشريعية للدراسة والتصويت على النصوص
الجاهزة:-مشروع قانون تنظيمي رقم 30.24 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي
رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقاً لأحكام الفصلين
49 و92 من الدستور:-مشروع قانون التصفية رقم 09.24 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة
المالية 2022:-مشروع قانون رقم 32.24 يقضي بحل العصبة الوطنية لمحاربة أمراض
القلب والشرايين وتصفيها:-مشروع قانون رقم 95.21 يغير ويتم بموجبه الظهير الشريف بميثاق قانون
1.73.255 الصادر في 27 شوال 1393 / 23 نوفمبر 1973 المتعلق
بتنظيم الصيد البحري.محضر الجلسة السادسة والثمانين بعد المائة ليوم الاثنين 2 محرم 1446 هـ
(8 يوليوز 2024 م).....

13467

جدول الأعمال: جلسة تشريعية للدراسة والتصويت على النصوص الجاهزة
التالية:-مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم بعض أحكام الظهير الشريف رقم
1.58.008، الصادر في 4 شعبان 1377، 24 فبراير 1958، بشأن النظام
الأساسي العام للتوظيف العمومية.-مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم ظهير 9 رمضان 1331، الموافق لـ 12
أغسطس 1913 قانون الالتزامات والعقود، كما وقع تغييره وتتميمه.-مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 18.00، المتعلق بنظام
الملكية المشتركة للعقارات المبنية.محضر الجلسة الثالثة والثمانين بعد المائة ليوم الاثنين 24 ذي الحجة
1445 هـ (1 يوليوز 2024 م).....

13388

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية المتعلقة بالقطاعات الحكومية
التالية:

-الشباب والثقافة والتواصل؛

-النقل واللوجيستيك؛

-التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة؛

-الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة.

محضر الجلسة الرابعة والثمانين بعد المائة ليوم الاثنين 2 محرم 1446 هـ (8
يوليو 2024 م).....

13426

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية المتعلقة بالقطاعات الحكومية
التالية:

-التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة؛

-العدل؛

-الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة
-الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالعلاقات مع البرلمان.محضر الجلسة الخامسة والثمانين بعد المائة ليوم الاثنين 2 محرم 1446 هـ
(8 يوليوز 2024 م).....

13454

محضر الجلسة الثالثة والثمانين بعد المائة

التاريخ: الاثنين 24 ذي الحجة 1445هـ (1 يوليوز 2024م).

الرئاسة: السيد راشد الطالبي العلمي رئيس مجلس النواب.

السيد محمد غياث النائب الأول لرئيس مجلس النواب.

التوقيت: ساعتان وأربعة وخمسون دقيقة ابتداء من الساعة الثالثة زوالا والدقيقة الرابعة.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية المتعلقة بالقطاعات الحكومية التالية:

- الشباب والثقافة والتواصل؛

- النقل واللوجستيك؛

- التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة؛

- الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة.

السيد راشد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

افتتحت الجلسة.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

السيدات والسادة النواب المحترمين،

السيدة الوزيرة، السيد الوزير،

بمزيد من الأسى والحزن والأسف، تابعا جميعا نبأ المصاب الجلل الذي لحق العائلة الملكية الشريفة، وذلك بانتقال صاحبة السمو الملكي الأميرة لالة لطيفة والددة مولانا صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله وأعزه ونصره وأطال عمره الميمون إلى ذمة الله وعفوه ورحمته.

وبهذه المناسبة الأليمة نضرع إلى الله عز وجل أن يشمل الفقيدة الكريمة بواسع رحمته ورضوانه ومغفرته، ويكرم مثاها ويسكنها فسيح جنانه من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا، وأن يمن على مولانا صاحب الجلالة الملك محمد السادس وجميع أفراد الأسرة الملكية الشريفة بالصبر الجميل، وأن يديم على جلالته العزة والسؤدد ويكمله بالنصر والمجد.

السيدات والسادة النواب المحترمين،

أدعوكم للوقوف لقراءة الفاتحة على روح الفقيدة الكريمة.

بسم الله الرحمن الرحيم « الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، ملك يوم الدين، إياك نعبد وإياك نستعين، اهدنا الصراط المستقيم، صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين » آمين.

سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

السيد محمد غياث رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم،

السيدتين الوزيرتين المحترمتين،

السادة رؤساء الفرق والمجموعة النيابية،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

طبقا لأحكام الفصل مائة من الدستور ومقتضيات النظام الداخلي لمجلس النواب، نخصص هذه الجلسة للأسئلة الشفهية ويتضمن جدول أعمالها 37 سؤالاً موزعة على القطاعات التالية

الشباب والثقافة والتواصل،

النقل واللوجستيك،

التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة،

وأخيرا الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة.

وعملا بمقتضيات المادة 149 من النظام الداخلي، أعطي الكلمة للسيدة أمينة المجلس لتلاوة المراسلات الواردة على الرئاسة، فلتفضل مشكورة.

السيدة مروي الانصاري أمينة المجلس:

شكرا السيد الرئيس،

توصل مكتب المجلس من السيد رئيس الحكومة ب:

- مشروع قانون رقم 32.24 يقضي بحل العصبة الوطنية لمحاربة أمراض القلب والشرابين وتصفيتهما؛

- مشروع قانون رقم 18.23 يتعلق بالصناعة السينمائية وإعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي.

وتوصل مكتب المجلس أيضا:

- بمقتراح قانون يقضي بتغيير وتتميم المادتين 3 و4 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، تقدم به السيد النائب رشيد الحموني رئيس فريق التقدم والاشتراكية وباقي عضوات وأعضاء الفريق.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، شكرا، تفضل السيد الرئيس السي بوانو.

النائب السيد عبد الله بوانو رئيس المجموعة النيابية للعدالة والتنمية (نقطة نظام):

السيد الرئيس، السي محمد غيات نتمناوا لك التوفيق، وطبعاً إن شاء الله ستكون موفقاً. احنا نقطة نظام السيد الرئيس، لأنه الأسبوع الماضي انسحبنا من الجلسة، الأسباب ديال الانسحاب صحيح كايهنا واحد الجزء عندو علاقة بالتسيير، بالتأكيد وأنتما كنتموا حاضرين معنا وشتوا النتائج ديالها، والجزء الثاني متعلق بالأسباب، من بين الأسباب هو المادة 152، بحيث أن المكتب يعني ولا كيحبسها كلها بأسماء، باقي ما حسمناش الموضوع، ما حسمناش نفس النظام الداخلي، اليوم كانت عندنا جلسة ما حسمناش، ندعوكم السيد الرئيس، أنكم في المكتب هذا الموضوع تعطويه الإهتمام باش يدوز، لأنه لا يعقل منين بدينا الدورة، منين بدينا هاد الولاية هادي، يعني مرة وحدة دازت هاد المادة 152، هذا غير معقول وغير، ما يمكنش يتفهم نهائياً، فلذلك احنا الأسباب علش انسحبنا الأسبوع الماضي، لا زالت قائمة فيما يتعلق بهذا الموضوع، طبعاً كايين مواضيع أخرى تتعلق بالجلسة الشهرية، تتعلق بمقترحات القوانين، تتعلق بطريقة تسيير الجلسة إلى غير ذلك، ولكن هذا الموضوع أرجو أنكم أن تناقشوه بما يلزم من الجدية، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، هاذ الملاحظات ديالكم سوف ترفع إلى مكتب المجلس قصد اتخاذ ما هو متعين، تفضل السيد الرئيس.

النائب السيد سعيد بعزيز (نقطة نظام):**شكرا السيد الرئيس،**

نقطة نظام في سياق المادتين 151 و152. السيد الرئيس، الأسبوع الأخير انسحبت المعارضة من هاته الجلسة، وكانت رسالتنا واضحة هي الرجوع إلى جادة الصواب بتطبيق النظام الداخلي. فالمادة 152 من النظام الداخلي لا تمنح أي رقابة لمكتب المجلس، ولا لرئاسة المجلس على المواضيع الطارئة التي نتحدث فيها في نهاية الجلسة. هذه الرقابة فرضت في هاته الولاية ينبغي التراجع عنها والرجوع إلى جادة الصواب، لأنه السيد الرئيس، رئيس الفريق يعمل على إشعار رئاسة المجلس، ورئاسة المجلس تقوم بإشعار الحكومة، البرمجة هي التي تكون باتفاق مع الحكومة، ولا وجود لأي رقابة قبلية لمكتب المجلس على عمل السيدات والسادة النواب. لذا نلتمس منكم إبلاغ المسألة إلى مكتب المجلس، وحذف كل رقابة على أعمال السيدات والسادة النواب، وشكراً.

عدد الأسئلة الشفوية والكتابية والأجوبة الكتابية التي توصل بها مجلس النواب من 24 يونيو إلى 1 يوليو 2024، حيث توصلت الرئاسة ب:

52 سؤالاً شفويًا، 92 سؤالاً كتابيًا، 89 جواباً على الأسئلة الكتابية، تم سحب سؤال كتابي واحد، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:**شكرا السيدة الأمانة،****حضرات السيدات والسادة،**

قبل الشروع في جدول أعمالنا أخبر السيدات والسادة النواب المحترمين، أن الرئاسة توصلت برسالة من السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، يخبر فيها أن السيدة وزيرة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة، تطلب فيها ترتيب الأسئلة الشفهية الموجهة إليها في بداية الجلسة، نظراً لارتباطها بالتزامات حكومية طارئة، كما أخبر السيدات والسادة النواب المحترمين، أن المجلس سيعقد يوم غد الثلاثاء إن شاء الله ابتداء من الساعة 10 صباحاً، جلسة عمومية ستخصص لمناقشة تقرير المهمة الاستطلاعية المؤقتة حول شروط وظروف الإقامة بالأحياء الجامعية، الآن نشرع في بسط الأسئلة الشفهية المدرجة بجدول أعمالنا ونستهلها بقطاع الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة، مرحباً بالسيدة الوزيرة، تفضل السيد الرئيس، السي إدريس السنتيسي.

النائب السيد إدريس السنتيسي رئيس الفريق الحركي (نقطة**نظام):****شكرا السيد الرئيس،**

أتناول الكلمة في إطار المادة 151، لمسألتين اثنتين:

أولاً، هو رفع كل لبس أو سوء فهم في إطار عمل المجلس، أريد أن أذكر مرة أخرى بأن الغاية من تناول الكلمة هو يعني تعديل وإصلاح ما يمكن إصلاحه ليس إلا، وأن الفريق الحركي لا مشكل له، لا مع الرئاسة ولا مع المكتب طبعاً، لأن كايين تفسيرات أخرى، ولا كذلك مع الزميلات والزملاء، واحنا جميعاً نسعى إلى القيام بالمهمة ديالنا.

ثانياً، في إطار دائمتنا المادة 151، المادة 183 السيد الرئيس واضحة وضوح الشمس، تقول على أن اللجن لها 8 نتاع الأسابيع، باش تدرس قبل أو ترفض يعني المقترحات دالقوانين، كايين مجهود، احنا الغاية ديالنا كنا بغينا نثيروا الإنتباه ديال الحكومة، تم ذلك ومشكورين بدوا المقترحات تتمشى، ما عندنا مشكل، فقط اللي ما تمتش الدراسة ديالها، خصنا نرفعوها للمكتب، ثم المجلس ونفضيوا الموضوع، باش الدورة المقبلة نبدأوها من الصفر عادو ثاني إن شاء الله، شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، أنا ما كنتش غادي، ولكن غادي نتفاعل مع هاذ النقط المطروحة. السيدات والسادة، راه قوة المؤسسات في القوة ديال الهياكل ديالها، واللي يمكن ليكم تأكدو منو بأن مكتب مجلس النواب يتعامل بعقلانية، ويحترم المساطر، ويحترم الدستور والنظام الداخلي. وبالتالي هاذ النقط كلها اللي قلتوالي فيها لبس احنا مجموعين وأي واحد فينا كنواب وكنايبات نعطيو المقترحات ديال التعديلات ديالنا في النظام الداخلي باش هاذ اللبس يتحدد بصفة نهائية، شكرا. وغادي نبداء الجدول ديال الأعمال ديالنا، السؤال الأول عن تعميم استعمال الطاقة النظيفة للسيدات والسادة النواب المحترمين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، فليتفضل أحد واضعي السؤال مشكورا.

النائب السيد عبد العزيز درويش:

شكرا السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

نتساءل عن التدابير المتخذة لدعم وتشجيع وتعميم استعمال الطاقة النظيفة ببلادنا؟

السيد رئيس الجلسة:

الجواب السيدة الوزيرة.

السيدة ليلى بنعلي، وزيرة الانتقال الطاقوي والتنمية

المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

وشكرا السيد النائب المحترم على هذا السؤال. إلى حدود اليوم قمنا بإنجاز مشاريع ديال تقريبا 4600 ديال ميغاواط ديال الطاقات النظيفة، واللي كتوجد اليوم حول حاليا في طور الاستغلال. ففي نصف الولاية الحكومية الحالية، اعطينا رخصنا 2000 ميغاواط ديال الطاقات النظيفة، وهادي أكبر قدرة رخصتها الوزارة في التاريخ ديالها خلال سنتين، تم اتخاذ طبعا مجموعة من الإجراءات والتدابير باش نسرعو هاذ التعميم ديال استعمال الطاقات النظيفة: رفعنا من وتيرة الاستثمار السنوي باش يوصل 4 المليار ديال الدرهم سنويا، من 4 المليار إلى 15 مليار ديال الدرهم سنويا في الفترة اللي جاية حتى 2027؛ واشغلنا على العائق الأساسي ديال التعميم ديال الطاقة النظيفة هي الشبكة، فعباننا واحد الاستثمارات اللي غتجاوز 30 مليار ديال الدرهم اللي هي أكثر 5 مليار ديال الدرهم سنويا فهاذ الفترة، بينما كانت ما كتجاوزش مليار سنويا خلال الفترة ما بين 2009 و2022، وطبعا راكم شفتو الإصلاحات التشريعية اللي درناها: إصلاح إصدار

نصوص تشريعية مهمة لتطوير الإنتاج اللامركز والطاقات النظيفة، فهاذ المجهودات كلها مكنتنا، أولا باش نصادقو على القدرة الاستيعابية ديال الشبكة، وثانيا لنشر التعريفة ديال الولوج لاستعمال الشبكة الكهربائية والخدمات ديال المنظومة الكهربائية لأول مرة في 31 يناير في 2024 هاذ السنة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، تعقيب السيد النائب، تفضل.

النائب السيد عبد العزيز درويش:

شكرا السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة، فعلا، أننا لا ننكر ما قامت به الحكومة في هاذ الميدان. ولكن، السيدة الوزيرة، إيلا كنا احنا نقولو على أن المغرب فهو رائد في هذا المجال في الطاقة النظيفة، فأولا كايين واحد كايين البطء الكبير لأنه اليوم المغرب ما زال ما وصلناش النتيجة اللي بغينا؛ ثانيا، السيدة الوزيرة، أستسمح، هناك، يعني، المجال الترابي لا يحترم فهاذ الاتفاقيات لأن هناك مناطق وأعني بالمنطقة هي منطقة مراكش اللي احنا نتتوفر على جميع المقومات لا البحرية، ولا الجبلية، ولا الصحراوية ولا المائية، هاذ المنطقة ديال مراكش-آسفي ما زال ما خذاتش الحق ديالها فهاذ الباب لأنه احنا أش اللي بغينا؟ بغينا طاقة نظيفة ولكن اللي يلمس بها المواطن، اليوم حنايا في المغرب المواطن ما زال ما تيحسش أنه كايين واحد الإنتاج رغم أنه الحمد لله، ما كايينش عندنا الانقطاعات الكهربائية، ولكن بغينا ندوزو من الانقطاعات الكهربائية أن يكون الثمن في متناول المواطن، لأنه اليوم الكهرباء ثمن الكهرباء فهو باقاي غالي، واحنا عندنا جميع الظروف لا الطاقة الريحية، ولا الطاقة المائية، ولا الطاقة الشمسية ولا الطاقة النظيفة، يعني كل شي عندنا الحمد لله، نتطلبو منكم السيدة الوزيرة، أن المبالغ يعني تضيفوها باش تكون..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، طبقا لمقتضيات المادة 267 من النظام الداخلي هل هناك تعقيبات إضافية؟ معارضة، أغلبية، رد السيدة الوزيرة.

السيدة ليلى بنعلي، وزيرة الانتقال الطاقوي والتنمية

المستدامة:

زد أنه من غير مضاعفة الاستثمارات 4 المرات أولا 5 المرات سنويا في 12 جهات المملكة، ما نقدروش نسرعو الوتيرة أكثر. فهادي أسرع وتيرة كانت في التاريخ ديال الوزارة، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، السؤال الموالي عن فتح باب الاستثمار الوطني والأجنبي لإحداث وحدات صغيرة ومتوسطة للتكرير والتخزين، للسيدات والسادة النواب المحترمين من الفريق الحركي، فليتفضل أحد واضعي السؤال مشكورا.

النائب السيد إدريس السنتيسي، رئيس الفريق الحركي:

شكرا السيد الوزير،

السيدة الوزيرة المحترمة،

عن «لأسامير» أسألكم، انتما تتعرفو دابا التكلفة والإشاعات الكبيرة التي تدور حول الموضوع، هل من إجابة فهذا الإطار؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة.

السيدة ليلى بنعلي، وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية

المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

وشكرا السيد النائب المحترم من الفريق الحركي على هاذ السؤال حول «لأسامير» وحول التكرير ديال البترول في البلاد، فطبعا على «لأسامير» ما كاينش جديد غير أن الموضوع باقي مطروح في المحكمة الدولية؛ وثانيا فيما يخص الاستثمارات في قطاع التكرير كيفما كتعرفو كتعمل الوزارة بتنسيق مع وزارة التجهيز والماء باش نعقلنو لأجل عقلنة التخطيط ديال البنيات التحتية بما فيها طبعا بنيات ديال اللوجستكية البترولية بما فيها التكرير، وطبعا كتعمل الوزارة على سن نظام جديد ديال تدبير مخزون احتياطي، في إطار الشراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص، وطبعا باش نجيبو المستوى اللي كيستلزمو القانون مع السهر على توزيع هاذ القدرات التخزينية على جميع مناطق المملكة. ولذلك هاذ الباب باقي مفتوح، وإن شاء الله، غادي يبقى مفتوح، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، السيد الرئيس تفضل.

النائب السيد إدريس السنتيسي، رئيس الفريق الحركي:

شكرا السيدة الوزيرة،

احنا في الواقع اللي تهيم المواطنين هو يعرفو واش كاين شي أمل باش تنخفض الأسعار بفضل هاذ المصفاة، أولا مجموعة د مصفاة صغيرة اللي يتفتح باب الاستثمار للأجانب دابا إيلا اخدينا يعني في الشريط البحري تبارك الله، راه التكلفة نتاع النقل دالمحروقات غادي يمكن

تنقص. احنا اللي بغينا كذلك هو نعرفو واش كاينة شي رؤية استباقية بشكل نهائي لهاذ الموضوع؟ دابا دائما تيتقال لنا راه كاين الحكم، راه كاين التحكيم، ولكن أين نحن من هذا الموضوع؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، هل هناك تعقيبات إضافية؟ التعقيب السيدة الوزيرة.

السيدة ليلى بنعلي، وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية

المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

شكرا السيد النائب المحترم،

هو كيفما قلنا من قبل، الاستثمارات في التكرير ديال البترول مآي كتوصلنا الطلبات وهاذ الطلبات جد ضئيلة، ما كترفضش، وهاذ الشي كيخضع لواحد المسطرة اللي معروفة حسب أحكام الظهير الشريف ديال 1973 اللي كيغطي مجموعة ديال الالتزامات للمستثمر، كيفما كان الحجم ديال هاذ المصفاة ديال التكرير؛ أولا الوفاء بالالتزامات ديال التخزين ديال النفط الخام القانونية..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة ليلى بنعلي، وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية

المستدامة:

غير واحد 2 ديال..

السيد رئيس الجلسة:

أنا اللي كندبر الجلسة.

السيدة ليلى بنعلي، وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية

المستدامة:

والله إيلا سحابني كان باقي عندي 8 ديال الثواني. استيفاء المواد المكررة خصوصا اللي كتوجه للسوق الوطنية، المميزات القانونية اللي جاري بها العمل، وخصوصا نظرا للإكراهات البيئية ديال المصفاة البترولية، هاذي كتدخل حتى هي في خانة مشاريع صناعة الطاقة اللي خاضعة لدراسة التأثير على البيئة، بموجب القوانين اللي جاري بها العمل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، سؤال عن الآثار المترتبة عن سوء تدبير

النائب السيد الحسين بن الطيب:

شكرا السيدة الوزيرة على المعلومات ديالك، وشكرا على الكلام الطيب، أنكم ولفتونني كنطرح هاذ السؤال. اليوم غنمشي في التعقيب في اتجاه آخر، اليوم المطرح هو مصنع، والنفايات هي مواد أولية، اليوم المطرح هو فرصة كبيرة لخلق فرص شغل كثيرة، اليوم المطرح هو نفذو واحد العدد ديال الابتكارات اللي كاينة اليوم، يمكن لنا نطبقوها على النفايات باش نخرجوها طاقة، مواد أولية مستعملة، واليوم l'écosystème هاذ النظام هاذ الاقتصاد الدائري يمكن لنا نسدو الحلقة ديالو، باش نقدرولو بأنا اليوم ماشيين مع التصور العالمي، من هاذ المنظومة بالضبط اللي هي جد مهمة. واليوم وكما كتعرفو، وفعلنا عندكم هاذ الرؤية هاذي، وعارفين عندكم هاذ الرؤية، بغينا التسريع، التسريع في التنزيل ديالها. اليوم هاذ الرؤية كذلك القضية اللي فيها جد مهمة هو أن نستعملو التكنولوجيا الحيوية، باش نقدرود traiter lixiviat، باش نقدرود بعض البكتيريا اللي كتساهم في تدمير التربة تولي عندنا التربة حتى هي صالحة للزراعة، اليوم المسؤولية العمومية للمطرح هي مسؤولية جوار، مسؤولية التقائية واحد العدد ديال القطاعات العمومية، اللي كيخصنا ندبروها هاذ المطرح هذا بالرؤية المتحدة ديال هاذ القطاعات كلها، باش نقدرود نوصلو لحلول في أقرب الأوقات إن شاء الله، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، هل هناك تعقيبات إضافية؟ رد السيدة الوزيرة.

السيدة ليلى بنعلي، وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:**شكرا السيد الرئيس المحترم،**

فهاذ الوقت اللي بقالي، غادي غنقول لكم بأن معولين عليكم، لأنه غادي نردو مشروع القانون 48.23، اللي غيغيرو غيتمم القانون 28.00 هاذ السنة، اللي كيتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها، وفيها طبعا تثمين النفايات والأسس ديال الاقتصاد الدائري اللي كنتكلمو عليها. اليوم اخذينا بعين الاعتبار مجموعة من المبادئ والمقتضيات، وهاذ الشي ليس جديد.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة. نمر إلى السؤال الموالي المتعلق بخلق صناعات لتثمين المواد المعدنية المستخرجة محليا، للسيدات والسادة النواب المحترمين من الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية، فليفضل أحد واضعي السؤال مشكورا.

النفايات الناجمة عن بعض المطارح العمومية، للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق التجمع الوطني للأحرار، فليفضل أحد واضعي السؤال مشكورا.

النائب السيد الحسين بن الطيب:**شكرا السيد الرئيس،****السيدة الوزيرة،**

نسألك عن التدابير والإجراءات التي تنوين اتخاذها للحد من الآثار الناجمة عن سوء تدبير النفايات الناتجة عن بعض المطارح العمومية على المستوى الجهوي والوطني؟

السيد رئيس الجلسة:**جواب السيدة الوزيرة.****السيدة ليلى بنعلي، وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:****شكرا السيد الرئيس المحترم،**

والسيد النائب المحترم اللي ولفتيننا على هاذ السؤال، وطبعا هاذي مناسبة أيضا باش نعاودونجاوبو على هاذ السؤال اللي هو جد مهم، لأن البرنامج الوطني للنفايات المنزلية كان داربشراكة ما بين وزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية، في إطار دعم الحكومة للجماعات الترابية من أجل تدبير مندمج لهاذ القطاع. ومكّن هذا البرنامج باش يحقق مجموعة من الإنجازات، ولكن كانوا بعض الإشكاليات: الكلفة الإجمالية ديال البرنامج الأول كانت 21 مليار ديال الدرهم، الوزارة اعطت فيه 3 مليار ديال الدرهم، بالإضافة إلى طبعا توفير المساعدة التقنية للجماعات الترابية باش ينجزو دراسة الجدوى، وإعداد الملفات لطلبات العروض للمشاريع ديالها اللي مندرجة فهاذ القطاع. قمنا اليوم بصياغة واحد الرؤية جديدة للتدبير المندمج اللي هو مستدام لهاذ النفايات، اللي غتمكن من التثمين ديالها، والتخلص ديالها من الطريقة الإيكولوجية، والحد من الآثار ديالها على البيئة وعلى المواطن.

بعض الأشياء الجديدة من غير آخرمرة تكلمنا عليها: فأولا بغينا نزيدو فهاذ الرؤية الجديدة، وبغينا الدعم ديال الشركاء ديالنا خصوصا في الجماعات الترابية؛ اعتماد النظام ديال الجمع الإنتقائي ديال النفايات المنزلية؛ وتنفيذ واحد النمط خاص لتدبير النفايات المنزلية كيتلاءم مع الخصوصيات والحاجيات، خصوصا ديال الجماعات الترابية ما كتجاوزش النفايات ديالها الكمية ديال النفايات ديالها 50 ألف طن سنويا، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تعقيب السيد النائب الحسين بن الطيب تفضل.

تأخر الوزارة لحد الآن في وضع لائحة المعادن الاستراتيجية والحرجة للاقتصاد الوطني، ولم تقم بإخراج النصوص التشريعية المنظمة للأنشطة المرتبطة بالمعادن، ولم تضع أي خطة بين وزارية لتعزيز وتثمين المعادن الوطنية، ولم تعمل كذلك على تبسيط المساطر الإدارية وتسير الولوج للمستثمرين وتحفيزهم. اليوم كنطالوبو في الفريق الاشتراكي الحكومة الإسراع بوضع استراتيجية واضحة للنهوض بقطاع المعادن، لتعزيز السيادة الصناعية، ولتحقيق أهداف الانتقال الطاقى والرققى والتنمية المستدامة ببلادنا، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب. هل هناك تعقيبات إضافية؟ تفضل السيد النائب.. السيدة الوزيرة؟ نمر إلى السؤال المتعلق بغاز البوتان، للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق التقدم والاشتراكية. فليتفضل أحد واضعي السؤال مشكورا، تفضل السيد النائب.

النائب السيد حسن أومربيط:

شكرا السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

أقدمت الحكومة مؤخرا على الزيادة في سعر غاز البوتان، 10 دراهم بالنسبة للقنينة الكبيرة و2.50 دراهم للقنينة الصغيرة. اللي بطبيعة الحال، قرار اعتبره التقدم والاشتراكية مجحفا وجائرا، لا سيما أنه جاء فواحد التوقيت اللي كيتسم بالغلاء الفاحش والمستمر لجل المواد الأساسية. هاذ القرار اللي ربما عندو انعكاسات سلبية على القدرة الشرائية للمواطن بشكل مباشر، ماشي لأن البوطا زدنا فيها 10 دراهم ولا 2.50 دراهم، ولكن لأنه عندو علاقة أواستخدام متواصل بمجموعة من القطاعات والخدمات اللي أستحضر هنا قطاع الدواجن، تربية الدواجن، هناك المصبنات، هناك المخازن، هناك المقاهي، هناك المطالة، الحداثة. مجموعة من القطاعات اللي عندها علاقة بالحياة اليومية للمواطن. وبالتالي فهاذ الزيادة هاذي أثرت على المواطن بشكل مباشر. السيدة الوزيرة، ما كنهضرش على هاذ 10 دراهم فقط، لأن المواطن ممكن يستعمل قنينة أو..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، جواب السيدة الوزيرة.

السيدة ليلى بنعلي، وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

وشكرا السيد النائب المحترم عن فريق التقدم والاشتراكية على طرحكم هذا السؤال حول الغاز البوتان. لا بأس أن نذكر أن إصلاح

النائب السيد عبد القادر الطاهر:

شكرا السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

باستثناء الفوسفات كنالاحظو بأن قطاع المعادن لا يرقى في مجال التصنيع، ومستغل بشكل عشوائي وغير منظم، ومحيط جل المناجم يعاني الفقر والهشاشة، والساكنة المحلية محرومة من الاستفادة من مردودية هذه الثروات المستخرجة، ويعرف محيطه تدهور كبير في البيئة. سؤالي، ما هي السياسات المتخذة من أجل تثمين المعادن الوطنية؟

السيد رئيس الجلسة:

جواب السيدة الوزيرة.

السيدة ليلى بنعلي، وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

السيد الرئيس المحترم،

شكرا السيد النائب المحترم على هاذ السؤال. هو طبعا متفقين معكم من غير ميدان الفوسفات كتوفر بلادنا على مجموعة من الوحدات الصناعية لإنتاج مواد معدنية أخرى مركزة كسبائك الفضة وأكسيد الزنك والقضبان ديال الكوبالت، ولكن هاذ الشئ غير كافى، متفقين معكم فهاذ القضية. فلذلك، كنا اشتغلنا في إطار واحد المقاربة تشاركية جديدة، خدمناها مع مستثمري القطاع المعدني للنهوض بهذا القطاع مع الفيدراليات والتعاونيات في القطاع، عبر التركيز أيضا على المعادن الاستراتيجية والحرجة وتحسين الحكامة ديال هذا القطاع، لأن كانت مشكلة ديال الحكامة اللي كاينة فهاذ القطاع. فاليوم كتعمل الوزارة على مواكبة المقاولات المنجمية اللي انخرطت بشكل ملموس في تحقيق الأهداف الوطنية، خصوصا هذيك اللي انخرطت في ورش إصلاح المنظومة الاجتماعية. كما أن مراجعة القانون 33.13 اللي هو قانون جد مهم غادي يرجع فهاذ الأشهر المقبلة إن شاء الله، للبرلمان المتعلق بالمناجم، غادي يمكن من تقوية الصناعة المعدنية المستدامة، والرفع من مستوى تحويل وتثمين قطاعيا ومحليا، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، تعقيب السيد النائب المحترم.

النائب السيد عبد القادر الطاهر:

شكرا السيدة الوزيرة،

غير هي مضت ثلاث سنوات وما زالت الحكومة تفتقد لرؤية واضحة لاستغلال وتثمين المعادن عوض بيعها خام للخارج. وما زلنا لا نفهم

في المكتب. دابا السيدة الوزيرة عندها الجواب وباين بالي عندها معطيات ولكن الوقت ضيق، واش كاينة الإمكانية أن الجواب ديالها يسلم للرئاسة مكتوب باش احنا يمكن نطالعو عليه، نظرا لأن دقيقة أو دقيقة ونصف لا يفي في مواضيع مهمة بحال مثلا الغاز ديال البوتان أو شيء من هذا القبيل، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

مرحبا سيتم ذلك السي إبراهيمي، شكرا السيدة الوزيرة. سؤال أني عن النهوض بقطاع المعادن بالمغرب للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة، فليفضل أحد واضعي السؤال مشكورا. يؤجل؟ تفضل السيد الرئيس.

النائب السيد أحمد تويزي رئيس فريق الأصالة والمعاصرة (نقطة نظام):

هاذ السؤالين يؤجلان إلى الأسبوع المقبل إن شاء الله، لأن السيدات والسادة النواب اللي كابين كان إشكالية فيما يخص الانتقال في 3 ديال العشية لـ 2 ولكن خلل فيما يخص هذا الموضوع، والسادة النواب ما جاوشي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، سؤال أني عن تطوير اكتشاف الغاز ومستجداته ببلادنا للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة، فليفضل أحد واضعي السؤال مشكورا تفضل السيد النائب.

النائب السيد سعيد اتغلاست:

شكرا السيد الرئيس،

عن آفاق تطوير اكتشاف الغاز وكذا مستجداته ببلادنا نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة.

السيدة ليلى بنعلي، وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

وشكرا السيد النائب المحترم على هاذ السؤال، المجهودات اللي بذلناها هي بصراحة مجهودات جبارة فهاذ نصف الولاية الحكومية، مكنت من توفير بنية استثمارية باش نجليو مستثمرين واكتشاف الغاز بكميات مشجعة، أولا في تندارة في الجهة الشرقية، وفي العرائش مؤخرا في سواحل العرائش. قامت الوزارة بإعداد تصور شمولي للقطاع ديال

منظومة دعم ديال غاز البوتان كيندرج في إطار تنزيل أورش الإصلاح الشامل للمنظومة الاجتماعية، والإصلاح التدريجي لصندوق المقاصة اللي كيمد إلى: أولا اعتماد الدعم المباشر والمستهدف للأسر اللي كتستاهل وكستحقق الدعم عبر السجل الاجتماعي الموحد. وطبعا هاذ الشيء تعزز بمجموعة من البرامج المهمة، خاصة تعميم التغطية الصحية. باش نرجعوا لغاز البوتان بطريقة مباشرة، كاي 15 شركة اللي كتوزع القنينات ديال 12 كيلو، و 6 كيلو، و 3 كيلو. القنينة ديال 12 كيلو في شهيونيوبلغت 96 درهم، فلذلك الدولة صحت 46 درهم ديال الدعم لهاذ القنينة، فيما يخص الهوامش ديال الربح ديال الفاعلين فهاذ الميدان، محددة بقراروزاري كما تم تغييره وتتميمه. فيما يخص..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، تعقيب السيد النائب المحترم، إنتهى الوقت. هل من تعقيبات إضافية؟ تفضلي السيدة النائبة.

النائبة السيدة الباتول أبلاضي:

السيدة الوزيرة، قهرتو المغاربة بكثرة الزيادات، وكملتوها بالزيادة في البوطا اللي تزداد معها كل شيء، من المستفيد؟ بلادنا كتنتج الغاز من تندارة، واش المغاربة ما عندهم حق في خيارات بلادهم؟ أو أنها حكر عليكم فقط، بغيتو للأسف تصلحوا المقاصة ولكن ما عرفتوش، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة، هل من تعقيبات إضافية؟ السيدة الوزيرة باقي عندك شوية دالوقت.

السيدة ليلى بنعلي، وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

في بعض الثواني لأخر مرة، غاز تندارة هو غاز طبيعي، غاز البوتان هو مشتقة ديال البترول، ما عندهم حتى شيء علاقة مع بعضياتهم. فلذلك، فكاك الميادين اللي كيكون فيهم بدائل، تنعطيو البدائل وكايين تحفيزات ضريبية باش نعطيوا بحال دابا في الفلاحة اللي كيكون ضح...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة. سؤال أني عن النهوض.. سؤال أني عن النهوض بقطاع المعادن بالمغرب، للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة، فليفضل أحد واضعي السؤال مشكورا، السيد الرئيس، السي تويزي، السؤال. donc غاذي نتجاوزو هاذ، تفضل السي إبراهيمي.

النائب السيد مصطفى إبراهيمي (نقطة نظام):

السيد الرئيس، واحد الملتمس السيد الرئيس، ربما واش درسوه

انخفاض أسعارها عالميا؛ مواصلة بلادنا اقتناء ناقلات الغاز لتقليص تكلفة الشحن لتفادي المضاربات التي يعرفها قطاع النقل..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، هل هناك تعقيبات إضافية؟ رد السيدة الوزيرة، إنتهى الوقت. كنشكروك السيدة الوزيرة على المساهمة ديالك فهاذ الجلسة، وننتقل إلى قطاع الشباب والثقافة والتواصل مرحبا بالسيد الوزير. السؤال الأول عن تحصين الهوية المغربية من تداعيات الثورة الرقمية للسيدات والسادة النواب المحترمين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، فليتفضل أحد واضعي السؤال مشكورا.

النائب السيد رشيد اقبال العلمي الإدريسي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير، نسائلكم عن الإجراءات التي تتخذونها بخصوص الثورة الرقمية، وعن تداعيات السلبية لمؤثرين مغاربة ينشطون في شبكات التواصل الاجتماعي والتي تشكل تهديدا لقيم أطفالنا وشبابنا، وتدميرا للهوية المغربية من خلال نشر محتويات خادشة للحياء محرضة على العنف الجنسي، وعلى تفتيت الأخلاق المتنافية مع قيم وأخلاق المغاربة، وأكثر من هذا السيد الوزير، أن هناك من يستغلون هذه المواقع للتسول بضعف المسنين وأحيانا بالأطفال في حالة إعاقة من أجل ربح المال، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

جواب السيد الوزير.

السيد محمد مهدي بنسعيد، وزير الشباب، والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد النائب على هاذ السؤال ذو الأهمية الخاصة والهامة، فعلا كنتافقو جميع على وجود نوع من الفوضى داخل وسائل التواصل الاجتماعي بسبب وجود محتوى إما يكون زائف، أو يمس بالحياة الخاصة للأفراد. وهنا يجب التذكير، على أن للمواطنات والمواطنين وحتى للنواب والنائبات الحق للجوء للقضاء، حيث إن القانون الجنائي يعاقب على جميع الأفعال المرتبطة بمحتويات منشورة خادشة للحياء محرضة على العنف الجنسي وغيرها من الأفعال مرفوضة. وإلى جانب ما هو قانوني، فإن الوزارة تشتغل على عدد من المبادرات التي تهدف إلى نشر محتوى إيجابي في الانترنت، وهذا يعني كتعرف بأن هاذ الشيء ديال الانترنت شحال ما كان محتوى وخدمنا عليه كلنا جميع كمؤسسات، بالطبع كقطاع الاتصال، حتى كمجتمع مدني إلا وأن المواطن المغربي غيولي عندو الحق في الاختيار حتى المنشورة أو ما يطور في الانترنت.

الغاز الطبيعي عبر تحيين الاستراتيجية المتعلقة بهذا القطاع وإعداد خارطة طريق باش تتضمن المراحل الكبرى لإنشاء البنية التحتية. فقمنا في شهر مارس 2024 باش نوقعو على مذكرة تفاهم ما بين 4 الوزارات و5 ديال المؤسسات العمومية باش نسقو الأعمال ديالنا فهاذ القطاع، ونضمنا ورشة عمل للقطاع الخاص المغربي والدولي في 31 ماي 2024 باش نقدمو هاذ التصور الجديد بما فيه تسريع غاز تندرارة والعرائش. وأخيرا بدأت البوادر ديال هاذ المجهودات في نصف الولاية الحكومية كتبان باستثمارات مغربية وأجنبية، اللي كتشجع مشاريع تندرارة والعرائش، فكما تعلمون في 2024 قامت شركة أجنبية ببيع ما يناهز تقريبا مليار ديال الدولار من الأصول ديالها في مصر وإيطاليا وكرواتيا باش تركز على الاستثمار ديالها في العرائش، وقامت شركة خاصة مغربية بالإعلان عن تمويل أكثر من 35 مليون ديال الدولار باش تسرع المشروع ديال تندرارة. فلذلك، احنا بكل فخر كنعتزو بالتحول اللي كي عرفو المغرب أولا رجعت الثقة ديال المستثمرين الخواص الأجانب والمغاربة في الطاقة المغربية وفي الغاز الطبيعي المغربي، وأيضا كيتحول المغرب إلى الممر الوحيد لعبور الطاقة..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، تعقيب السيد النائب.

النائب السيد سعيد تغلاست:

السيدة الوزيرة، اتجهت بلادنا في السنوات الأخيرة إلى الاستثمار في البحث والتنقيب عن الغاز في مختلف مناطق المملكة، وهناك فرضيات واعدة توحى بوجود الغاز بكميات وافرة في تندرارة وحوض ليكسوس والصويرة وغيرها. كما أن دعم غاز البوتان يكلف ميزانية الدولة ما يقارب 14 مليار درهم، في حال ما كانت أسعار الغاز دوليا لا تتجاوز 3500 درهم للطن، هذا وقد سجل المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب عجز مالي سنة 2023 بقدر 60 مليار درهم، وكل فاتورة طاقة تكلف المواطن 100 درهم، فإن قيمتها الحقيقية هي 175 درهم والدولة تؤدي 75 درهما على المواطن في إطار دعم القدرة الشرائية للمواطنين. ولمعالجة تداعيات استيراد الغاز، واسترجاع تكلفته المالية، وتقليص حجم التبعة الطاقية لبلادنا بالخارج وتأثيرها على مدخرات بلادنا من العملة الصعبة نقترح ما يلي: الرفع من ميزانية البحث والتنقيب عن الغاز في مناطق أخرى من المملكة، السادة النواب الله يجازيكم بخير، السيدة الوزيرة خليوها الله يجازيكم بخير...

السيد رئيس الجلسة:

كمل، كمل السيد النائب.

النائب السيد سعيد تغلاست:

إنجاز البنيات التحتية اللازمة لتخزين الغاز بكميات كافية في أوقات

السيد محمد مهدي بنسعيد، وزير الشباب، والثقافة والتواصل:

كاين 2 أسئلة؟

السيد رئيس الجلسة:

لا.

السيد محمد مهدي بنسعيد، وزير الشباب، والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس،

بداية، لا بد من التذكير أن كيفما ذكرتي السيدة النائبة، أن الصناعة الثقافية والإبداعية كنعبروها أساس استراتيجية وزارة الشباب والثقافة والتواصل، إيماننا منا بأن الثقافة اليوم هي اقتصاد كيخلق مناصب شغل، ويساهم في تطوير الاقتصاد الوطني، ولا بد من جعل من الثقافة عبارة عن منظومة اقتصادية أكثر من ترفيهية أو قضاء وقت فارغ. كيفما كنعرفو اشتغلت الوزارة على تطوير عمل المكتب المغربي لحقوق المؤلفين «BMDA»، واليوم أصبح مؤسسة عمومية وقريبا سيتم استكمال هيكله ويلعب دور مهم في مجال حقوق التأليف، والمساهمة في الصناعة الثقافية الإبداعية. اشتغلنا كذلك على النصوص القانونية التي أقرها قانون الفنان والمهن الفنية، من بينها المرسوم المتعلق بالحماية الاجتماعية للفنان، كذلك المطلب وما يمكن لناش نتكلمو على صناعة ثقافية من دون الدفاع عن الفنانين والفنانين، كنعبرو كذلك أن المفاولة الثقافية لها خصوصية، ولأن دورها يتعدى الربح المادي، ومن هذا المنطلق كتشتغل الوزارة على تنزيل توصيات المناظرة الوطنية للجبايات les Assises de la fiscalité المتعلقة بالمقاولات الثقافية، كما أشير إلى أن الصناعات الثقافية الإبداعية أصبحت ضمن ميثاق الاستثمار، وكذلك مجالات اشتغال صندوق محمد السادس للاستثمار، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تعقيب السيدة النائبة المحترمة.

النائبة السيدة ليلى اهل سيدي مولود:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

نحن في فريق التجمع الوطني للأحرار، نثمن جهودكم المستمرة لدعم الصناعات الثقافية والإبداعية، ومع ذلك نرى أن هناك فرص كبيرة لتوسيع هذه الجهود وتعزيزها من خلال استثمارات أكبر، وابتكارات جديدة تعزز من قيمة تراثنا الثقافي، وتساهم في نموه الذاتي،

في هذا الإطار، الوزارة دارت مجموعة ديال المبادرات، تكلمنا على بالنسبة للهوية المغربية درنا عدد من البرامج منها: «علاش المغرب» وهي عبارة عن مجموعة من الفيديوهات تبرز غنى التراث الثقافي المغربي، إضافة إلى برنامج «نية» وهو متحف رقمي يضم محتويات انجاز الرياضة الوطنية، إضافة إلى عدد أخرى من المحتويات يتم نشرها بشكل يومي بالتعريف بالثقافة والتراث والهوية المغربية. المسؤولية بالطبع، كيفما قلت قبلا هي مسؤولية مجتمعية، ونحن كذلك كنخدمو مع المجتمع المدني أو كندعمو المبادرات ديال المجتمع المدني...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تعقيب السيد النائب المحترم.

النائب السيد رشيد اقبال العلمي الإدريسي:

السيد الوزير، بطبيعة الحال حرية التعبير هو مبدأ دافع عليه حزب الاستقلال منذ تأسيسه، ونحن من هنا ننوه بجميع المؤثرين الذين ينشرون الوعي، والفكر والثقافة الهادفة بالنسبة للمغاربة. لكن السيد الوزير، ما يمكنش المواطن هو اللي يقوم بدور الدولة، لا بد من تدخل الأمن، بالنسبة للقضاء ومن تدخل القانون، هناك فصول 502 من القانون الجنائي اللي تهضر على الفساد والتحريض ديالو، هناك الفصول 327 إلى 330، ولكن مهضر على تسول الأطفال، ولكن ما تهضرش على طريق المواقع الاجتماعية. ولهذا لا بد من تحصين القانون، ولا بد عندكم مديرية ديال الطفولة والشباب اللي خصها بتتبع بتنسيق مع وزارة العدل، لأن مواطن بسيط تيشوف تقول للدولة إيلا ساكتة أنا ما يمكنش أنا غنجي ندعي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، هل من تعقيبات إضافية؟ أظن السيد الوزير ما بقاش لك ما تزيد، شكرا. نمر إلى سؤال عن تطوير الصناعة الثقافية للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضلي السيدة النائبة المحترم.

النائبة السيدة ليلى اهل سيدي مولود:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

نسائلكم السيد الوزير، عن الإجراءات التي اتخذتموها من أجل تطوير الصناعة الثقافية، وما هي الأولويات المحددة، والأجندة الزمنية المرسومة والكلفة المالية المطلوبة لتأسيس صناعة ثقافية تليق بالمغرب حاضره ومستقبله؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق التقدم والاشتراكية، السيدة الرئيسة.

النائبة السيدة نادية التهامي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، أولا، كنحييكم على إطلاق العرض الوطني للتخييم في وقت مبكر، كما نحيي العمل المتميز الذي تقوم به الجامعة الوطنية للتخييم على إسهامها القيم كشريك لكم في البرنامج، مع تشديدنا على ضرورة إلزام كافة الجمعيات المستفيدة بالتقيد الفعلي بدفتر تحملات البرنامج الوطني للتخييم. وننتطلع في فريق التقدم والاشتراكية إلى الارتكاز على التراكبات الإيجابية في مجال التخييم من أجل تجاوز مختلف الإكراهات التي عاشتها مواسم التخييم السابقة، ونعتقد أن أكبر رهان خلال الموسم التخييمي الجديد، هو أن تكون فعلا هذه المخيمات مخيمات للجميع، وأن تستهدف أساسا أطفال العالم القروي، وضواحي المدن والأطفال المنتمين إلى الفئات المستضعفة.

لذا نسائلكم السيد الوزير، كيف يمكن الوصول إلى هذا الهدف، في ظل تقليص عدد الأطفال المستفيدين، وفي ظل ما آلت إليه بعض البنية التحتية التخييمية من تدهور ملحوظ؟ كذلك نسائلكم حول التدابير الضرورية من أجل توسيع خريطة التخييم مجاليا؟ ثالثا...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الرئيسة، السيد الوزير يمكن لك تدوز للمنصة،
?cest bon

السيد محمد مهدي بنسعيد، وزير الشباب، والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد النائب والسيدة النائبة،

بالطبع، نخبركم أن الوزارة أطلقت كيفما ذكرتها السيدة النائبة العرض الوطني للتخييم لموسم 2024 في تاريخ 5 فبراير الأخير، تحت شعار «معاً لشباب مسؤول ومتألق»، وكتبدل الوزارة الجهود اللازمة لإنجاح عملية التخييم لهذه السنة، وتوفير تجربة غنية وآمنة للأطفال المشاركين، وذلك من خلال مجموعة ديال الإجراءات:

-بخصوص جاهزية مراكز التخييم: نذكر بأن إعداد الشبكة الوطنية لمراكز التخييم القارة والتي حددت في 37 مركزا للتخييم، تغطي كافة جهات المملكة بطاقة استيعابية لولوج تقريبا 80.000 مستفيد ومستفيدة، في حين لا تتم برمجة بعض الفضاءات لعدم جاهزيتها. كان من المسؤولية ديانا السيدة النائبة، أن جميع الأطفال يستافدوا من

بالإضافة إلى القيمة المضافة التي يمكن أن يقدمها الاقتصاد الوطني ودعم الأهداف السياحية للمغرب، وذلك:

-أولا، بتوجيه المزيد من الاستثمارات نحو المشاريع الثقافية والإبداعية، لضمان تحقيق نمو مستدام يمكنها أن تشمل هذه الاستثمارات بنية تحتية ثقافية حديثة، وتقديم دعم مالي للفنانين والمبدعين المحليين؛

-ثانيا، بتعزيز الابتكار في مجال الصناعات الثقافية من خلال تبني تكنولوجيا حديثة والرقمنة؛

-ثالثا، بتطوير استراتيجية تسويقية متقدمة لترويج التراث الثقافي المغربي على الصعيدين المحلي والدولي؛

-وأخيرا، بتعزيز الشراكات الدولية مع منظمات ثقافية عالمية من أجل تعزيز تبادل الخبرات. وأنص على التركيز على التعليم والتدريب وتطوير برامج تعليمية وتدريبية..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة النائبة، هل هناك تعقيبات إضافية في الموضوع؟ رد السيد الوزير فيما تبقى من الوقت.

السيد محمد مهدي بنسعيد، وزير الشباب، والثقافة والتواصل:

شكرا السيدة النائبة،

كنتافقو معاكم بالطبع في الحكومة فهاذ المجال، مجموعة ديال المبادرات dejà اطلقناها منذ 2022 بما فيهم نوستالجيا اللي الهدف دياها هو التعريف بالمآثر التاريخية عبر الأعمال المسرحية والفنية، واللي بالطبع وراءها كتخلق مناصب شغل، وكيكون واحد الترويج للإقليم أو المدينة اللي كيكون فيها هذا النشاط، ونعطيك النموذج ديال الأسبوع الماضي في مدينة الشاون اللي عرفت واحد الرواج اقتصادي اجتماعي مهم بالنسبة للفنانات والفنانين، وكذا تعريف للقصبة والتاريخ كذلك لمدينة الشاون. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونمر إلى السؤالان المواليان يحملان رقم 3 و4، يتناولان موضوع موسم التخييم لذا سيتم طرحهما في إطار وحدة الموضوع، ليتولى السيد الوزير الإجابة عليهما. السؤال الأول للسيدات والسادة النواب المحترمين من الفريق الحركي، فليتفضل أحد واضعي السؤال مشكورا.

النائب السيد سعيد سرار:

عن برامج موسم التخييم نسائلكم السيد الوزير؟ شكرا.

المنهجية ديال الإستفادة تتعرف واحد العدد ديال المشاكل كما جاء على لسانكم، يعني صعيب باش دبر 80.000؛ ثالثا لنفرض أن هاذ الفئة استفادت من طاقة معينة، تيبقى النقل إشكال كبير، الجامعة ما تتعالجوش بواحد الشكل يعني استباقي. هاذ جميع المشاكل هاذي يجب معالجتها بشكل استباقي، يعني من بداية السنة، لأن تهتم بواحد الشريحة هي الأطفال، لنفرض هاذ لوليدات مشاو، تتبقى المسألة ديال التغذية المنحة، المنحة تتسلكو هذاك الطريقة ديال اللي تتسى traiteur المطعمة، والمنحة هزيلة 60 درهم..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، هل هناك تعقيبات إضافية؟ تفضل السيد النائب، تفضل، تفضل السي اووجيل.

النائب السيد عمرو اووجيل:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، نشكروكم على المجهودات اللي تتقومو بها فهاذ الميدان هذ، وبالأخص الجهة ديالنا هي درعة-تافيلالت، وهاذ الجهة هاذي السيد الوزير، تنطلب منكم باش الشباب ديالنا، ما تصيفطوهش للجبل ولا الغابة، الجبل والغابة راه عندنا، صيفطوهم للبحر هو اللي ما عندنا شي، والناس اللي فهاذ الجهة صيفطوهم للجبل والغابة...

السيد رئيس الجلسة:

قرب الميكرو السيد النائب، قرب الميكرو.

النائب السيد عمرو اووجيل:

وثانيا بغيت غير نأكد على أن هاذيك الجهة السيد الوزير اللي كتعرفوها، الطبيعة راه قهرت هذاك الشباب، وتنطلبو منكم باش تخفّو عليهم وتعاونوهم فهاذ التوجه، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

يمكن لك ترد السيد الوزير.

السيد محمد مهدي بنسعيد، وزير الشباب، والثقافة

والتواصل:

نذكر مرة أخرى، أن راه ماشي الوزارة اللي كتصيفط، كيكون شراكة مع الجامعة، والجمعيات في الآخر هما اللي كيختارو فين كيمشيو؛ ثانيا ذكرها السيد النائب والسيد النائب ما غاديش نقدرنجابو على جميع الإشكاليات في نصف دقيقة، أدعوكم يوم الأربعاء غيكون نقاش حول قضايا الشباب بما فهم المخيمات، وبالطبع غيكونو نحاولو نجابو ديك الساعة عندنا الوقت، ناقشو بالتفاصيل الإشكاليات والحلول اللي طرحت الوزارة هاذ السنة، وشكرا.

نفس النوع ديال المخيمات، ما يمكن ليش واحد الشاب أو واحد الطفل جاء وزار استفد من واحد المخيم جديد يلاه تبني يلاه جديد، أو واحد الطفل آخر غيستافد من واحد المخيم اللي تبني في الستينات وما عمرو ما ترمم. هاذي مسؤولية ديال القطاع بجميع مدرائه الجهويين والمسؤولين المركزيين، فخذينا هذا القرار باش نستثمر في المخيمات نغلقوهم هاذ السنة باش نستثمر فيهم باش يكونوا واجدين في السنة المقبلة. حاولنا الوزارة كتعمل دابا مع شركائها على انتقاء فضاءات خاصة باش نحاولو نتجابو مع المطالب ديال الجمعيات، كاي، أنا متافق معاك 80.000، 100.000 ما كافياش واخا نوصلو لحتى 200.000 مغاديش تكفي، ولكن كنجابو نتجابو مع الجميع، مع الجمعيات اللي في المدن للعالم القروي. بصفة عامة هاذ العملية كيف ما كتعرفو ما كنديروهاش بوحدنا، هذه شراكة مع الجامعة ولنا الثقة فيها لأن هي اللي كتدبر الأعمال اليومية ديالها مع الجمعيات، لنا الثقة فيها باش تحاول تدبر الأمور بما هو أحسن، أشنا هو بما هو أحسن؟ بالطبع كاي اللي كيبغي 300 كتجييه 150، وهاذ وكتعرفو السيدة النائبة هذا الموضوع دائما كيبي فهاذ الوقت ديال السنة، ومجموعة ديال النائبات والنواب هنا، يعني، كيحاولو يتدخلو ولكن العدد راه هو هذاك، نحسبوها 80.000 إيلا تدخل كل واحد راه مغاديش نقدرنجابو مع الجميع، كنجابو نكونو، يعني، efficace، كنجابو نكونو مع efficacy ونحاولو نتجابو مع المطالب كلها ديال ساكنة المملكة المغربية. اللي بغيت نضيف، اللي بغيت نضيف هو كنجابو كذلك هاذ السنة، ندخلو حتى في البرمجة والتنشيط داخل المخيمات، سابقا كيفما كتعرفو كانت هاذ...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تعقيب للسيد النائب عن الفريق الحركي.

النائب السيد سعيد سرار:

شكرا السيد الوزير،

الجميع يعلم السيد الوزير، أنكم تتبذلو مجهودات من خلال العرض ديالكم، ولكن هذا موضوع كبير وآني، يعني صعيب باش نطرقو ونعالجو مجموعة ديال المشاكل في 90 ثانية، وكل سنة تيتكرر هاذ السؤال، ولكن المجهودات اللي..

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد النائب.

النائب السيد سعيد سرار:

المجهودات اللي كتشتاغلو على الصعيد المركزي ما تتفعلش على أرض الواقع، مجموعة ديال النواقص، غنجاولو نطرق لها بعجالة: bon بالنسبة للبنيات التحتية فتبقى ديال الاستقبال ديال هاذ الشريحة ديال الأطفال، فتبقى فواحد الحالة يعني كارثية السيد الوزير؛

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، سؤال عن وضعية المقاولات الإعلامية الجهوية، للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السي الرداد السيد النائب.

النائب السيد المصطفى الرداد:

شكرا السيد الرئيس،

عن الإجراءات المتخذة لمراجعة عميقة لمعايير الدعم العمومي للمقاولات الإعلامية عامة، والجهوية والمحلية خاصة، نسألكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

الجواب السيد الوزير.

السيد محمد مهدي بنسعيد، وزير الشباب، والثقافة

والتواصل:

شكرا السيد الرئيس،

كيفما عرفتو السيد النائب، السادة النواب والنائبات، أن منذ مجيء هاذ الحكومة وإلا اجتمدت باش يبقاو لا المقاولات الوطنية ولا الجهوية، يكونوا عندهم الإمكانيات باش يعيشو، لأن مورا الكوفيد كيفما عرفتو، مجموعة ديال المقاولات ليس فقط في المجال الصحفي بصفة عامة، ولكن خاصة في مجال الإعلام كانوا كيعانيو. كانوا كيعانيو لأن الجريدة ما بقاتش كتخرج، ما بقاتش كتطبع، الحكومة دارت مجهود، اليوم وكان هناك دعم استثنائي من 2020 إلى هذه السنة، اليوم خرجنا كيفما كتعرفو المرسوم الأخير، بمعايير جديدة، الهم ديانا الأولى هو بالطبع تقوية الصحافة الوطنية والجهوية، ولكن في نفس الوقت تولي عند هاذ الصحافة عندها واحد الوجود حتى على الصعيد الدولي لما لا، لأن التحدي ديانا مرة أخرى، هو ندافعو على القضايا الكبرى للوطن بطريقة مغربية.

بالنسبة للصحافة الجهوية السيد النائب، كين هناك نقاش حالي مع مجموعة ديال المجالس الجهوية، لأنه خصو يكون واحد الدعم مبني على الإشكاليات اللي كيعانيو منها في الجهات اللي كينتاميو لها، فالمناقشة اليوم جاري بها العمل مع مجموعة ديال الجهات، باش يكون هناك اتفاقيات تهم المقالة الجهوية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تعقيب السيد النائب المحترم.

النائب السيد المصطفى الرداد:

شكرا السيد الوزير،

هي حقيقة هاذ الشي اللي قلتو جيد، إلا أنه كيخص يكون مراسيم اللي تواكب هاذ التنزيل السيد الوزير، وأيضا باش يمكن تواكب التنمية اللي كتعرفها بلادنا تحت القيادة النيرة لصاحب الجلالة نصره الله، في كل الميادين. وبالتالي أيضا جعل العنصر البشري في قلب وصميم هاذ التعديلات، ولا هاذ المراسيم اللي غتخرج إن شاء الله، وأيضا تساعد الشباب وضمن للشباب المكانة دياهم فهاذ المراسيم اللي غتكون إن شاء الله. لذا، إن شاء الله، نتمناو أن الإعلام ديانا والمقالة الإعلامية ديانا تكون في المستوى ديال الإعلام الأجنبي كيما قلتو السيد الوزير، والدعم والدعم خاصة لهاذ المنابر الإعلامية ولا المقاولات الإعلامية الجهوية والمحلية ضروري، لأن ما يمكنش تعيش بدون الدعم ديال وزاراتكم السيد الوزير، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، هل هناك تعقيبات إضافية؟ نبادو من المعارضة، ما كينش تفضل السيد النائب.

النائب السيد عبد اللطيف الزعيم:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني أخواتي النواب المحترمين،

السيد الوزير، الدور الكبير اللي كيقومو به الصحافة الجهوية والمحلية كبير، لكن الاعتمادات اللي كيمكن لهم يولجولهم من الإشهار ديال المؤسسات العمومية صفر درهم، وهذا غير معقول. خاص هاذ الحكومة اللي قريبة من النبض ديال المغاربة، تجاوب مع المقالة الصحفية المحلية والجهوية، باش يمكن لها تأدي الدور ديانا في التأطير، تأدي الدور ديانا في تبليغ الهموم والمشاكل ديال الساكنة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، رد السيد الوزير.

السيد محمد مهدي بنسعيد، وزير الشباب، والثقافة

والتواصل:

السيد الرئيس،

ذكرتو السادة النواب بأن هاذو مقاولات وليس جمعيات، فاش

واصلت اليوم 300 مليار ديار الدولار على الصعيد الدولي، اعتبرنا بأنها كتحذم 54 مهنة في بعض الدول، اعتبرنا بأن المغرب خاصو يدير استراتيجية ويبيها ذلك l'écosystème اللي غيخلي مستثمرين دوليين يجيو يستثمروا فهاذا المجال، لأن فاش كتكلم على صناعة الألعاب الرقمية فيه المجال الموسيقي، فيه مجال الرسم، فيها المجال الأدبي لأن خصك تكتب السيناريو ومجالات أخرى يعني علمية coding ومجموعة ديار المهندسين يعني هذا مجال كبير وقوي اللي غيقدر يعتق مجموعة ديار الشباب ومجموعة ديار المقاولات. وراء هاذ الإرادة ديار خلق هذه الصناعة هنا في المملكة المغربية، باش يكون لما لا غدا أبطال مغاربة اللي حتى هما غيستثمروا الذكاء دياهم أي العبقرية دياهم فهاذا المجال، ولما لا يوليوا مقاولات دولية لأن السوق في صناعة الألعاب الإلكترونية، مثلا أعطيت هاذ النموذج بالضبط السوق ديا هو دولي، une fois كدير ديك الألعاب الإلكترونية يمكن ليك تدخل غير بالتليفون ديا لك لهاد السوق الدولي، فاليوم..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تعقيب السيدة النائبة، تفضلي.

النائبة السيدة مليكة زخني:

السيد الوزير، ما يمكن لنا إلا نثمنو هاذ المجهود، وما يمكن لنا إلا نثمنو ونذكر بأن الثقافة هي جزء من القوة الناعمة دالبلاد، ولكن إذا درنا الثقافة مرتبطة بالأمن المجتمعي دالبلاد. ولذلك، في الفريق الاشتراكي اسمحو لنا نبديو واحد القلق كبير اليوم، لأن هاذ الصناعة الثقافية وهاذا المشروع لا بد أن يوطر بواحد الإطار اللي لا يجب تجاوزه، وهي الذات المغربية والهوية المغربية الراسخة، المتسمة بالتسامح، المتسمة بالتوازن. واليوم ما يمكن لنا إلا نعبرو على قلقنا بصدد سكوتكم، وأنتما الوزير الذي ينتصر للحكومة الصامتة التي لا تتكلم حول الهجمة الشرسة اللي كانت على مجموعة من الأنشطة الثقافية في البلاد. اليوم لا بد لكم السيد الوزير، تبذلوا جهد أنكم تعرفو بالشخصية المغربية المتوازنة، الشخصية المغربية، المغاربة ليسوا راقصين على الجراح، وليسوا تجار ماسي. اليوم في عمق الوجع، وكنا في زلزال الحوز انتصرنا للحياة، وانتصرنا للفرح، قبيل أيام مع وفاة والدة عاهل البلاد انتصرنا للفرح في عمق الحزن، لا بد ليكم السيد الوزير، أن مجهودكم فهاذا الباب لأن أي صناعة ثقافية بمعزل عن هاذ الإطار الجامع لا يمكن أن...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة النائبة المحترمة، هل هناك تعقيبات إضافية في الموضوع؟ تفضل السي عبد الله غازي، تفضل السيد النائب المحترم.

كتقدير مقابلة كتعرف بأن هناك كاين le risque، وخاصك فاش تدير مقابلة تكون قاد بها. فما هو دور الدولة؟ لأنه الإعلام، دور الدولة هو تساعد المقابلة باش توقف، وعلى الإعلام وعلى المقاولات المسؤولة كتكون جهوية وطنية أو حتى دولية لما لا بغيناهم غدا يوليوا دوليين يكونوا دايرين موجددين الأمور دياهم باش يبنووا ذاك النجاح، باش يبنووا ذاك النجاح. والتحدي أنا قلته ونعاود نقولو، احنا راه كان الدعم ديار تقريبا 60 مليون ديار الدرهم في الحكومات السابقة، وصلنا وفتنا 200 مليون ديار الدرهم، يعني كان هناك مجهود دارتو الحكومة، ولكن ما يمكنش للحكومة تولي هي هاذ المقاولات، هذا هو النقاش اللي كان. وهذا هو الفكر اللي كاين. فلهاذا قلت بالنسبة للمقاولات الجهوية اللي ذكرتي السيد النائب، نحن في نقاش مع المجالس الجهوية لأن كل جهة عندها الخصوصيات دياها، غتلقى واحد الجهة فيها 20 مقابلة إعلامية، وجهة أخرى فيها 4 ولا 5، فحتى الطريقة ديار الدعم غتكون متغيرة، وحتى الاهتمام ديار الصحفيين غتكون متغيرة. فالهدف ديانا مرة أخرى نعطيهم الإمكانات باش يوقفو، ولكن عليهم يجتاهدو باش يقنعوا الإشهار، يقنعوا المقاولات تكون عمومية أو غير عمومية باش يديرو عندهم الإشهار، هذا cest le marché، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، سؤال عن الصناعة الثقافية للسيدات والسادة النواب المحترمين من الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية، تفضل أحد واضعي السؤال، تفضلي ألالا.

النائبة السيدة مليكة زخني:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

تابعنا ونتابع، تابعنا للتو حديثكم عن الصناعة الثقافية، عن واقعها اليوم نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

جواب السيد الوزير.

السيد محمد مهدي بنسعيد، وزير الشباب، والثقافة

والتواصل:

شكرا السيد الرئيس،

فالواقع السيدة النائبة المحترمة، هو أن كنا سابقا نعتبر الثقافة مجال ديار الترفيه، وجات هاذ الحكومة بواحد التوجه بأن الثقافة اليوم في العالم ماشي جينا شي فكرة زعما، هذا واقع في العالم أن الصناعة الثقافية هو مدخل أساسي لمجموعة ديار العائلات على الصعيد الدولي. لهذا تكلمنا على صناعة الألعاب الإلكترونية اللي

النائب السيد عبد الله غازي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الجواب ديا لكم تلمسنا فيه أن بالفعل الصناعة الثقافية ما بقاتش فقط حديث، شفنا قطاعات اللي اقتاحمتوها بجرأة، أشرتكم للمثال ديال Gaming، تنحييو الجرأة والطريقة ديال التعاطي معاه، كمجال خالق للثروة. vivement. أننا نستمر وهذا، اليوم كايين مجالات بغيث نشير لبعض المجالات الجغرافية اللي هي مجالات خصبة، الصناعة الثقافية هي المدن العتيقة، اليوم المدن العتيقة ممكن تكون بمثابة مناطق للأنشطة الاقتصادية فهاذ الشق ديال الصناعة الثقافية، ولكن بالخصوص كل ما هو مرتبط بصناعة الثروة اليوم فالثقافة محتاجة ليه باش نشتاغلو عليه، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، هل هناك تعقيب إضافي؟ رد السيد الوزير.

السيد محمد مهدي بنسعيد، وزير الشباب، والثقافةوالتواصل:

شكرا السيد الرئيس،

أنا أتفق بالطبع مع السيدة النائبة ومع السيد النائب، أذكر فقط بأن الجواب هو جواب المغاربة، ما كاينش ما أحسن من جواب المغاربة، لأن فاش المغاربة بالآلاف خفت نقول بالملايين يتجاوبون مع المفهوم ديال الثقافة والصناعة الثقافية، الله يجعل البركة، الله يجعل البركة، لأن ما خصناش التسييس ديال هاذ الموضوع، للأسف البعض هاذ الشئ اللي باغيينو، أو لا نسيسو هاذ الموضوع باش يوليوا التيارات كيبانو، فالوقت أن الثقافة كتجمع المغاربة، ما كتقسمش المغاربة. وفي نفس الإطار السيد النائب المحترم، المفهوم ديال الصناعة، فاش جبنا هاذ، فاش درنا le salon المعرض ديال الصناعة، فاش جاوها هاذ المستثمرين الأجانب، أول حاجة شافوها قبل ما نتكلمو لهم على الإمكانيات اللي غيقدر يخدم في المغرب باش يستثمر في المغرب، هو الجمالية ديال المدن العتيقة، وراء هاذ العمل كايين هناك واحد الدبلوماسية الثقافية اللي غتخلي المغرب يتعرف بمفهوم ديال الصناعة الثقافية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، نمر إلى السؤال الموالي عن إحداث دور الشباب بالعالم القروي، للسيدات والسادة النواب المحترمين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية، تفضل السيد النائب المحترم.

النائب السيد عبد العزيز لشهب:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

سؤالنا مرتبط بالعمل ديال وزارتكم من أجل تعميم دور الشباب بالعالم القروي وتأهيلها وتحسين خدماتها؟

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير.

السيد محمد محمد مهدي بنسعيد، وزير الشباب، والثقافةوالتواصل:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد النائب على هاذ السؤال، كتعرفو بأن كايين حاليا تقريبا 700 دار شباب على الصعيد الوطني، 43% من هاذ المؤسسات داخلية في العالم القروي. والتحدي ماشي بنايات جديدة، déja تكلمنا على هاذ الموضوع هنا، وتكلمنا عليه كذلك في اللجنة، وهاذ دور الشباب بعدا نفتحوهم، اليوم من مجيئ هاذ الحكومة كانوا شي 160 ولا 170 اللي مغلقة، اليوم بقات 50 ولا 60 اللي مغلقة. كنشوفو مع الجماعات والمجتمع المدني باش يكون هناك تجاوب بالنسبة للموارد البشرية، باش هاذ دور الشباب نفتحوهم ونشوفو ذيك الساعة مع الجماعات المعنية والجهات المعنية أشنا هو النقص اللي كايين في مجموعة ديال الجماعات؛

ثانيا، هناك مبادرة أعطينا الانطلاقة ديالها الأسبوع الماضي في إطار اللقاء اللي قامت به الحكومة في إقليم طاطا، وكنتكلم هنا على المكتبة المتنقلة باش تجاوب مع الإشكاليات اللي كييعاني منها العالم القروي، لأن في بلاصة ما نبقاونديرو الحيوط ما فهمش لا الشباب لا الأطر، درنا واحد المكتبة متنقلة اللي هي اللي غتمشي عند الشباب، هي اللي غتمشي عند المواطنين والمواطنات. غنشوفو بالطبع نجاح هاذ العملية باش أننا يمكن لينا نعمموها، حتى الخدمات الموجهة للشباب اللي كانت تقليدية فدور الشباب، ويمكن لها تكون اليوم متنقلة، لأن كتعرف بأن العالم القروي فيه واحد الإشكالية اللي ما فيهاش المدن هو كيكون المساحات كبيرة وكيصعب كتبني واحد دار الشباب في واحد الجماعة معينة، كتلقى واحد الإقليم فيه 20، 30، 40 جماعة كيجيو 40 جماعة تيقول لك حتى احنا خصنا دور الشباب، في الوقت اللي كيكون الشباب فقط في le centre. يعني كايين واحد الإشكالية، وواحد الخصوصية ديال العمل الجماعي، اللي خصنا نتجاوبو معاها بطريقة جديدة وبطريقة ذكية، باش الخدمات تكون المهم هو الخدمات تكون عند الشباب؛

ثالثا النقطة الأخيرة هي الرقمنة، عبر.. الشباب مجموعة ديال الخدمات، غنحاولو نعطوهم للشباب بدون التنقل إلى المكان المعين، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تعقيب ديال السيد النائب السي لشهب، تفضل.

النائب السيد عبد العزيز لشهب:شكرا السيد الوزير،

أولا احنا نثمن العمل اللي كتقومو به السيد الوزير، وهادي كذلك مناسبة باش نشكروكم على الزيارة اللي قمتم بها مؤخرا لوزان، واللي من خلالها تجاوزتو مع واحد المجموعة ديال المطالب ديال الساكنة، واللي نقولها بصريح العبارة، اللي خلات واحد الإنطباع جيد لدى عموم المواطنين، وخصوصا الشباب.

السيد الوزير، احنا كما قلت نثمن العمل اللي كتقومو به، واحنا هنا يعني احنا متفقين معاك على هاذ السياسة اللي كتقومو بها، اليوم احنا هاذ المسألة دالسياسات الموجهة للشباب، راه ماشي مسؤوليتكم بوحكمكم، مسؤولية أفقية كهم جميع القطاعات الحكومية، إضافة إلى مجموعة دالمؤسسات ديال الدولة. اليوم السيد الوزير، احنا في الفريق الاستقلالي نطالب من أجل تنظيم مناظرة وطنية لإعادة الصياغة ديال السياسات العمومية الموجهة للشباب، اليوم باش نحيدو ديك اليأس والإحباط اللي عند الشباب، نقولوها بصريح العبارة، راه مجموعة من الشباب كيحسوها النوبة ديال اليأس والإحباط، نوع منقولوش نوع من.. بالتالي بغينا نمكنوها الشباب باش حتى هما يكونو يساهمو معنا في صناعة القرار، ونسمعو لهم، هما محتاجين اللي شكون يتصنط لهم، شكون ياخذ برأيهم. وبالتالي السيد الوزير، كنتمنى أن هاذ المناظرة، كما من أجل إعادة صياغة هاذ السياسات العمومية، ويكون على الأقل نلقاوا واحد الجواب شافي لهاذ الشباب. اليوم بصريح العبارة، كنعولها وتنكررها، رغم المجهودات الجبارة اللي كتقومو بها، الشباب ما زال محتاج...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، هل هناك تعقيبات إضافية، تفضلي السيدة النائبة المحترمة.

النائبة السيدة جوهرة بوسجادة:شكرا السيد الرئيس،السيد الوزير المحترم،

تعقيبي منصب على مآل اتفاقية شراكة بين جماعة سوق السبت، ووزارة الشباب، ووزارة الداخلية ومجلس الجهة، من أجل بناء وتجهيز مركب ثقافي؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، إيلابقي شي وقت، تفضل.

السيد محمد مهدي بنسعيد، وزير الشباب، والثقافةوالتواصل:

إن شاء الله، غنفعلوهاذ الاتفاقية السيدة النائبة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، السؤال الموالي عن حصيلة الدورة 29 للمعرض الدولي للنشر والكتاب برسم سنة 2024، للسيدات والسادة النواب من فريق التجمع الوطني للأحرار، فليتفضل أحد واضعي السؤال مشكورا، تفضل السي الزمزمي.

النائب السيد عبد الكريم الزمزمي:شكرا السيد الرئيس،السيد الوزير المحترم،السيدات والسادة النواب المحترمون،

أطلقت وزارتك تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، النسخة 29 للمعرض الدولي للكتاب والنشر، واللي احضنتها مدينة الرباط طيلة الفترة ما بين 09 و19 ماي 2024. وهي مناسبة ثقافية تعرف المشاركة ديال 743 من العارضين، منهم 290 عارض مباشر، و453 عارض غير مباشر يمثلون 48 بلد، يقدمون لجمهور المعرض عرضا وثائقيا ثريا يتجاوز فيه عدد العناوين المعروضة 100.000 عنوان، تنتهي في مضامينه إلى مختلف حقول المعرفة الإنسانية وعليه، عن تقييم الحصيلة ومخرجات الدورة 29 للمعرض الدولي للكتاب نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

جواب السيد الوزير.

السيد محمد مهدي بنسعيد، وزير الشباب، والثقافةوالتواصل:شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد النائب على هاذ السؤال، بالطبع أخبركم أن الدورة 29 من المعرض الدولي للنشر والكتاب التي نظمت بالرباط، لقيت نجاحا هاما سواء على مستوى الزوار، جودة الندوات واللقاءات العلمية ورقم المعاملات. أهم أرقام بالنسبة لنا في الوزارة هو أن تم البيع تقريبا أزيد من 1.100.000 نسخة من الكتب المعروضة، هاذ الرقم مهم جدا، البعض كان يقول بأن المغاربة ما كيقراوش، وما كيهتموش بالكتاب

الشباب المغربي للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة، فليفضل أحد واضعي السؤال مشكورا، تفضل، السيد النائب.

النائب السيد نور الدين البيضي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

إشتغلت وزارتك على عدد من برامج الشباب، وفي وقت يحتاج فيه الشباب لحوافز هامة من أجل تنمية قدراتهم. نسألكم السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات التي اتخذتها وزارة الشباب والثقافة والتواصل لتنمية قدرات الشباب المغربي؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، تفضل السيد الوزير.

السيد محمد مهدي بنسعيد، وزير الشباب، والثقافة

والتواصل:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد النائب على هاذ السؤال، كيفما كتعرفو مكاينش إشكالية وحدة كيعاني منها الشباب، كل شاب وعندو الإشكاليات ديالو. والتحدي ديال الوزارة هي تحاول تجاوب مع أكبر عدد ممكن من الشباب والشابات. في هذا الإطار أطلقنا مجموعة ديال المبادرات ذكرتهم السيد النائب، أهمهم هذه السنة لأول مرة غنعطيو الإنطلاقة ديال جائزة الشباب، الهدف ديال جائزة الشباب هي خلق أولا الأمل أن هناك اعتراف من طرف وزارة الشباب الوزارة الوصية على هاذ الشباب بالأعمال اللي كيقيمونها، لأن كاين شباب كيديرو مقاولات، كاين شباب كيكتبو كتب، كاين شباب اللي كيديرو جمعيات ثقافية، كاين شباب كيديرو كينججو في مجالات رياضية، الاعتراف وأعطيهم الفرصة باش يعرفو هاذ الأعمال ديالهم مهم جدا، باش كتكون ذاك الحلم كيولي الحلم ممكن، الحلم المغربي خاصنا نخلقوه وخاصنا احنا ندافعو عليه؛

ثانيا، تكلمنا وكان هناك تقارير كيتكلمو على NEETS، هاذ الشباب اللي مكانتش تعطاتهم الفرصة باش يكملو الدراسة ديالهم أو ينخرطو في سوق الشغل. الوزارة اليوم، ولو مكانش الإهتمام سابقا، الوزارة اليوم كتحاول تقدم في إطار التنسيق مع مجموعة ديال القطاعات الحكومية مجموعة ديال التكوينات لا فدور الشباب أو عبر التطبيق ديال «جواز الشباب»، لأنه غيسهال على الشباب باش يديرو ذوك les formations بلا ما يكون un déplacement لدور الشباب باش آنذاك يكون هناك إجابة اللي هي بالنسبة ما يتطلب سوق الشغل في الإقليم أو الجهة المعينة اللس ساكن فيه ذاك الشباب. التحدي اليوم،

وبالقراءة، اليوم كيتبين سنة مورا سنة في الحقيقة، كيتبين لنا بأن هناك إهتمام كبير من طرف المواطنين والمواطنات بالقراءة، اللي خلانا قبلا ذكرت المبادأة اللي اطلقناها في إقليم طاطا، واللي غتكون على الصعيد الوطني كذلك، دوك المكاتب المتنقلة، باش نقربو، باش نقربو القراءة والكتاب من المواطنين والمواطنات. لأن في الأخير الأساس ديال الثقافة، بعدا هي الكتاب والقراءة، لأن القراءة يمكن لنا نجيبو المسرح، نقدرو نديرو السينما، نقدرو نديرو صناعة الألعاب الإلكترونية، وزيد وزيد. فالقراءة اليوم عندها اهتمام خاص عند الوزارة، ليس فقط في هذه المبادرة، بل مبادرات أخرى بما فيهم الدفاع على صناعة الكتاب باللجوء إلى دعم لما لا المكتبات لأن مجموعة ديال المدن ما عندهم مكتبات ثقافية، كاين المكتبات اللي كيبيعو كتب الدراسة ولكن ما كاينش مكتبات ثقافية اللي كتتنظم أنشطة على صعيد السنة.

نذكر كذلك عدد الزوار، هاذ السنة تزداد بـ 32% وصلنا لـ 316.000 لأول مرة عولنا على تقنيات متطورة في حساب عدد الزوار، بشكل يمكننا من معرفة الزوار بتفاصيل ودقة عكس الماضي.

وعلى صعيد البرمجة الثقافية تكلمتي اليوم السيد النائب، اللي بغيت نذكر اللي كان جديد هذه المرة ولأول مرة اليونيسكو قبلات باش تكون ضيف الشرف، بالضبط اليونيسكو هي مؤسسة دولية، مؤسسة ثقافية دولية اللي عندها un réseau على الصعيد الدولي...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تعقيب السي الزمزمي، تفضل السيد النائب.

النائب السيد عبد الكريم الزمزمي:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم، نجاح النسخة 29 للمعرض الدولي للنشر والكتاب، والإقبال المتزايد للوافدين عليه، ونسبة العارضين تؤكد بالملاموس اهتمام المغاربة بالكتاب والقراءة في زمن التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي. لا بد من الإقرار بأن الكتاب والقراءة لا زال يحظيان بمكانة كبيرة لدى الأسر المغربية، تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، إذ يشكل هذا الحدث الثقافي الكبير مناسبة للتلاقح الثقافي والحضاري، ويعزز صورة المملكة المغربية وفق منظور منفتح. الواقع أن هناك مجهود كبير تبذله الحكومة لدعم وتعزيز القراءة لدى الجمهور العريض من المغاربة والمغاربة، بما ينسجم والبعد الثقافي للبرنامج الحكومي المقدم في فلسفة جعل الكتاب قويا عند المواطنين، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، هل هناك تعقيبات إضافية؟ رد السيد الوزير إيلا بقى شي وقت أه مكاينش. نمر إلى سؤال آني عن تنمية قدرات

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، جواب السيد الوزير.

السيد محمد مهدي بنسعيد، وزير الشباب، والثقافة والتواصل:شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد النائب على هاذ السؤال، نخبركم أن المكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة يساهم في دعم وتنمية الصناعات الإبداعية والثقافية، كلشي دابر على الصناعة الثقافية، من خلال حماية حقوق الملكية الفكرية والدفاع عن المصالح المادية والمعنوية لذوي الحقوق. يعني هاذ المكتب مكيدبرش المال العام، كيدبر حقوق دبال المبدعين، المفكرين، والفنانين والطبع، هاذ الحقوق بالطبع كيمشي يقبل عليهم في المقاولات اللي كيستعملوهاذ الإبداعات، هنا كنتكلمو على المقاولات اللي كيخدمو في les telecoms، الإذاعات المطاعم وزيد وزيد من المقاولات. وبالطبع التوزيع دبال هاذ الحقوق مبني على الأعمال الثقافية لهاذ المبدعين، إيلا خدمتي واحد السنة بالطبع كيكون عندك واحد الراتب اللي كيجيك، إيلا ما خدمتيش ديك السنة إيما كيقلل أو ما كيقاش لأنه مكابنش عمل ثقافي. تم إصدار كذلك قانون رقم 66.19 حيث يتضمن مقتضيات هامة جديدة تتعلق أساسا بحماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة في البيئة الرقمية؛ حماية الاستغلال الرقمي من المصنفات السمعية والسمعية البصرية؛ حماية المنشورات الصحفية؛ حق التبع اللي كيم الحقوق المادية للفنانين التشكيليين الناتجة عن إعادة بيع مصنفاتهم الأصلية، وهاذي جديدة درناها هاذ السنة؛ حقوق الإستنتاج التصوري يعني اللي كييعني المؤلف المصنفات المطبوعة؛ وحق التيسير النافذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقبي البصر أو ذوي إعاقة أخرى في قراءة المطبوعات، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، التعقيب السيد النائب المحترم.

النائب السيد ابراهيم بن ديدي:شكرا السيد الرئيس،السيد الوزير المحترم،

نثمن المجهودات ديالكم في تحريك ملف ظل راكدا لسنوات وخلف الكثير من الإشكاليات، وتسبب في ضياع حقوق العديد من المؤلفين والمبدعين المغاربة، وخلف حالة من التدمير وعدم الرضى في صفوف بعض الفنانين خاصة الشباب، وذلك من خلال إصدار القانون رقم 25.19 المتعلق بالمكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة في

هو ماشي فقط التكوين، نشوفو أشنو منتظر في واحد الإقليم معين، هاذو تحديات كنجاولو نجحهم ولكن مرة أخرى هاذ التحديات ليس قطاع الشباب اللي كينجهم، أنا غنقولها ليكم، إيلا كان شي نجاح هو نجاح الحكومة بأكملها، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، التعقيب دبال السيد النائب السي البيضي تفضل.

النائب السيد نور الدين البيضي:السيد الرئيس،السيد الوزير المحترم،

عرف قطاع الشباب خلال الفترة التي توليت فيها مسؤولية هذا القطاع دينامية كبيرة، ظهرت من خلال إطلاقكم لجملة من المشاريع والبرامج البالغة الأهمية: برنامج «جواز الشباب»، الذي عرف إلى حدود اليوم استفادة 100.000 شاب وشابة، أعمارهم ما بين 16 و30 سنة؛ البرنامج الوطني للتطوع «متطوع»؛ إطلاق برنامج رياضي للأعمال الإجتماعية والإبتكار، هذا فضلا عن البرامج الوطني للتخميم.

السيد الوزير المحترم، لقد شهد هذا القطاع نهضة حقيقية، ولا يسعنا هنا إلا أن نثمن كل ما تقومون به لفائدة الشباب المغربي، وندعوكم إلى بذل المزيد من الجهد لمساعدة شبابنا على تنمية قدراتهم ومساعدتهم على صقل مواهبهم لضمان اندماجهم في الحياة العامة بشكل جيد، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، السيد الوزير. ما تبقى من الوقت 2 ثواني صافي، هل هناك تعقيبات إضافية؟ ما كاينش. نمر إلى السؤال الموالي وهو سؤال أني عن النهوض بأدوار المكتب المغربي لحقوق المؤلف للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة، فليفضل أحد واضعي السؤال مشكورا، تفضل السيد النائب.

النائب السيد ابراهيم بن ديدي:شكرا السيد الرئيس،السيد الوزير المحترم،

يلعب المكتب المغربي لحقوق المؤلف دورا مهما في الصناعات الإبداعية والثقافية، فرغم الجهود الكبيرة المبذولة، فإن العمل لا يزال قائما من أجل وصول المكتب إلى أهدافه. لذا، نسائلكم السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات التي قامت بها الوزارة لتمكين المكتب المغربي لحقوق المؤلف من لعب دوره بشكل كامل، وشكرا.

تكوينات تتجارب مع سوق الشغل فذاك الإقليم أو المنطقة التي معني بها هداك الشاب أو الشابة التي باغي يخدم، لأن لاحظنا أن مجموعة ديال التكوينات للأسف يعني كيكون نفس التكوينات في مجال واحد، وما كيخلقوش المطلوب آنذاك أو المنتظر من طرف المقاولات والمقاولين في الأقاليم والجهات.

إذن هذا هو التوجه اللي غاديين فيه حاليا، باش يكون هناك لغة الأرقام، في يعني كل سنة، إن شاء الله، مع النواب والنائبات، ونشوفو ديك الساعة شحال من شاب وشابة انخرط في سوق الشغل، والمنتظر من الشباب ليس فقط أنه يكون مكون ويدخل في سوق الشغل، هو البعض بغينا نساعدوه غير باش يدير مقاولات، البعض ينتظر منا يعني تكون هناك فرص حتى في المجال ديال الصناعة الثقافية، لهذا..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تعقيب السيدة النائبة المحترمة.

النائبة السيدة نبيلة منيب:

شكرا السيد الوزير،

في الحقيقة فيما يخص هاذ المعضلة الخطيرة، تنظن خص هناك يعني إستراتيجية متكاملة من أجل توفير إمكانيات حقيقية، لضمان إستقلال الشباب المادي، وفتح آفاق واعدة أمامه، خاصة أمام تفشي ظاهرة الإدمان على المخدرات، وتنامي العنف بشتى أنواعه. هونا، بغينا نساالككم السيد الوزير أيضا، على تحويل المعرض ديال الكتاب للرباط، وكتقولو النجاح، ولكن احنا كان عندنا نجاح في الدار البيضاء، ما بقاش عندنا المعرض خصوي رجوع معرض للدار البيضاء أيضا، وكذلك الدار البيضاء راه فيها أكثر من 4 دالمليون ديال النسمة، ثم المسألة ديال الموعد المرتقب لافتتاح المسرح ديال الدار البيضاء وديال الرباط، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة النائبة المحترمة، هل هناك تعقيب إضافي في الموضوع؟ تفضل السيد الرئيس، أه نقطة نظام، تفضل السي السنتيسي، السيد الرئيس.

النائب السيد إدريس السنتيسي، رئيس الفريق الحركي:

شكرا السيد الرئيس،

غنبدا بنقطة نظام وللأمانة، راه كاين خطأ في السؤال، لا يتعلق الأمر بـ 14 مليون نتاع الشباب، راه كاين فقط واحد العدد اللي أكثر طبعا من المليون و400. وإيلا تفضلتو أمر للتعقيب.

تاريخ شتنبر 2022. ويأتي ذلك في إطار تفعيل الإرادة الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، واهتمامه السامي بقطاع الثقافة والفن باعتبارهما من الدعامة الأساسية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية. وقد مكن القانون رقم 25.19 المكتب المغربي لحقوق المؤلف للقيام بمهام بشكل واضح خاصة ما يتعلق بتمكينه من الآليات التي ستسمح له بمواجهة التغيرات والتحديات التي يعرفها هذا القطاع، وترسيخ الشفافية والحكامة في..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، هل هناك تعقيبات إضافية؟ السيد الوزير عندك 3 ثواني je pense، تعقيبات إضافية؟ مكاينش رد السيد الوزير، صافي cest bon. سؤال آني عن ماذا أعدت وزارتكم للشباب العاطل و14 مليون من الشباب بدون تكوين، ولا كفاءة ولا عمل، والذي يبحث عن فرصة حقيقية، للسيدة النائبة المحترمة نبيلة منيب، تفضلي السيدة النائبة.

النائبة السيدة نبيلة منيب:

شكرا السيد السيد الوزير،

عن إستراتيجية وزارتكم من أجل المساهمة الفعالة، الواجبة في إطار الإلتقائية بين الوزارات المعنية من أجل معالجة معضلة ما يزيد عن 1.400.000 من الشباب بدون تكوين، ولا كفاءة ولاعمل والذي يصطلح عليه بـ «NEET» والذي يستحق فرصة حقيقية وبرنامجا للإنقاذ.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير.

السيد محمد مهدي بنسعيد، وزير الشباب، والثقافة

والتواصل:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيدة النائبة،

في الحقيقة بديت كنجاب في الأسئلة اللي دازت قبيلة على هاذ الإشكالية، وكيفما ذكرتو السيدة النائبة، هاذي إشكالية كتهم بالطبع مجموعة ديال القطاعات. فهاذ الإطار من الحلول اللي اقترحنا، هو أن وزارة الشباب في إطار يعني دور الشباب اللي عندها على الصعيد الوطني، تولي كتقدم الخدمات في المجال ديال التكوين، وحتى في إطار الرقمنة، يعني des formations اللي يمكن لهم يكونوا في التطبيق ديال جواز الشباب. ولكن هاذ les formations التكوينات كاينين، مجموعة ديال القطاعات الحكومية، كيقدمو مجموعة ديال التكوينات، المطلوب واللي كنخدمو عليه حاليا السيدة النائبة المحترمة، هو أن يكون هناك

السيد رئيس الجلسة:

تفضل.

النائب السيد إدريس السنتيسي، رئيس الفريق الحركي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الجلسة:

احتساب الوقت للسيد الرئيس في التعقيب، تفضل.

النائب السيد إدريس السنتيسي، رئيس الفريق الحركي:

شكرا، هاذ الموضوع السيد الوزير، هو عندو ارتباط وطيد مع الموضوع نتاع الوزارة ديالكم وزارة الشباب. وفيها الإطار عندنا مجموعة دالإقتراحات، طبعاً نزي ونثمن ما تقومون به، ولكن الجزء المتعلق اللي يمكن نقولوا أطفال، يعني حتى لحدود ديك 15، 16 سنة، موضوع نتاع التربية الوطنية، اللي فاق راه موضوع ديال الشباب، فهاذ الإطار، خصنا نفكر في الفرصة الثالثة، كايين اللي مباحثيش بيدير التكوين المهني، خص الفرصة الثالثة في دور الشباب، في مدارس، وما تكونش في الوزارة نتاع التعليم، حتى تكون عندهم فرصة فهاذ الإطار. كايين مجموعة نتاع الأوراش اللي كانت تدير يعني الوزارة زمان، يجب الرجوع لها كذلك، لإيجاد الحل المناسب، وباش نخلقوا واحد النوع نتاع الثقة ما بين هاذ الشباب، اللي راه هما منا واحنا منهم، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم، جواب السيد، نقطة نظام؟ آه تعقيب إضافي؟ تفضل السيد الرئيس، السي تويزي.

النائب السيد أحمد تويزي، رئيس فريق الأصالة والمعاصرة:

شكرا السيد الرئيس،

أنا في الواقع، هاذ العدد الكبير جدا من الشباب اللي تكلم عليهم السيد الوزير، اللي هما ما لقاو لا في المدرسة، لا في التكوين، لا في الشغل، هادوك les NEET اللي تكلمت عليهم الأخت على أن في الواقع، هاذي قنبلة موقوتة بالنسبة لبلادنا، ما عارفينهم فين كايين. وبالتالي هاذي نتيجة ديال سياسات، اللي استمرت في بلادنا واحد الوقت كبير جدا، وبالتالي هاذ الحكومة، وهاذ الشي اللي قلتو السيد الوزير متفقين معاكم على أنه كايينة هناك إرادة، أولاً لدفع الشباب، إما في مشاريع بيدير مقاوله، يدخل هنا، إذن لا بد لهاذ الحكومة، فهاذ المسار اللي غادي فيه وزير الشباب والرياضة، على أنه نمشيو باش نعرفو بالضبط هاذ الحجم الكبير جدا للشباب ديالنا، إما إيلا خرجو من المدرسة أما خصو يكون في التكوين المهني، إيلا خرجو من التكوين المهني خصنا نلقاو لهم ولا نديرو سياسات اللي هي تجعلهم أنهم يبعدو على البطالة ونعرفوهم

أش كيديرو. وهذا في الواقع عمل اللي هو عمل مضني، عمل اللي خصو مجهود كبير علاش؟ لأن هاذ الشي جاي من سياسات اللي دامت 20 سنة اللي وصلنا هي النتيجة ديالها وصلناها الآن، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس أحمد تويزي، نقطة نظام للأخت السيدة النائبة نبيلة منيب، تفضلي.

النائبة السيدة نبيلة منيب (نقطة نظام):

السيد الرئيس، هو العدد ديال 1.400.000 هذا هو التقدير ديال المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي، وهذا ما طرحته في السؤال. فالسيد النائب المحترم، كون سمع شنو قلت غادي يفهم بأنه كان مشكل في la transcription عند الناس اللي نقلو لكم السؤال، أما أنا طرحت السؤال بـ 1.400.000 وليس 14 مليون ديال les NEETS.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة النائبة المحترمة، السؤال الخطأ ما كانش عندكم أنتما السيدة النائبة كان عندنا احنا شكرا، السي إبراهيمي تفضل.

النائب السيد مصطفى إبراهيمي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، احنا بغينا نطرحو غير واحد السؤال بالنسبة للمجلس الإستشاري للشباب والعمل الجمعوي، القانون موجود، المجلس فينا هو؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

رد السيد الوزير، تفضل.

السيد محمد مهدي بنسعيد، وزير الشباب، والثقافةوالتواصل:

شكرا السيد الرئيس،

مزيان، أولاً بالنسبة للإشكالية ديال les NEETS تكلمنا عليها، هناك نماذج خدمنا عليها في الوزارة، وأتفق معك السيد النائب بعد المرات الشباب مكيبغيش يمشي للتكوين المهني، لهذا اعتبرنا أن وزارة الشباب يمكن يكون عندها إمكانيات باش على الأقل تجر عندها دوك الشباب، وأنذاك نشوفو معاهم شنا هو الطريقة اللي بغاو على الأقل يتعلمو منها كيفما كنعولوش حاجة غير شي حاجة باش يقدر يدخل سوق الشغل، راه ما يمكن ليكش اليوم تدخل سوق الشغل بوالو. وكايين هناك نماذج ناجحة نذكر أن UM6P دارت مدرسة 1337 اللي كيدخلوها الشباب بلا بكالوريا بلا أي حاجة وكيديرو تكوينات في المجال ديال Coding،

النائب السيد ميمون عميري:**شكرا السيد الرئيس،**

السيد الوزير، عن النقل المزدوج نسائلكم في العالم القروي؟

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد محمد عبد الحليل، وزير النقل واللوجستيك:**شكرا السيد النائب المحترم،**

كيف تتعرفو هاذ الحكومة تتولي أهمية بالغة للنقل في العالم القروي، وللنقل المزدوج دور هام فيه حيث يمكن مقارنة هاذ النقل المزدوج مع الدور الذي يلعبه أو تلعبه الحافلات بين المدن. لذلك، الوزارة

تتكلف بهذا القطاع بالشكل التالي وتدعمه بالشكل التالي:

1- كتعطي الأولوية لمعالجة الملفات الإدارية على مستوى اللجنة المركزية عند توصلها بالملفات من اللجن الإقليمية التي يرأسها السادة العمال؛

2- دمجت المركبات ضمن البرنامج المحين لتجديد الحظيرة بمنحة ستصل إلى 290.000 درهم للمركبة، كما دمجتنا أيضا هذه المركبات ضمن برنامج استثنائي لدعم المحروقات، ويجب تفعيل الجهوية المتقدمة في هذا المجال، كالحل الأنجع لتحسين خدمات النقل في العالم القروي، ونستمر في الإشتغال مع وزارة الداخلية من أجل ذلك، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، التعقيب السيد النائب، تفضل.

النائب السيد ميمون عميري:

السيد الوزير، السؤال كان حقيقة ما يتطرحش بالطريقة دبال النقل المزدوج، كان يتطرح بالمعالجة دبال النقل السري في العالم القروي. كتعرف السيد الوزير، هاذ النقال بمجموعة من الجماعات الترابية ما فيهاش رخص النقل المزدوج فيها غير النقل السري، والنقل السري كيقدم واحد الخدمة كبيرة كبيرة بزاف للمواطن لا سيما المواطن دبال المغرب العميق. احنا اللي كنطلبو منكم السيد الوزير، هذا السؤال راه طرحناه في مجموعة في الولاية السابقة والولاية اللي قبل، ولكن ما زال ما لقيناش ليه الحل، بغيناكم هاذ الناس هاذو اللي كيما رسو هاذ المهنة هاذي دبال النقل السري اعطيوهم غير تصاريح، غير تصريح ولا رخصة، ولا، عاجوراه كاي، راه ما عندك ما تحيد فيه، راه كاي، ما يمكنش نحيدوهم راه كايين، وكيديرو واحد الخدمة كبيرة

وتقريبا 95% منهم كيدخلو مباشرة لسوق الشغل. هاذ التجربة اليوم بديناها في 2022 حتى في قطاع الشباب بشراكة مع قطاع الرقمنة، وعندنا اليوم نموذج في مدينة الناظور، وغيكون نموذج كذلك في إقليم اليوسفية باش نمكنو الشباب من التكوينات بطريقة جديدة. كذلك في إطار الشراكة مع الفلاحة درنا مخيمات فلاحية الهدف منهم ما هو؟ هو أننا نجيبو دوك الشباب اللي ما قدراتش التكوين المهني يجرو عندو باش نعطيوهم طريقة جديدة للتكوين، ماشي لا بد يكون certifiant ماشي لا بد كيخرجو بدبلوم ولكن كيتعلمو الحرفة باش آنذاك كيقدرو كيوليو مطلوبين في سوق الشغل، لأن اليوم الإشكالية ما بقاتش إشكالية دبال الدبلوم غير يكون كيتعلم فواحد الحاجة. وفي العالم القروي كيكونو شباب وشابات يمكن عندهم الأراضي ولكن التطورات اللي عرفو حتى العالم القروي في مجال دبال التكنولوجيا لا بد أن يكون هناك واحد التعاون معهم باش نوضحولهم مجموعة دبال الأشياء.

بالنسبة للأسئلة الأخرى، معرض الكتاب الرباط-الدار البيضاء احنا بغينا معارض دولية في جميع المدن السيدة النائية، ودرنا معرض جديد في مدينة الدار البيضاء للشباب والطفولة، وقلتها وقلتها الكتاب خصوصو دعم، خصوصو مكانيات، والجهات اللي بغات تدعم وبغات الكتاب في الجهة دبالها احنا غنمشيو معاهم، لهذا مشينا مع جهة الرباط وكذلك جهة الدار البيضاء دارت معانا اتفاقية واليوم كاي معرض دولي كذلك في مدينة الدار البيضاء. بالنسبة للسؤال دبالكم السيد النائب المحترم، نطرح عليكم نفس السؤال 10 سنين وهاذ القانون خرج وما عينتو حتى واحد، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

كنشكروك السيد الوزير على المساهمة دبالك القيمة في هذه الجلسة، وننتقل إلى قطاع النقل واللوجستيك مرحبا بالسيد الوزير. السؤال الأول عن تأهيل النقل المزدوج بالعالم القروي للسيدات والسادة النواب المحترمين من الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية، فليتفضل أحد واضعي السؤال مشكورا، تفضل السيد النائب.

النائب السيد ميمون عميري:**شكرا السيد الرئيس،**

السيد الوزير، عن النقل، نسائلكم عن النقل في العالم القروي أو في البادية؟

السيد رئيس الجلسة:

إيلا اسمحتوا السيدات والسادة النواب المحترمين، راه كاي تشويش على الإخوان اللي كيلقيو الأسئلة ولا السيد الوزير راه ما سمعش السؤال، عاود السؤال دبالك السيد النائب المحترم.

النائب السيد حسان بركاني:

السيد الوزير، احنا ما قلناش العكس، ولكن لا بد من الاهتمام بهذه الجهة الشرقية وهو المتنفس لهذه الجهة وخاصة الجالية المغربية، وكتعرف الجالية المغربية كتنجي مرة في السنة ولا مرتين في السنة، خاص يكون المطار في المستوى، ويكون البنية التحتية دبالو، يعني، احنا كنشكرو وزارة التجهيز والماء اللي خرجت واحد الدراسة اللي كانت دبال الكوارث الطبيعية، خاصة أي تسقط المطر واحد 2 دقائق 4 دقائق إلا كيغرق المطار، ولهذا خصكم تعاودو فيه النظر وخاصة الجهة الشرقية اللي كنقول لكم، يعني، متنفس دبال المستثمرين ورجال الأعمال خصكم تعطيو الأهمية أكثر، وخاصة الجهة الشرقية أنتما عارفين مكاينش شركات كبرى مكاينش يعني معامل، إلا المطارات اللي كتستقطب بها رجال الأعمال والمستثمرين وخاصة الجالية المغربية. ولهذا اعطيو الإهتمام أكثر، اعطيو يعني، الكفاءات اللي تما اعطيوها التحفيزات باش تخدم أكثر، أنا عارف العمال اللي كيشغلو تما كيشغلو تقريبا 18 ساعة في النهار، ولهذا خصكم تردو البال لديك الجهة الشرقية وخاصة المطار دبال أنجاد اللي كيبعد على الجزائر 3 كيلومتر، ولهذا خاص يكون مجهز في أحسن التجهيزات، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، السيد الوزير. إنتهى الوقت السيد الوزير، لا باقي تفضل، تفضل.

السيد محمد عبد الحليل، وزير النقل واللوجستيك:

الظاهرة المناخية اللي تتكلم عليها، ظاهرة استثنائية غير عادية، تمثلت في سقوط 100 ملم في ظرف ساعة واحدة، كما سبق أن شهدتها هاديك المنطقة الشرقية، 2 دبال المرات آخرين فقط خلال 100 سنة الأخيرة، مغاديش نتكلم على أشنوقمنا به، باش تبقى الخدمة مستمرة، ولكن غادي نقول لكم حاجة، غادي نقومو بدراسة آثار التغيرات المناخية على جميع المطارات في المغرب، لأنه كايين احتمال حدوث ظواهر بحالها مستقبلا بالتكرير، وإذن هذا هو اللي غادي نعملو عليه، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هل هناك تعقيبات إضافية في الموضوع؟ ما كاينش، نمر إلى السؤال الموالي عن تعزيز وتطوير النقل البحري للمسافرين، للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة، فليفضل أحد واضعي السؤال مشكورا، تفضل السيد النائب.

سواء في السياحة، سواء في الإقتصاد سواء في الصحة، كايين بعض المرات كيخدمو في بلاصة سيارة الإسعاف، كايين منطقة في الجبل بعيدة كايينة في العلو دبال 1500 متر، شادها الوجة شكون اللي غيجيبها، ما توصل ambulance حتى تموت. إذن هاذ النقل السري يغيتكم تعالجوه، وتديرو لوشي حل هما راه كايينين راه قائمين خصهم يخدمو، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، هل من تعقيبات إضافية في الموضوع؟ السيد الوزير في ما تبقى من الوقت.

السيد محمد عبد الحليل، وزير النقل واللوجستيك:

كتطلبو منا نظموا هذا النقل هذا، وتنقول بأنه المدخل دبالو هو الجهوية المتقدمة، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نمر إلى السؤال الموالي عن وضعية البنية التحتية لبعض مطارات المملكة، للسيدات والسادة النواب المحترمين من الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل السيد النائب المحترم، السي حسن.

النائب السيد حسان بركاني:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، نسائلكم عن البنية التحتية للمطارات وخاصة ثلاث مطارات اللي في الجهة الشرقية: وجدة أنجاد، العروي الناظور والحسيمة؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير.

السيد محمد عبد الحليل، وزير النقل واللوجستيك:

شكرا السيد النائب،

المطارات الوطنية تحترم جميع، اسمح لي، تحترم جميع المعايير الدولية المعمول بها من التصميم، إلى الإستغلال مروراً بعملية البناء. والوزارة كتقوم مع المكتب بتأهيل وتوسعة المطارات حتى تستجيب لحاجيات النقل الجوي الدولي والنقل الجوي الداخلي في تلك المناطق، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد النائب المحترم.

زيادة ما بين 30 و50%، خاصة بالنسبة لبعض الخطوط التي تحركها شركات معينة دون حساب ولا رقيب لمواجهة هذا الإرتقاء المهبول في قيمة أسعار هذا النقل، وانعكاساتها السلبية على المرتفقين، والتجارة الدولية بالنسبة للمغرب، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، هل من تعقيبات إضافية في الموضوع؟ تفضلي السيدة النائبة.

النائبة السيدة سلوى الدمناتي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، مغاربة العالم يضحون أموال طائلة في خزانة الدولة، 2023 أزيد من 100 مليار. ألا تستحق هذه الفئة أو هاته الفئة من المغاربة، من دعم خاص لشركات النقل الملاحية، وخصوصا كما قلت أنهم يعني يستحقون هاته التضحية؟ نفس الشيء بالنسبة للخطوط الجوية الملكية، كل سنة تأخذ دعم مالي من الأموال العمومية للسنة الفائتة وهذه السنة، مؤخرا أزيد من 4 ملايين درهم، ولا نلاحظ أي تغييرا في الأسعار ولا في الخدمات. السيد الوزير، مغاربة العالم من كندا، من أمريكا ثمن التذكرة أصبح يفوق 2000 دولار كندي، يعني كيف تريدون من هذه الفئة للمجيء عطلة لبلدهم من أسرة تتكون من 3 أو 4 أفراد؟ ملايين الدولارات، يعني كيف بغيتوهم يجيو يعملو السياحة، شنو غيبقى لهم؟ يعني هاذ المغاربة كيخدمو سنة كلها من أجل المجيء لفترة وجيزة للقضاء مع أسرهم وعائلاتهم، ارحموا هذه الفئة، السيد الوزير. سنوات ونحن، يعني، نعيد نفس السؤال، نفس التكرار ولا مجيب، ولا تغيير ولا تحسن في النقل الملاحى ولا في النقل الجوي، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة النائبة المحترمة، رد السيد الوزير، ما كاينش شي تعقيب إضافي آخر؟ تفضل السيد الوزير.

السيد محمد عبد الحليل، وزير النقل واللوجستيك:

شحال الوقت عندي؟

السيد رئيس الجلسة:

عندك جوج دقائق.

السيد محمد عبد الحليل، وزير النقل واللوجستيك:

شكرا، النقطة ديال الأثمنة ديال التذاكر لا بالنسبة للنقل الجوي ولا بالنسبة للنقل البحري، غادي نرجعوليها لأنه كاين أسئلة في الموضوع. بغيت غير نشير لشي حاجة، المغاربة المقيمين بالخارج مواطنين خوتنا، وعزاز علينا، وكلنا عندنا في الأسر ديالنا خوتنا وخواتنا اللي هما

النائب السيد حسان التاي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب،

السيد الوزير، نسائلكم عن الإجراءات المتخذة لتعزيز وتطوير النقل البحري للمسافرين؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير.

السيد محمد عبد الحليل، وزير النقل واللوجستيك:

شكرا السيد النائب المحترم على هاذ السؤال المهم، نظرا للدور الهام اللي تيلعبو هاذ النشاط من النقل أو هاذ النوع من النقل ديال المسافرين في ربط المملكة، وخاصة خلال الصيف، من خلال «عملية مرحبا»، اللي هي واحدة من نوعها، تهدف تدابير الوزارة في تكثيف وتنويع عرض هذا النقل، من خلال: تعبئة أسطول بسعة 500.000 مسافر أسبوعيا، ومن خلال 11 خط بحري مختلف بتنسيق مع الدول الأوروبية المعنية وخاصة المملكة الإسبانية؛ من جهة أخرى، تنعملو من أجل تقوية الأسطول الوطني باش نعززو السيادة المغربية فهاذ السوق التنافسي، بهدف إرجاع التوازن بين الطرفين، الأسطول المغربي والأوروبي على المدى المتوسط؛ وأخيرا تنسهر على جودة الخدمات، وأمن وسلامة السفن من خلال دفاتر التحملات والمراقبة من طرف مديرية الملاحة التجارية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تعقيب السيد النائب السي حسان التاي تفضل.

النائب السيد حسان التاي:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

نثمن السيد الوزير، الجهود المبذولة لإرساء منظومات جديدة لاستغلال الخطوط البحرية لنقل المسافرين، وتنويعها، وتوسيع طاقتها الإستيعابية، وتحسين خدماتها والتحكم في أسعارها. وذلك إنسجاما مع التوجهات الملكية السامية، بتكوين أسطول بحري تجاري وطني قوي وتنافسي، في أفق تحقيق السيادة الوطنية في مجال الملاحة البحرية، بهدف الحد من أهمية الأسطول الأجنبي بأكبر حصة من الرواج البحري للمسافرين مع المغرب، وذلك من أجل تعزيز التجارة البحرية، وحماية الراغبين في الاستفادة من هذه الخدمة بمن فيهم مغاربة العالم من غلاء أسعار النقل البحري، والتي تتراوح ما بين 300 و800 يورو، أي

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، شكرا. أمر إلى السؤاليين الموالين يتناولان موضوع غلاء تذاكر السفر، لذا سيتم طرحهما في إطار وحدة الموضوع ليتولى السيد الوزير الإجابة عليهما. السؤال الأول السيدات والسادة النواب المحترمين من فريق التجمع الوطني للأحرار، فليفضل أحد واضعي السؤال مشكورا، تفضل السي الطابع.

النائب السيد عبد الله صايح:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

عن غلاء تذاكر السفر خصوصا ما يتعلق بالخطوط الطويلة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا نسألكم؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السؤال الثاني للسيدات والسادة النواب المحترمين عن المجموعة النيابية للعدالة والتنمية، تفضلي السيدة النائبة المحترمة.

النائبة السيدة هند بناني الرطل:

السيد الوزير، رفقا بمغاربة العالم راهم مغاربة، عن ارتفاع أسعار تذاكر الخطوط الملكية المغربية نسألكم؟

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، يمكن لك تاخذ المنصة السيد الوزير.

السيد محمد عبد الجليل، وزير النقل واللوجستيك:

شكرا السيدة النائبة،

السيد النائب، هاذ الحكومة تولي أهمية بالغة لعملية مرحبا الي تتحظى بالعناية السامية لصاحب الجلالة نصره الله وأيده. بالنسبة لسنة 2023، دخلوا أرض الوطن لقضاء عطلتهم الصيفية 3.2 مليون مغربي مقيم بالخارج، من 5 يونيو إلى 15 شتنبر، 1.700.000 بحريا، 1.500.000 جويا. وإذا ما قارنا هذه الأرقام بسنة 2001 كانت كالتالي: 1.300.000 إجمالا منها 1.100.000 بحريا و200.000 جويا فقط آنذاك، هنا كنشوفو التأثير ديال سياسة الأجواء المفتوحة على الجالية المقيمة بالخارج، حيث تضاعف عدد مستعملي النقل الجوي 7 مرات في ظرف 20 سنة، في حين تضاعف عددهم تقريبا 3 ديال المرات.

فيما يخص أثمان التذاكر، كانت جوا أو بحرا في بلادنا، عرفت بالفعل ارتفاعا مقارنة مع ما كانت عليه سنة 2019، قبل الأزمات المتتالية الدولية من جائحة، وتقلبات جيو إستراتيجية، كما هو الحال عالميا. تبقى في نظرنا المنافسة الشريفة عفوا، وتنوع العرض، هما

عائشين تما، وبالطبع احنا تبغيو نشوفوهم وهما تبغيو يجيو يشوفونا واحنا تنبغيوهم يجيو يشوفونا. ولكن هاذ النقطة اللي تكلمتي عليها أولا الأموال التي تدخل المغرب ما تدخلش للخرينة ديال المملكة، تدخل لأنه تقتنيو الديور ديالهم، يعني، تيعيشو معنا خلال العطلة ديالهم، ما تيمشيوش للخرينة، مهمة هاذ القضية هاذي لأنه باش الناس ما يفهموشي خطأ؛

النقطة الثانية، ودابا اسمح لي الله يخليك، أنا خليني نجابو الاستاذة من حقي...

السيد رئيس الجلسة:

كمل السيد الوزير.

السيد محمد عبد الجليل، وزير النقل واللوجستيك:

لا لا من حقي، لا أنا ما تكلمتشي، نعم؟

السيد رئيس الجلسة:

السيدة النائبة، السيدة النائبة.

السيد محمد عبد الجليل، وزير النقل واللوجستيك:

شوف الله يجازيكم بخير.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد محمد عبد الجليل، وزير النقل واللوجستيك:

أنتما اعطيتو وجهة نظر ديالكم محترمة وأنا بغيت نعطي وجهة النظر ديالي، نكونو مختلفين هذا، يعني، بناء، الإختلاف بناء، اسمح لي ألا، الله يخليك، اسمح لي. إذن هاذ الأولى هاذي؛

ثانيا، الخطوط الملكية ماشي دعم، هاذيك مساهمة ديال الدولة بحال أي مستثمر كيساهم في الشركة cest du capital، نمشيو من هاذ المبدأ هذا، ثم الأثمان ديال النقل دوليا تزدادو مقارنة بسنة 2019 بواحد طريقة جد مهمة؛

وأخيرا نتكلمو على واحد القضية، هل يمكن التدخل لضمان أئمنة ضعيفة، ولا نقولو مقلصة بالنسبة لهاذ الفئة؟ هذا قرار جد يعني، مهم وتيقدر يتخاذهاز القبة هاذي، ولكن كاين جوج ديال الطرق، يا إما تنمشيو من المبدأ ديال السوق المفتوح، إيماننا بأن السوق المفتوح هو أكثر نجاعة بالنسبة للمجتمع ككل، يا إما تنمشيو لتقنين الأئمنة، وإيلا مشينا لتقنين الأئمنة تترجعو للمحروقات...

النائبة السيدة فاطمة الزهراء باتا:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير، جلالة الملك تساءل في الخطاب ديال 20 غشت 2022، عن ما وقرنا لأبناء هذا الوطن لتوطيد ارتباطهم ببلادهم، واحنا بدورنا كنتسألو، ياك هاذ العام والعام اللي داز ساهمتو في la RAM، قولولنا أشنا هو الأثر ديال هاذ المساهمة على أفراد الجالية؟. السيد الوزير، ياك درتو خطوط وتذاكر خاصة، ودرتو مجموعة من المبادرات في عدة مجالات، بما فيها كرة القدم وداكشي ديال قطر، الحج، العمرة، وراه حى هاذ الجالية خصكم تلقاوها حلول، راه كاين اللي هاذي 5 سنين ما شافش العائلة ديالو، ومنين كيجيو يقطعو باش يدخلو، كيتصدمو بالأثمنة الخيالية ديال التذاكر، وخصوصا بالنسبة للعائلات الكبيرة. أقل شيء ديرو تذكرة تفضيلية واحدة لكل فرد في العام، أما أن تكتفي الوزارة بتحسيس الشركات، والتبرير لها بأن السوق محررة، وتخضع للعرض والطلب، فهذا كيضرب في الصميم مجهودات البلاد ديالنا لربط الجالية، خصوصاً الجيل الثاني والثالث ببلادهم، كما أنه ما كيتوافقش مع التوجهات والتطلعات ديال بلادنا السياحية.

السيد الوزير، هاذ الشي ماشي جديد وكيقوع كل عام، واش هاذ الجالية عندكم بحال شي بقرة حلوب وصافي، إيلا كتعني لكم شي حاجة، وكانت كتجيب لكم 117 مليار ديال الدرهم من العملة الصعبة، اللي بها كتستوردو، ما فيها باس ديرو دراسات استباقية، وتلقاوا حلول، ياك أنتما حكومة الكفاءات والإنجازات الغير المسبوقة إيوا هنيئا لكم، راكم نجحتو ولأول مرة تخرجو حتى أبناء الجالية باش يحتجوا ويوقعوا حتى هما على العرائض.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة النائبة، السيد الوزير، هل هناك قبل ما ترد السيد الوزير، هل هناك تعقيبات إضافية في الموضوع؟ السيد الوزير تفضل.

السيد محمد عبد الحليل، وزير النقل واللوحيستيك:

السيدة النائبة اسمح لي بزاف، قدتم حكومتان متتاليتان مع وزرائكم في النقل، السي الرياح والسي اعمارة، والمشكل كان مطروح دائما فهاذ القبة هاذي، وما حليتوشاي المشكل، وتتقولولنا أنتما حكومة الكفاءات، اسمحوا لي، اعطيتوني باش نرد عليكم، اسمح ليا السي بووانو، اسمح ليا السي بووانو، اسمح ليا السي بووانو، ها احنا جايين السي بووانو، ما كاين مشكل New York-Casablanca نيويورك-الدار البيضاء، البارح، البارح، بالتليفون ديالي 7 juillet إلى 9 غشت 1600 دولار Direct Aller-Retour Royal Air Maroc، 1600 ما عرفتش! ما عرفتش، وحتى أنت ما عارفش، وحتى أنت ما عارفش، وحتى أنت ما عارفش، اسمح لي، اسمح لي..

الرافعتان الأساسيتان لتحسين أئمنة التذاكر. فيما يخص الخطوط الملكية المغربية، تتقوم الشركة الوطنية بتعزيز خطوطها خلال هذه الفترة، أوروبا بـ 10%، أمريكا الشمالية بـ 13%، كما تعزز النقل الداخلي عبر محور البيضاء. بالنسبة للأثمان ديال الخطوط الملكية، هي تتخضع إلى تدبير تهادف إلى ملاءمتها مع السوق، من أجل تقوية توازناتها المالية بهدف إنجاح مخططها الإستثماري المرتبط بعقد البرنامج، اعتمادا على مداخيلها الذاتية بهدف حصر مساهمة الدولة في رأسمالها في أقل مستوى ممكن، حتى لا تؤثر على ميزانية الدولة التي يجب توجيهها إلى القطاعات ذات الأولوية. وجدير بالذكر، أن الأجواء المفتوحة تمكن المواطن المغربي المقيم بالخارج، للولوج إلى الخطوط المباشرة مع الشركات الدولية للبلدان المعنية، وكذا الخطوط الغير مباشرة عبر المراكز لتلك الخطوط، علما بأن التذاكر الغير مباشرة تكون أقل كلفة بـ 20% إلى 40%، وهذا النموذج هو السائد عبر العالم، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تعقيب السي الطابع، تفضل السيد النائب المحترم.

النائب السيد عبد الله طابع:

شكرا السيد الوزير على توضيحاتكم التي نتفهمها جيدا، ولكن أيضا يجب أن نتفهم عناء مغاربة المهجر من الإرتفاع الصاروخي للأسعار، يعني من وإلى بلادهم الأم، خاصة خلال مواسم الذروة، مثل العطلة الصيفية أو العطل الدينية. وفق المعطيات التي نتوفر عليها، تتراوح أسعار تذاكر الرحلات الجوية في الدرجة الاقتصادية ذهابا وإيابا، من بعض المدن مثلا الأمريكية والكندية وبعض الدول الإفريقية، بين 9000 درهم و22.000 درهم، تصورا معايا السيد الوزير، واحد العائلة فيها 2 يعني 2 دالناس ولا غير 4 دالناس، كم ستكون تكلفة السفر دون احتساب مصاريف الإقامة بالمغرب؟ فهذا الغلاء يثقل كواهلهم، ويحرمهم زيارة عائلاتهم وأصدقائهم بالمغرب. لذا نجدد طلبنا السيد الوزير، لإيجاد حلول لهذه المعضلة المستعصية منذ سنوات، بالتدخل لخفض بعض الأسعار، باش يكونو تقريبا الأسعار منخفضة طيلة السنة، ونقتراح عليكم مثلا إلغاء أو تخفيض الرسوم المفروضة على تذاكر السفر الموجهة للجالية المقيمة بهاذ الدول، أما التذاكر المنخفضة التكلفة، هاذو اللي كتقولوراه رخاص، سواء داخل المغرب أو خارجه، كنطلبو منكم إيجاد حل لهاذ الفرق الكبير اللي كيكون بين..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم. تعقيب السيدة النائبة عن المجموعة النيابية للعدالة والتنمية، تفضلي السيدة النائبة.

السيد رئيس الجلسة:

السيد النائب، السيد الرئيس، السي بووانو الله يخليك.

السيد محمد عبد الحليل، وزير النقل واللوجستيك:

وثانيا، 1000 دولار، اسمحوالي...

السيد رئيس الجلسة:

خليو السيد الوزير يجاوب، رجاء.

السيد محمد عبد الحليل، وزير النقل واللوجستيك:

1000 دولار، إيلا دزتي على باريس.

السيد رئيس الجلسة:

خلي السيد الوزير يجاوب.

السيد محمد عبد الحليل، وزير النقل واللوجستيك:

1000 دولار إيلا دزتي على باريس، ونعطيك غير مقارنة أخرى يمكن ليكم تديرها بسهولة، دخلوا وطلبوا نيويورك-باريس، ما تطلبوش نيويورك-كازا، نيويورك-باريس، 940 درهم مع Air France و600 دولار عفو Aller-Retour إذن 1000 تقريبا و641 دولار إيلا مشيتي على شي مطار آخر، راه هاذ الأسواق هاذي أسواق دولية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، شكرا، نقطة نظام؟ آ شوف السي، نقطة نظام السي نقطة نظام.. ونعطي ليك، تفضل السي شوكي تفضل السيد الرئيس.

النائب السيد محمد شوكي رئيس فريق التجمع الوطني

للأحرار (نقطة نظام):

السيد الرئيس، الله يخليك نقطة نظام غير باش إيلا اسمحتوا بكل احترام نضبطوا الجلسة، الحكومة تترد على الأسئلة ديال السيدات والسادة النواب، نتمناو أنكم تضبطو الجلسة وما تخليوش النواب ياخذوا الكلمة منين تتكون الحكومة تترد، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس، راه احنا ضابطين الجلسة بهدوء، تفضل السيد النائب تفضل.

النائب السيد محمد الحجرة (نقطة نظام):

السيد الرئيس،

السيد رئيس الجلسة:

تفضل، تفضل السي احجيرة.

النائب السيد محمد الحجرة (نقطة نظام):

السيد الرئيس، الجوديال النقاش داخل هاذ المؤسسة الدستورية يقتضي أن نستمع للسادة النواب والسيدات النائبات وهن وهم يطرحون أسئلتهم، وأن نستمع بنفس المنطق للسادة الوزراء وهم يجيبون على أسئلة النواب. أكثر من ذلك، التوقيت السيد الوزير لم يتم احتسابه لدرجة أنه بقات contour الثواني تمر وتم إيقافه ولم ينهي الجواب عن سؤال السيدة النائبة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد، تفضل السي بووانو تفضل.

النائب السيد عبد الله بووانو، رئيس المجموعة النيابية

للعادلة والتنمية (نقطة نظام):

السيد الرئيس،

أولا أعتذر للسيد الوزير، لأنه النقاش بالفعل كيخصو يكون مسؤول ونخليكم تكلمو، غير منين ذكرتي الأسماء ديال الوزراء، بغينا طلبنا منكم الأئمة اللي كانت فهاذك وعند هاذوك الوزراء فقط، ولذلك أنا أعتذر وهاذ النقاش نرجعوليه مرة أخرى، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، نمر إلى السؤال الموالي عن ضرورة وقف نزيف حرب الطرقات للسيدات والسادة النواب المحترمين من الفريق الإشتراكي-المعارضة الاتحادية، تفضل السيد النائب المحترم.

النائب السيد حميد الدراق:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، نساثلكم حول ضرورة وقف نزيف حرب الطرقات؟

السيد رئيس الجلسة:

جواب السيد الوزير.

السيد محمد عبد الحليل، وزير النقل واللوجستيك:

النائب المحترم، كتعرفو الأهمية اللي توليها هاذ الحكومة لهاذ المشكلة هاذي، بغيت غير نقول بأنه من 2015 إلى 2023، احنا تنعيشو شبه استقرار في حصيلة الموتى مع الأسف على الطرقات، هاذ الوضعية هاذي مختلفة 44% ديال الإرتفاع بالنسبة للسائقين ديال الدراجات النارية و16% ديال الإنخفاض بالنسبة للمستعملين الآخرين، عليها

تكون الحواجز، باش إيلا كانت السيارة غادية في الإتجاه المعاكس ما تخرجش..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، هل من تعقيب؟ شكرا السي رشيد، شكرا. هل من تعقيب إضافي؟ السيد الوزير.

السيد محمد عبد الحليل، وزير النقل واللوحيستيك:

البنية التحتية ديال الطرق السيارة في المغرب، مثل البنيات التحتية ديال جميع الطرق السيارة، العدد الي تكلمت عليه ما خصوش يتقارن بكيلومتر، خصوي تقارن بالعدد ديال الكيلومترات المسافرين مضروبة، لأنه هاديك الطريق السيارة تدوز منها 50 ألف سيارة في النهار، هادي هي وجهة النظر، وهذا هو المبدأ الي تخدمو به الخبراء فهاذ domaine هذا.

بالنسبة لتطوان، يعني بصفة عامة، كايين البنية التحتية، وكايين السيارة وكايين مستعمل الطريق، متافقين. البنية التحتية خصها الوقت باش تغير، وخصنا يكونو عندنا برامج ديال تحسين السلامة ديال البنية التحتية الطريقية ديانا، متافقين عليه، السيارات خصنا نلاءموها مع المعايير الدولية الجديدة، لأنه السيارة غادي تصبح ذكية، وغادي تولي تقرا الطريق، وغادي تولي تساعد السائق، ولكن..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، إنتهى الوقت، إنتهى الوقت السيدة الرئيسة. غادي ندوزول للسؤال الموالي، عن التأخر في استصدار البطاقة الرمادية، للسيدات والسادة النواب المحترمين من الفريق الدستوري الديمقراطي الإجتماعي، تفضل السيد النائب المحترم.

النائب السيد نور الدين الهروشي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، نساثلكم عن معاناة المواطنين في استخراج وتغيير البطاقة الرمادية؟

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير.

السيد محمد عبد الحليل، وزير النقل واللوحيستيك:

اسمح لي غير نلقى الملف ديالي، آه اسمح لي اسمح لي بزاف.

السيد رئيس الجلسة:

خوذ وقتك السيد الوزير.

قررنا ناخذو واحد يعني المبادرة مستعجلة بالنسبة للمطورات، غنوزعو 50.000 خودة وقائية، وخصنا نفذو المخطط التواصل التحسيسي لهاذ الفئة هادي، ونركزو المراقبة الطريقية على هاذ الناس هادو، ونعززو المراقبة على موزعي وبائعي الدراجات باش يحترموا المعايير التقنية. وبالطبع من جهة أخرى، الورش شمولي، احنا تنقيمو 5 سنوات الأولى ديال الإستراتيجية، وغادي نعيدو النظر في الإستراتيجية، وإن شاء الله، في شهر فبراير المقبل، غادي يمكن لنا نتقاسمو معكم الإستراتيجية الجديدة، ونتمناو نقدرو ندخلو في المسار يعني التخفيضي ديال عدد القتلى ديال الطرقات بالمغرب، الي تمهنا كلنا، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تعقيب السيد النائب المحترم تفضل.

النائب السيد حميد الدراق:

السيد الوزير، عرف المطلاع الأول من سنة 2024، إرتفاعا مهولا لحوادث سير مميتة، ونحن السيد الوزير، عند بداية الموسم الصيفي، وما يشهده من تزايد عدد التنقلات الإعتيادية للمواطنين والمسافرين، وخصوصا المناطق الشاطئية للمملكة. وهنا أستحضر معكم السيد الوزير، الحالة المزرية للطريق الوطنية رقم 16 بإقليم تطوان، على مستوى منطقة «أزلا» و«أمسا» وصولا لمدينة «واد لاو»، هذه الطريق السيد الوزير، في هذه الفترة بالذات، جل المواطنين يعيشون الويلات معها طوال فصل الصيف، من ازدحام واختناق مروري خطير، وفي بعض الأحيان الشلل التام لحركية السير والجولان، مما يتسبب في تعطيل مصالح المواطنين وغير ذلك. لذا نلتمس من الحكومة، توسيع هذه المحاور الطريقية تجنباً...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب تجاوزتي الوقت، شكرا السيد النائب. هل من تعقيبات إضافية في الموضوع؟ تفضل السيد الرئيس، تفضل.

النائب السيد رشيد حموني رئيس فريق التقدم والاشتراكية:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم، أنا غادي يمشي لواحد الجانب غير طرق السير، اللي هي من المفروض أن تكون أكثر أمنا، ونعطيك إحصائيات، عندنا 1839 كلم في المغرب. في 2021 تسجلت 1559 حادثة، تسببت هاذ الحوادث في 215 قتيل، بعملية حسابية 0,12 قتيل في الكيلومتر الواحد، خطير هاذ الشي السيد الوزير. الطريق السيارة عندها عجز مالي ديال 40 مليار، فين كيمشيو هاذ الفلوس؟ هاذ الضحايا الي كيمشيو ديال العائلات، مكايين entretien، كايين كيلومتر كنشوفوه كيتعاود كل مرة، الحواجز في المعايير الدولية، إيلا كانت هداك ما بين 2 ديال المسارات 10 مترو، ما تكونش الحواجز، احنا عندنا 3 مترو، خصها

السيد محمد عبد الحليل، وزير النقل واللوحستيك:

هاذ القضية هاذي ديال البطاقة الرمادية يعني جد مهمة لأنه خدمة تهم جميع المواطنين، وتهمهم كثير شي ملى تكون التسجيل ديال كيف تيقولولو ماشي هي هاذي الورقة مكايين مشكل غادي نخدم بلا ورقة، آه اسمحو لي. ملى يكن التغيير ديال الملكية ديال السيارة هذا هو اللي جد مهم، عندنا تقريبا 400.000 تغيير في السنة، هاذ 400.000 تغيير اليوم تياخذ ما بين 35 يوم و 65 يوم باش تكون عندك carte grise جديدة، بالطبع بعض المرات تيوقعو مشكلات دقيقة ويقدر يبقو 4 أشهر 5 أشهر ولكن المعدل ما بين 35 و 65 يوم. الرقمنة، والبريد والعمل مع بريد كاش وبريد بنك الهدف ديا هو نوصلو ل 20 يوم، ل 20 يوم وما نبقاوش نفوتو 30 يوم. المهم على كل، هذا هو الهدف واحنا كنعملو عليه و la NARSA خدمة من أجل هاذ الشئ، وإن شاء الله، غادي نوصلو لواحد المستوى اللي غادي يرضي المواطن المغربي، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

التعقيب السيد النائب تفضل.

النائب السيد نور الدين الهروشي:

السيد الوزير، إن التعاون مع مركز التسجيل للسيارات في السابق لم يكن سيئا، ولكن كان نسبيا في تحسن مستمر رغم الإكراهات المتعددة وقلة الموظفين، إلا أنهم كانوا يبذلون جهدا كبيرا في خدمة المرتفقين، وقد حاولت الإدارة NARSA تحسين الخدمات والمساطر من خلال تفويض هذه الخدمات لمؤسسة بريد بنك عبر فرع البريد كاش لتجديد البطاقة الرمادية، وإصدار وتجديد رخص السياقة وكذا تحويل الملكية. غير أن جل الوكالات تعتمد على مستخدم أو اثنين على الأكثر لتقديم الخدمات الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية إلى جانب الخدمات الأخرى كأداء فواتير الماء والكهرباء، والهاتف، وحجز تذكار القطار، وتحويل الأموال وفتح الحساب البنكي، مما يؤدي إلى إرباك مستخدميه وإكتظاظ الوكالة وتدمير المرتفقين. من بين المعاناة الأخرى للمرتفقين هي ضعف أو انقطاع الصبيب بالوكالة، مما يضطر معه المواطن إلى الرجوع في اليوم الآخر، مشكل آخر يكمن في وجود أخطاء مادية في المعطيات الشخصية المسجلة لدى الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية. إن تفويض الخدمات لها جوانب إيجابية، في المقابل هناك نواقص يجب الإشتغال عليها مثلا: تخصيص بريد كاش لموظف خاص بكل وكالة لمعالجة ملفات خاصة بـ NARSA إلى جانب تحمل بريد كاش و NARSA المسؤولية وعدم رمي اللوم على الآخر في حل المشاكل، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، هل هناك من تعقيب إضافي في الموضوع؟ مكايينش، رد السيد الوزير فيما تبقى من الوقت.

السيد محمد عبد الحليل، وزير النقل واللوحستيك:

هي البريد بنك والبريد كاش مرينا من 80 محل اللي يمكن يمشي لو المواطن إلى أكثر من 1000، ولكن الهدف الأخير هو أنه الناس ما يبقاوش يتنقلو، وهاذ العمليات تقدر دار من الهاتف المحمول أو من المنزل، ولكن هذا تيسغرق شوية ديال الوقت وغادي نوصلو لو إن شاء الله، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نمر إلى السؤال الموالي وهو ارتفاع أسعار تذاكر النقل تزامنا مع عودة الجالية المغربية المقيمة بالخارج، للسيدات والسادة النواب المحترمين من الفريق الحركي، تفضل السيد النائب، اعطيو الصوت للسيد النائب الله يجازيك، تفضل السيد النائب.

النائب السيد محمد لحموش:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة والسيدات،

السيد الوزير، دائما عن غلاء التذاكر الجوية والبحرية، ماذا فعلتم؟

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير.

السيد محمد عبد الحليل، وزير النقل واللوحستيك:

السيد النائب غادي نتكلمو شوية على البحرية، كايين ارتفاع مقارنة مع 2019، 2024 كايين انخفاض بنسبة 15% على خط طنجة-الخزيرات على سبيل المثال مقارنة مع 2023. خصنا نقويو العرض ونحافظو على المنافسة الشريفة، خصنا نعملو مع القطاعات المعنية باش نقدر ونخففو الأثمنة ديال هاذ الخطوط اللي تيوصلو للموانئ المغربية مستقبلا على أن لا تتجاوز أثمنة الخطوط المجاورة، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تعقيب السيد النائب تفضل.

النائب السيد محمد لحموش:

السيد الوزير، أنا بغيت نقولك بأن هنايا ما كنترايدوش، وإيلا ما نجحوش اللي قبل، بغيناك

تنجح انت. فلهذا اليوم كنتكلمو على واحد الجالية اللي هي كتمثل 4 د المليون نسمة خارج أرض الوطن، تيجيو يزورو يلادهم، والمغرب عندو منفعة كبيرة فهذا، بغض النظر على أنهم اولادنا وإخوانا وذاك

السيد محمد عبد الحليل، وزير النقل واللوجستيك:**شكرا السيد النائب،**

ما كانش عندي دراية بهاذ المشكلة هاذي، خذيت بعض المعلومات، كاين 25 ملف اللي تعالج في التوسعة ديال المدرج ديال تطوان. هاذ 25 ملف تيدوز من مكتب المطارات، وتيجي عندنا احنايا في الوزارة، في LA DIRECTION DE L'AVIATION CIVILE، 25 ملف الجواب توصلو به الناس، أو على الأقل احنا رديناه للمكتب، ما عرفتش واش اعطاوه للناس، في آجال ما فاقتش 25 يوم. وإذا كانوا شي ملفات عندها مشكل بالطبع يمكن لكم تراسلوا الوزارة، تقولو هاذ الملف راه عالق، واحنا ديك الساعة غادي نتدخلو، إن شاء الله، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تعقيب السيد النائب، السي لمرباط تفضل.

النائب السيد محمد العربي لمرباط:

السيد الوزير، بلادنا في حاجة إلى الإستثمارات في جميع المجالات وتبسيط المساطر الإدارية في وجه المستثمرين. لكن للأسف، فئة المستثمرين العقاريين الراغبين في الإستثمار بمناطق أوتجزئات محاذية للمطارات، والتي يتطلب الأمر بشأنها وجوبا رأي مكتب المطارات، يجدون أنفسهم مضطرين لانتظار رأي المكتب لمدة تفوق في بعض الأحيان 3 أشهر أو أكثر. وهنا، أذكر على سبيل المثال تأخير إدارة المطارات في الرد على طلبات المنعشين العقاريين والمواطنين الراغبين في تشييد مباني تدخل ضمن المجال الجوي لمطار تطوان ومارتيل.

السيد الوزير، إستبشرنا خيرا بتعيين السيد عادل فقير من طرف جلالة الملك نصره الله، على رأس المكتب الوطني للمطارات، ونتمنى أن يكون لهذا التغيير وقع إيجابي على مراجعة أجل البت في ملفات المنعشين العقاريين من طرف مكتب المطارات. وعليه، نقترح عليكم السيد الوزير ما يلي:

1. تزويد الإدارة المعنية بمنسق رخص إبداء الرأي، مواكبة الإستراتيجية الوطنية المعتمدة في مجال الرقمنة؛
2. نقل قاعدة البيانات من مدينة الرباط، حيث تتم معالجة كافة الطلبات صوب مدينة تطوان تنزيلا للامركزية، وذلك من أجل تقليص مدة إبداء الرأي من طرف المكتب؛
3. تحديد المجال الجوي للمطارات...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، شكرا السي لمرباط. تعقيب السيد الوزير.

الشي، ولكن راه المغرب كيستافد منهم، بغينا ولا كرهنا. هنا مسألة ترجعو بأنها راجح/راجح. اللي بغيت اليوم السيد الوزير، هو أنك تفكر فشي برنامج يبقى محسوب لك في التاريخ ديالك. فحال اللي وقع مثلا في النقل المزدوج مع أمسكان وغير ذلك. فاللي كنقترحو عليكم السيد الوزير، وقالوها الإخوان قبل مني، هو أن المساهمة في التذاكر ديال 4 د المليون نسمة مغاديشاي تسييزنا، ولكن غنريحو بها كثير، وهاذ الناس غاذي يعرفو...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، هل من تعقيبات إضافية في الموضوع؟ السيد الوزير.

السيد محمد عبد الحليل، وزير النقل واللوجستيك:

كنشكرو السيد النائب، احنا خصنا نتعاونو جميع على هاذ القضية هاذي، لأن هنا تنكلمو على قضية ديال الدعم، نتكلمو على الدعم المباشر ديال هاذ التذاكر هاذي. هذا سؤال ميزانياتي. أنا كوزير النقل كنعمل من جهة أخرى، كنعمل كساهر على قطاع النقل، خاص المنافسة تكون قوية، خاص الفاعلين يكونو صحاح، خاص الفاعلين المغاربة يكونو قوين باش ما نحسوش بأنه الفاعلين الأجانب هما اللي تيفرضو الأثمنة في بلادنا. أما بالنسبة للقضية ديال الدعم المباشر إلخ... هذا قرار ما كيتعلقش بوزير النقل، وبالطبع ممكن يتناقش في القبة من خلال الميزانية إلى آخره، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، نمر إلى السؤال الموالي متعلق بمراجعة آجال البت في ملفات المنعشين العقاريين من طرف مكتب المطارات، للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة. فليفضل أحد واضعي السؤال مشكورا، تفضل السيد النائب.

النائب السيد محمد العربي لمرباط:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات السادة النواب المحترمون،

نسائلكم السيد الوزير، عن التدابير التي تعتمون اتخاذها من أجل أن يقوم مكتب المطارات بالإدلاء برأيه بخصوص المشاريع العقارية في آجال معقولة، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير.

تتربط المغرب بـ135 مطار دولي في 52 بلد، وهذا بارتفاع 15% مقارنة مع 2023. وبالنسبة للخطوط الملكية يتجلى العرض خلال الصيف ما يفوق 6.5 مليون مقعد، أكثر من 90 وجهة، أي بزيادة تتفوق 300.000 مقعد، مقارنة مع الصيف السابق، وغادي تطلق الشركة 6 خطوط جوية دولية جديدة باش تلي الطلب المتزايد والمرتفع لمغاربة العالم، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تعقيب السيد النائب المحترم، تفضل السي الحسنوي.

النائب السيد عبد السلام الحسنوي:

شكرا السيد الوزير على المعلومات الإضافية التي تفضلتم باستعراضها، ولا يفوتنا هذا التنويه بالتطوير الكبير الحاصل على مستوى تهيئة شروط الإستقبال إخواننا من مغاربة العالم من سنة لأخرى، وكذلك التنويه بإخواننا القاطنين بالخارج أنفسهم على ارتباطهم القوي بوطنهم، سواء من خلال الحضور المكثف بموسم الصيف، أو الأعياد الدينية أو أيضا من تحويلات مهمة من العملة الصعبة التي تعتبر قيمة مضافة للخرينة والإقتصاد الوطني. كما لا يفوتنا أن نشيد بالدفاع المستمر للمغاربة المقيمين بالخارج على الثوابت الوطنية وعلى رأسها قضية الصحراء المغربية.

عملية «مرحبا» لاستقبال الجالية المغربية المقيمة بالخارج لها وقع إيجابي، حيث أن دخول مغاربة العالم ينعش قطاع السياحة وقد اتضح ذلك مؤخرا مع عيد الأضحى عرف حركة إقتصادية كبيرة. ونطلب منكم السيد الوزير، التدخل مع وزير التجهيز لحل مقطع الطريق بين القصر الصغير والميناء لأن هذا المقطع أصبح غير كافي لاستقبال الزوار والشاحنات، وأن هاذ المؤشرات الإيجابية تعد أساس إلى البرامج التي أصبحت تعتمد بلادنا لاستقبال هذه الشريحة من السياح إن صح القول، الذين يعودون إلى وطنهم للاستجمام رفقة أقاربهم جالبيين معهم مبالغ مهمة من العملة الصعبة، وهو ما يساهم في ترويج عدد من المرافق وإدارة الإقتصاد.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، هل من تعقيبات إضافية في الموضوع؟ تفضل السيد النائب تفضل.

النائب السيد مصطفى الشنتوف:

السيد الوزير، العملية ديال «مرحبا» هي عملية متداخلة، وسبق لنا تكلمنا عليها أكثر من مرة فهاذ القبة، مغاديش نتكلم على المواضيع اللي اثارها الزملاء فيما يخص الأسعار، فقط من خلالك بغينا، من خلالك كناخاطب الحكومة ككل، وشعورا منا بالمسؤولية اليوم اللي

السيد محمد عبد الحليل، وزير النقل واللوجستيك:

أنا عندي 25 ديال الملفات، حتى شي ملف فيهم ما فات 40 يوم، وإيلا كان شي ملف فيه المشكل رسلوه لنا، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نمر إلى السؤال الموالي حول الإستعدادات المتخذة لإنجاح عملية العبور «مرحبا» 2024 للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد النائب السي الحسنوي تفضل.

النائب السيد عبد السلام الحسنوي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

تعرف كل سنة عملية «مرحبا» عبور جديد مكثف للمغاربة المقيمين بخارج أرض الوطن. بناء عليه، نسألكم السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات والتدابير المتخذة لإنجاح عملية العبور «مرحبا» 2024؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير.

السيد محمد عبد الحليل، وزير النقل واللوجستيك:

السيد النائب المحترم،

الإهتمام بهاذ العملية، الوزارة تتعمل ككل سنة على توفير الظروف الكفيلة لإنجاح هاذ العملية اللي تتعرف تدفق كبير للمسافرين خلال مدة زمنية قصيرة، بتعاون بالطبع مع جميع أو مختلف الجهات المعنية خاصة اللجن البحرية الوطنية والمشاركة لتوفير الظروف الكفيلة بإنجاح عملية «مرحبا» 2024 فيما يخص النقل البحري.

فيما يخص هذا النقل قامت الوزارة بتعبئة أسطول بحري يستجيب للتدفقات المتوقعة خلال هاذ الفترة، توفّر عرض أسبوعي قدره 500.000 مسافر أسبوعيا، وأزيد من 540 رحلة أسبوعية عفا على 11 خط بحري، وهاذ الأسطول هاذ تيتجلى كالتالي: 12 سفينة على مستوى الخط طنجة-الجزيرة الخضراء؛ 4 سريعة ما بين طنجة المدينة وطريف؛ 5 على مستوى الخط البحري ديال الناظور-الميريا؛ سفينة على مستوى الحسيمة-الناظور-موتريل؛ وسفينة على مستوى الخط البحري طنجة المتوسط-موتريل؛ و6 سفن للمسافات الطويلة تربط الموانئ طنجة المتوسط والناظور بموانئ برشلونة، وسيت، ومرسيليا، وجينوفا وتيتشيا فيكيا.

وفي مجال النقل الجوي، قامت الوزارة خلال الموسم 2024 بالترخيص لـ 52 شركة للطيران تتأمن 2060 رحلة أسبوعية منتظمة،

عندنا تجربة معترف بها دوليا فهذا القطاع، والمكتب الوطني للسكك الحديدية، مكتب رائد بالنسبة للجهة، ولكن أيضا عالميا. بالطبع، في إطار الدراسات التي قام بها هاذ المكتب هذا، كايّن مخطط جديد، هاذ المخطط في المدى الطويل، هاذ المخطط يهدف إلى 5100 كيلومتر، منها 1300 كيلومتر فائق السرعة، باش نربطو 43 مدينة عوض 23 التي مرتبطة اليوم، ونوفرو الخدمة تقريبا لتقريبا 90% ديال الساكنة، بدل 51% اليوم. الإستثمارات ديالو هائلة، بحيث أنه تتفوق 400 مليار درهم، ويعني طبعاً احنا تنعملو باش نشوفو كيفاش يعني نعبأ والميزانية، باش نقدرو نسرعو في التنزيل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، السي بيزيد السيد النائب تفضل.

النائب السيد يوسف بيزيد:

شكرا السيد الوزير،

ولكن كما كتعرف أنت فعلا كايّن واحد الطفرة نوعية على مستوى النقل السككي، ولكن السيد الوزير، هاذ الطفرة النوعية ما شملاتش جميع الأقاليم، وحتى على مستوى المستقبل، وهمشتو بعض الأقاليم التي كانت التي استافد منها المكتب الوطني للسكك الحديدية، فحال الإقليم ديال الجديدة ومدينة الجديدة، اليوم كنشوفو أن من نهار تخلقات المحطة للسكك الحديدية التي في الجديدة، ما عمرتم التجديد ديالها أو إعادة البناء ديالها، بالنسبة للعربات من الجيل الجديد، ما استفداتش الجديدة، اليوم كنشوف أنا كبرلماني جيت في التران من الجديدة للدار البيضاء، بقينا en panne 3 د المرات وهو كيبقى en panne، ما حرامش السيد الوزير! واش هاذ الناس ديال الجديدة ماشي مغاربة؟ واش هاذ الناس ديال الجديدة ما يستحقوش؟ رغم أن المكتب الوطني للسكك الحديدية استافد الملايير دالملايير من نقل التربة من خريكة للجرف الأصفر، واعطيو لها الإقليم على الأقل ولو نسبة بسيطة من المداخل التي دخلتو. وبهاذ المناسبة كنبنغو نشكرو السيد المدير الوطني ديال السكك الحديدية، استقبلنا فعلا واعدنا ورغم أنه حقق لنا 4 مطالب واخا بسيطة واعدنا أن المستقبل، إن شاء الله، غادية تكون محطة...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي بيزيد، شكرا السيد النائب. هل من تعقيبات إضافية في الموضوع؟ تفضل السيد النائب، ما بقاش، ما بقاش عندك السيد الوزير ما بقاش. أمر إلى السيد الوزير كنشكرك على هاذ المساهمة ديالك وعلى سعة الصدر، ونمر إلى القطاع الموالي هو التضامن والإدماج الإجتماعي والأسرة مرحبا بالسيدة الوزيرة، وكنشكرك بقيتي معانا من بداية الجلسة تبارك الله عليك. سؤال عن إحداث مراكز للتربية والتكوين بالعالم القروي للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق

ما خصناش نغيبوا عناصر أساسية التي تيتعلق بالمد ديال اليمين المتطرف، فواحد العديد من الدول الأوروبية، حيث تتواجد واحد الجالية. وهذا تيقطني أنه تغيير واحد الرؤية للتعاطي مع الموضوع ديال ماشي غير «مرحبا»، لأن «مرحبا» عملية قلت هي موسمية إلى آخره، وهو الذي كيتعلق بتعزيز الحضور المغربي لحماية أفراد الجالية المغربية، والرفع من القدرات السياسية والإجتماعية لمواجهة أو لتعزيز حضور قوي داخل الهجرة.

فيما يخص عملية «مرحبا»، التي ت يخص التركيز، وأنتم قايمين بالمهام ديالكم، فقط بغيت نشير لواحد النقطة السيد الوزير، دابا عاد الآن قلت باللي قمتو بتعبئة أسطول بحري صحيح، ولكن يجب كذلك إلزام الشركات يعني بتوظيف أسطول بحري، يعني خاضع للمواصفات التي كتحترم، يعني التي كتحترم المواطن، لأنه بعض البواخر هي لا ترقى إلى مستوى النقل البحري اللائق، خاصة وأن هناك مسافات طويلة من جينوفا إلى آخره لطنجة أو سيت-طنجة إلى آخره... وبالتالي العملية قلت متداخلة، لأنه اليوم الهجرة هو واحد la génération شابة، كيفاش نعززو التواصل ديالها مع بلادها، لأن هنا تيبقى كذلك التدخل ديال، يعني الوعي ديال وزارة السياحة، أو واحد العدد ديال المتدخلين، وهذا كيقطني أنه التفكير بجدي يعني من أجل إرجاع وزارة خاصة بهاذ الفئة الكبيرة ديال المغاربة، أنا ما كنخاطبكش في هاذ الشي السيد الوزير، من خالك تنخاطب الحكومة، أنا غي هاذي مناسبة، وكندخل غير في إطار واحد التعقيب إضافي، ما عنديش يعني كيف كنشوف أن الأمور خصها تعالج، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، السي شنتوف. هل من تعقيب إضافي؟ السيد الوزير ما تبقى من الوقت، ساليقي؟ نمر إلى السؤال الموالي، وهو سؤال آني عن المخطط الوطني للنقل السككي، للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق التقدم والإشتراكية، تفضل السيد النائب المحترم.

النائب السيد يوسف بيزيد:

حول المخطط الوطني للنقل السككي ببلادنا، نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير.

السيد محمد عبد الحليل، وزير النقل واللوجستيك:

شكرا السيد النائب المحترم،

المغرب تيتوفر على شبكة سككية ديال 2200 كيلومتر من الخطوط، منها 200 كيف تتعرفو للخط الفائق السرعة، وبالطبع اليوم

التجمع الوطني للأحرار، فليفضل أحد واضعي السؤال مشكورا،
تفضلي السيدة زينب، تفضلي السيدة النائبة اعطيوا الميكرو، تفضلي.

النائبة السيدة زينب السيمو:

حول إحداث مراكز التربية والتكوين بالعالم القروي السيدة
الوزيرة، نسألكم؟

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة.

السيدة عواطف حيار، وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيدة النائبة المحترمة،

تنبغي نشكرك على السؤال ديالك، فعلا مراكز التربية والتكوين هي
واحد البرنامج مهم جدا اللي عند وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي
والأسرة وكتنزل عبر التعاون الوطني، وعندنا تقريبا أزيد من 1370
ديال المراكز في جميع جهات المملكة، اللي تقريبا الثلث دياها في العالم
القروي وبالضبط 428 اللي هما في العالم القروي، واللي كانت كتخرج
مثلا في 2021: 90.000 وصلنا دابا 136.500 ديال الرائدات والمتخرجات
من هاذ، 78% هما فتيات، هما النساء. إذن هذا برنامج ناجح 100%
الحمد لله، لكن اللي نبغي كنشكرك لأن فعلا كنشكرك دابا باش يكون
تعزيز في المناطق القروية أكثر من هذا أكثر من ذلك خاصة أننا اعتمدنا
على هاذ المراكز باش تكون جزء من تنزيل الإستراتيجية ديال «جسر»،
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، تعقيب السيدة النائبة زينب السيمو تفضلي.

النائبة السيدة زينب السيمو:

شكرا السيدة الوزيرة على المعطيات القيمة اللي اعطينينا، وأكد
كنحييكم على الجهود اللي كتقوموها في واحد القطاع اللي هو غني
وقطاع اللي هو كبير اللي كيمهم الأسرة المغربية وكيمهم مستقبل أجيالنا.
وقبل ما نتفاعل معاك السيدة الوزيرة في التعقيب ديالكم، بغيت
نهناكم على المؤتمر الدولي الأول حول اقتصاد الرعاية النجاح الباهر
اللي عرفو، وكذلك هاذ الشي كيخليني نتفاعل معاك حول تقرير
المندوبية السامية للتخطيط في 2020 اللي قالت أن الهرم الديموغرافي
ديال بلادنا سوف يتغير ويغيثقلب، وفي 2050 غنرجعوا أزيد من 10 مليون
مسن ومسن، وهاذ الشي كيخلينا نفكرو أننا نواكبوا هاذ التحول.

كذلك السيدة الوزيرة، في إطار الالتقاءية بين الوزارات بغيناكم

ديرو شراكات مع قطاعات وزارية مثلا وزارة التربية الوطنية ديك
الفروع ديك الفرعيات المغلقة اللي دارو بسبب إحداث المدارس
الجماعية بغيناكم تفكروا انكم تعاودو تحييوهم من جديد وكذلك
قطاعات أخرى. كذلك السيدة الوزيرة، بغيت نعطيكم أفكار وحلول
فيما يخص هاذ من أجل تحسين وضعية المرأة والفتاة كذلك في العالم
القروي إقتصاديا وإجتماعيا: ديرو دور الامومة مع وزارة الصحة؛
ديرو كذلك الحاضنات للأطفال خاصة بالنسبة للمرأة اللي كتشغل
في الحقول المرأة المزارعة حيث هاذ الحاضنة هاذي غتخلينا نحاربو
الهدر المدرسي حيث كيف كنعرفو جميع أن النساء هما اللي كيخرجو
وليداتهم الكبار من ديك البنات الكبار من المدارس باش أنهم كيقدر
أنهم يقابلو خواتاتهم الصغار، وهاذ الشي كيخلي المبدأ ضرب في مبدأ
تكافؤ الفرص؛ كذلك الانفتاح على التعاونيات والجمعيات من أجل أن
توفرو لهم مقرات وهاذ الشي غيخلينا أننا نضربو يعني عصافير بحجرة
وحدة؛ كذلك السيدة الوزيرة ملتصق في إقليم العرائش مدينة القصر
الكبير ما فيها دور الإيواء للمرأة المعنفة وما فيها دور الطفولة،
بغيناكم السيدة الوزيرة...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة النائبة، شكرا السيدة النائبة، هل من تعقيبات
إضافية في الموضوع؟ رد السيدة الوزيرة فيما تبقى من الوقت.

السيدة عواطف حيار، وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيدة النائبة المحترمة،

كنشكرك بزاف لأنك اشترتي لواحد المجال اللي هو مهم جدا مهن
الرعاية، واللي فعلا اللي قمنا بالإضافة لهاد المؤتمر اللي نظمنا أننا
اضفنا هاذ التخصصات لمراكز التربية والتكوين اللي ولات دابا كتشغل
بالإضافة للطبخ، والطرز والحلاقة، دابا كدير مهن الرعاية اللي هي
المربيات، اللي هي مرافقات الأشخاص المسنين. فإذا احنا غاديين
فهاذ الإتجاه، واحنا طبعا كنشكرك على تعميم الحضانات، وأيضا على
فتح مراكز لجسر الأسرة اللي كتهتم بالمسنين، إذن هاذ الشي اللي قلتي
راكم أنتما كتعرفو، كنشكرك على جميع، وطبعا العالم القروي هو في
الأولوية ديال الإستراتيجية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، أم إلى السؤال الموالي عن بطاقة الأشخاص
في وضعية إعاقة، للسيدات والسادة النواب المحترمين عن الفريق
الإستقلالي للوحدة والتعددية، تفضلي السيدة النائبة المحترمة.

النائبة السيدة فطيمة بن عزة:

الصوت السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

عندك الصوت.

النائبة السيدة فطيمة بن عزة:

عن التدابير والإجراءات المعتمدة من أجل تسهيل الحصول وتبسيط مسطرة الحصول على بطاقة المعاق، السيدة الوزيرة نسائلكم.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة.

السيدة عواطف حيار، وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيدة النائبة المحترمة،

اللي نبغي نشير هوربما حاليا كتكلي على شهادة الإعاقة، لأن شهادة الإعاقة هي اللي كاينة حاليا، فجيننا في 2020 كانت 40.000 شهادة اللي كانت تعطات، فقمنا برقمنا المنصة وتعميمها على جميع جهات المملكة، تزدت 140.000 خلال سنتين، دزنا من 40.000، دابا وصلنا لـ 180.000 شهادة ديال الإعاقة في جميع جهات المملكة، وطبعنا قمنا على إصدار المرسوم الخاص بإصدار بطاقة الإعاقة، وإن شاء الله، في يوليو غادي يكون التنزيل ديالها في جهة الرباط-سلا-القنيطرة، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تعقيب السيدة النائبة فطيمة بن عزة، تفضلي.

النائبة السيدة فطيمة بن عزة:

شكرا السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

حقيقة احنا نثمن المجهودات ديالكم فهاذ الإطار، ومن أجل الإرتقاء بوضعية المعاق في بلادنا. غير فيما يخص هاذ الشهادة، اللي سميتها الشهادة، كنشوفوها أنها غير معممة، وما زال المواطن المغربي لا سيما أن شريحة المعاقين تنتهي غالبيتها إلى أسر هشة، وأسر فقيرة، وأسر في البوادي والقرى اللي لحد الآن ما زال ما وصلاتهم المعلومة. وعلى هاذ الأساس، احنا كنطلبو من الحكومة ديالكم، من وزارتكم تكثيف الجهود فهاذ الإطار، وتكون واحد الجهات محلية وواحد اللجان محلية اللي يدخل فيها جميع المتدخلين، من سياسيين، جمعيات إلى غير ذلك،

من أجل إيصال المعلومة إلى المواطن في عقر داره، لا سيما مع الأمية الإلكترونية اللي كتعم هاذ الفئة هاذي، واللي ما يمكنش أنهم يكون عندهم واحد accès لهاذ المنصة باش ممكن أنه يتسجلوا، راه كاين بعض الأماكن اللي ما زال ما وصلها حتى صبيب ديال الانترنت، وما زال ما عندهم مش الهواتف الذكية، ولا أي وسيلة من أجل التسجيل، وبالتالي كيتحرمو من هاذ الشواهد. وأنتما كتعرفوا الإمتيازات اللي غادية تعطى هاذ البطاقة، والإمتيازات اللي كاينة عند الشهادة، باش ممكن أننا نرتقيو بهاذ الفئة. واحنا بطبيعة الحال، كنثمنو العمل ديالكم، وكنشكرو الوزارة ديالكم وكنشكرو الحكومة...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة النائبة. هل من تعقيبات إضافية في الموضوع؟ تفضل السيد النائب.

النائب السيد حسن بنلفقيه:

شكرا السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

أنا رئيس جمعية ديال الأطفال المتخلى عنهم في الرشيدية، وعندنا أطفال معاقين، وكيعيشو ظروف قاسية، وما عندنا لا الخاصية ولا الإمكانات باش يمكن لنا نقومو بهاذ الأطفال، لا بالنسبة للتدريس ولا بالنسبة للتطبيب ديالهم والترويض. وفي الحقيقة كيعيشو ظروف قاسية، كنتمناو أنكم تلقاولهم الحلول، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيدة الوزيرة، كاين شي تعقيب إضافي؟ تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة عواطف حيار، وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيد الرئيس،

السيدة النائبة المحترمة، كناكد على أن شهادة الإعاقة معممة في جميع أنحاء المملكة، بفضل منصة «خدماتي»، اللي تنقول أكثر من هذا، أننا قمنا برقمنا 500 مركز خلال سنتين، باش الناس اللي ما عندهم مش الصبيب، وما عندهم مش smartphone تيجيو للمركز الإجتماعي باش كياخذو الشهادة ديال الإعاقة. إذن حاليا معممة، والآليات منزلة باش يكون اللوج لجميع الأشخاص في وضعية إعاقة في جميع أنحاء المملكة.

بالنسبة للسيد النائب المحترم، يعني مستعدين نواكبكم، احنا تنواكبو جميع الجمعيات باش يكون هناك فتح مراكز جديدة، لأن كاين الخصاص طبعا في العالم القروي، ولا في الجهات اللي بعيدة على

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، التعقيب للسي عبد الله البوكيلي تفضل.

النائب السيد عبد الله البوكيلي:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة على جوابكم. إن تكريس ركائز الدولة الإجتماعية التي تعمل الحكومة جاهدة من خلاله عبر إرساء مجموعة من المشاريع والأوراش، قد تعزز بإستراتيجية القطب الإجتماعي الرامية إلى النهوض بسلسلة الخدمات الموجهة إلى النساء والأطفال والمسنين، وبدرجة أكبر لفائدة الأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة. ولا شك أن إطلاق المشاورات الجهوية مع كل الفاعلين في هذا المجال، والخروج بتوصيات ومقترحات تنضاف لخلاصات المؤتمر الدولي الأخير حول اقتصاد الرعاية من شأنها أن تشكل طفرة نوعية وتقدم كبير على مستوى تعزيز قيم التضامن، وبناء مجتمع متلاحم وفق أبعاد إنسانية وحقوقية، إنسجاما مع ما أكد عليه تقرير اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد الحريص على استهداف الفئات الإجتماعية الهشة، والإستثمار في العنصر البشري.

نحن اليوم السيدة الوزيرة المحترمة، مطالبين بمضاعفة الجهود، ومواصلة المسار لتجاوز كل الإكراهات التي شهدتها منظومة التنمية والإدماج الإجتماعي، عبر تكريس دور المؤسسات العاملة في المجال الإجتماعي والتضامني، وتقويتها تنظيميا وتشريعيا، وفق منظور أساسه الحكامة المرفقية، والتجاوب التلقائي مع حاجيات كل فئة من الفئات المستهدفة، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب السي عبد الله، هل من تعقيب إضافي في الموضوع؟ مكايينش، تعقيب السيدة الوزيرة، تفضلي.

السيدة عواطف حيار، وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

لا بغيت غير نشكر السيد النائب المحترم، لأنه أشار لهاد البرامج الجديدة اللي كلها اللي قامت بها الوزارة، لكن تنبغي نشكرك أيضا لأنك اشترتي لهاد مهن الرعاية اللي هي مهمة. ولهذا، تنفيذا للتوجهات السامية ديال صاحب الجلالة نصره الله، وخاصة فيما يخص الأسرة يعني بغينا نشتاغلو على الوقاية قبل ما نوصلو للحماية، وهذا علاش خرجنا برنامج «جسر الأسرة» اللي فيه المواكبة ديال الأسر منذ البداية باش ما نطيحوش فهاد الظواهر الإجتماعية السلبية، وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، نمر إلى السؤال الموالي عن معاناة الأشخاص في وضعية إعاقة بالعالم القروي، للسيدات والسادة النواب المحترمين

المراكز. احنا اي طلب تقدمنا لنا كنواكبوه، مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية باش نفتحو مراكز جديدة، فمرحبا بكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، ونمر إلى السؤال الموالي سؤال عن مشاريع القطب الإجتماعي الموجه للنساء، والأطفال، والمسنين وذوي الإعاقة للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد النائب المحترم.

النائب السيد عبد الله البوكيلي:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة، عن التدابير والإجراءات المتخذة لإنجاح مشاريع القطب الإجتماعي الرامية إلى تنوع الخدمات الإجتماعية والإنسانية الموجهة للنساء، والأطفال، والمسنين وذوي الإعاقة بمختلف ربوع المملكة؟

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة.

السيدة عواطف حيار، وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد النائب المحترم،

بالنسبة لوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، يعني جينا بواحد العدد ديال الخدمات جديدة اللي هي مثلا برنامج «جسر»، «تمكين» و«ريادة» بالنسبة للنساء اللي تخصصات لو أزيد من 300 مليون درهم مع الجهات، واللي مسجلة فيه 84.000 ديال النساء.

بالسنة للأطفال قمنا بتعميم الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة، مكانتش معممة، دابا معممة في جميع جهات المملكة.

بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة، وكما أشرت للسيدة النائبة المحترمة، تم تعميم المراكز ديال الإستقبال والمواكبة ديال الأشخاص في وضعية إعاقة بجميع أنحاء المملكة والرقمنة ديالها، ورفع عدد المستفيدين سواء من الأجهزة المعينة التقنية أو من الأنشطة المدرة للدخل أو من التمدريس.

بالنسبة للأشخاص المسنين خرجنا برنامج «جسر الأسرة» باش المسنين ديالنا يبقاو في البيوت ديالهم، إذن هاذي كلها برامج جديدة اللي قامت بها الوزارة في إطار تنزيل البرنامج الحكومي.

عرضة للتمييز والتنمر والتمهيش. يجب على الحكومة اتخاذ خطوات جادة لمعالجة هذه المشاكل، وذلك من خلال وضع إستراتيجية وطنية شاملة، وزيادة الموارد، ومتابعة وتقييم البرامج الحكومية مثل برنامج دعم الأشخاص ذوي الإعاقة الذي يعاني من إختلالات، وكذلك تفعيل قانون الأشخاص ذوي الإعاقة الذي ما زال يعرف نوعا من الجمود، وتوفير بنية تحتية ملائمة للأشخاص ذوي الإعاقة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي اعنان السيد النائب، تفضلي السيدة الوزيرة، هل هناك تعقيبات إضافية؟ كاينين، السي زاهو تفضل.

النائب السيد أحمد زاهو:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

كنقدرو المجهودات الكبيرة اللي كتقومو بها، وأيضا المجهودات الكبيرة اللي كتقوم بها الجمعيات اللي كتشغل فهاذ الميدان ديال الإعاقة، صراحة من خلال الرفع ديال النسبة ديال التمدرس، أو من خلال الدعم ديال هاذ الفئة. لكن السيدة الوزيرة المحترمة، في العالم القروي كاين صعوبات كبيرة، وأنا غنحيلك على إقليم سيدي إفني اللي فيها مجموعة ديال المراكز اللي كتشغل فهاذ الميدان هاذي منها المركز ديال «اصبوي»، «سيدي إفني»، «تيوغزة»، «لخصاص» «مقاط»، إيلا أنه الشساعة ديال الإقليم والصعوبة ديال العالم القروي كييجعل أنه هاذ الجمعيات ما كتشغل.. بغينا منكم السيدة الوزيرة، دعم خاص وخاص لهاد الجمعيات، لأن العالم القروي الإشتغال فيه وفهاذ الميدان هو الإشتغال صعب جدا، إيلا كانت الدعم ديال النقل على سبيل المثال كاين جمعيات اللي فهاذ الميدان اللي كتشغل ما عندهاش النقل كتستاعن بالسيارات الخاصة باش توصل هادوك المسنفدين للمراكز ديالها، الإشتغال في غياب وسائل النقل السيدة الوزيرة، يصعب على هاذ الجميع باش تعاون، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب السي الزاهو، هل من تعقيب إضافي؟ رد السيدة الوزيرة.

السيدة عواطف حيار، وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السادة النواب المحترمون،

اللي نبغي نشير هو أولا يعني فهاذ الحكومة، وتنفيذا للتوجهات السامية ديال صاحب الجلالة نصره الله، لأن هاذ الفئة فئة مهمة جدا

من الفريق الإشتراكي-المعارضة الاتحادية، تفضل السيد النائب المحترم.

النائب السيد عمر اعنان:

شكرا السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

ماذا تعملون للتخفيف من معاناة الأشخاص ذوي الإعاقة، خصوصا بالعالم القروي؟

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة.

السيدة عواطف حيار، وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

والأسرة:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد النائب المحترم،

يعني الأشخاص في وضعية إعاقة، كما تعلمون بلادنا تحت القيادة ديال صاحب الجلالة نصره الله، يولها واحد العناية خاصة جدا. ولهذا، قمنا بالإشتغال بعدا على الخدمات، هاذ الحكومة خصصت 500 مليون درهم في 2022، و500 مليون درهم في 2023 باش يكون الرفع والتجويد ديال الخدمات للأشخاص في وضعية إعاقة، والنتائج هي كتكلم على نفسها، أن تم الرفع ديال التمدرس من 16.000 ل26.000، تم الرفع ديال الأنشطة المدرة للدخل من 400 في 2021 ل1830 في 2023، يعني كان واحد التجويد، تكلمنا على الرقمنة للولوج لمنصة «خدماتي» باش يكون الإستصدار ديال شهادة الإعاقة، إذن هذا كان تطور كبير. لكن الحمد لله، حاليا يعني بغينا نمشيو أبعد من هذا، ولهذا بدينا نتكلمو على هاذ إقتصاد الرعاية وخاصة الربط ديالو بمنظومة الحماية الإجتماعية باش تكون الإستفادة أوسع لجميع الأسر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، السيد النائب السي عمر اعنان التعقيب.

النائب السيد عمر اعنان:

السيدة الوزيرة، كنقدرو المجهودات اللي كتقومو بها، إلا أن الأشخاص ذوي الإعاقة ما زالوا يواجهون العديد من التحديات، وغياب البنيات التحتية الملائمة، ويواجهون صعوبات في الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم، والرعاية الصحية إضافة إلى نقص في الوعي بحقوقهم، أدناه الحق في الحصول على بطاقة معاق والإستفادة من خدماتها. نعتقد أن سياسات عمومية خاطئة أدت إلى هذا الوضع، وأن فشل السياسة الحكومية في معالجة هذه المشاكل جعلت ذوي الإعاقة

النائبة السيدة مريم خلوقي:

السيد الوزير، انطلاقاً من الارتفاع المتزايد لنسبة المسنين ببلادنا، بمن فهم المتقاعدين من مختلف القطاعات والمصالح، وأمام واقع المعاناة اليومية لهذه الشريحة الاجتماعية التي أدت رسالتها، خصوصاً الكفاءات التي لا زال المجتمع يحتاج إلى خبراتها، ومن جهة ثانية فئة أخرى أصبحت تواجه نقصاً في الرعاية الصحية وصعوبة في تدبير شؤون الحياة اليومية.

وحتى لا تجد هذه الشريحة العريضة نفسها خارج المنظومة الاجتماعية الأسرية، معرضة لمختلف أشكال الإهمال والتهميش الفعلي، فإننا في فريقنا ندعو إلى إعداد بنية مؤطرة من أندية وفضاءات مجهزة للاستقبال النهاري للمسنين من الجنسين، وذلك لتوفير شروط مواصلة حياتهم الاجتماعية في ظروف جيدة داخل هذه الأندية الموفرة للرعاية الصحية والاجتماعية والنفسية لهم جميعاً. ونوصي أيضاً في فريقنا، بتوفير أطباء وأطرمختصين في طب الشيخوخة والتي يعاني بلادنا من نقص كبير في هذا الاختصاص، ونؤكد أيضاً على أن هذه الرعاية هي مكمل ومعوضة للتكافل الأسري والعائلي للحفاظ على القيم والعلاقات الاجتماعية السائدة في مجتمعنا، ونعطي نموذجاً بإقليم سيدي سليمان، هذا الإقليم الذي يعرف خصائص كبيرة في هذا المجال، وكنلتمسوس من الوزيرة المحترمة، أنها تعطي التفاتة لهذا الإقليم على وجه الخصوص، وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً، هل من تعقيبات إضافية في الموضوع؟ مكانش، رد السيدة الوزيرة.

السيدة عواطف حيار، وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

لاغي إضافة بسيطة لأن مع السيدة النائبة المحترمة احنا متفاهمين، لأن النوادي النهارية هي مهمة جداً، وكما قلت لكم احنا جينا بهاذ المفهوم وكنوسعوفيه. لكن اللي نبغي نشير احنا مشينا أبعد من ذلك، لأن المقاربة في المعالجة ديال هاذ الإشكالية هي مقاربة أسرية بالأساس، ولهذا احنا في إستراتيجية «جسر» حطينا الأسرة لأن من قبل كان داكشي مشنت ها المسنين، ها الأطفال ها النساء فقلنا لا الجواب هو داخل الأسرة، والمحور الثالث اللي الإستراتيجية هو الأسرة، ومنظومة القيم والإستدامة، شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيدة الوزيرة، سؤال عن تمكين الأطفال المتخلى عنهم في سن 18 سنة من الإستفادة من الرعاية الاجتماعية، للسيدات والسادة النواب المحترمين من الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية، السيدة النائبة مروى الأنصاري، تفضلي.

وتبويلها واحد العناية خاصة، لأول مرة ومنذ 30 سنة تم استصدار القانون أو إصدار المرسوم ديال إصدار بطاقة الإعاقة، هذا واحد الإنجاز مهم جداً، اللي وقفنا عليه يعني كحكومة وكجميع، وكنشكر جمعيات المجتمع المدني، وكنشكر جميع الفاعلين باش تمكنا من إصدار هاذ المرسوم ديال بطاقة الإعاقة اللي هو دابا في شهر يوليو كما قلت لكم بواحد السرعة فائقة اللي المنظومة الرقمية غادي يكون يعني التجربة ديالها في جهة الرباط-سلا-القنيطرة، والتي غتفتح الخدمات لجميع الأشخاص في وضعية إعاقة، إن شاء الله، وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيدة الوزيرة، ونمر إلى السؤال المتعلق بتوسيع الأندية النهارية للمسنين للسيدات والسادة النواب المحترمين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، فليتفضل أحد، تفضلي السيدة النائبة المحترمة.

النائبة السيدة مريم خلوقي:

شكراً السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

نسائلكم عن البرامج التي يعدها قطاعكم في مجال توسيع إحداث الأندية النهارية المجهزة لتحسين حياة شريحة المسنين، وشكراً

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة.

السيدة عواطف حيار، وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكراً جزيلاً السيد الرئيس،

وشكراً السيدة النائبة المحترمة،

لأن أنا سعيدة لأن هاذ المفهوم اللي جينا وعززناه يعني لقي استحساناً لديكم، واحنا كنشتاغلو عليه لأن أول مرة بدينا كنخدمو على هاذ المراكز النهارية باش الأشخاص المسنين ما يمشيوش للمؤسسة التابعة الاجتماعية يبقاو في الأسرة ديالهم، وخلال النهار يكون واحد المركز كيستقبلهم. ففي 2023 يعني دعمنا 120 جمعية ومركز ديال الأسرة «جسر الأسرة» اللي فيهم أزيد من 50 مركز نهارى، واحنا غادين في التوسيع ديال هاذ المراكز إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلي التعقيب السيدة مريم خلوقي السيدة النائبة المحترمة، تفضلي.

النائبة السيدة مروى الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة، عن الإجراءات التي تتخذها وزارتك في هذا الموضوع، نسائلكم.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة.

السيدة عواطف حيار، وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

السيدة النائبة المحترمة،

نبغي نشير أن يعني فوق 18 سنة ما بقاوش أطفال، يعني ولاوشباب، ولهذا احنا كنشتغل في إطار الالتقائية مع قطاعات أخرى باش تكون هناك الاحتضان والمواكبة ديال هاذ الشباب اللي كيوصلو 18 سنة خصهم يخرجو من مؤسسات الرعاية الاجتماعية وماشي ساهلة، احنا عارفينها ماشي ساهلة. ولهذا يعني قمنا: أولا بالمواكبة ديالهم، لأن اللي منجحوش في القرية ديالهم كنديرو لهم دابا بدينا كنعممو الحاضنات les incubateurs sociaux الحاضنات داخل مؤسسة الرعاية الاجتماعية، باش الطفل أو الشاب منين يوصل 18 سنة، الطفل ملي يوصل 18 سنة يولي شاب يكون عندو على الأقل واحد الصنعة اللي ممكن يعتمد عليها. وقمنا أيضا بمقاربة مع القطاع الخاص، فقمنا بتجربة في بن جريرو أيضا في الدار البيضاء-سطات باش دخلنا القطاع الخاص وقلنا لو خصنا نتعاونو جميع وكنشكروهم باش هاذ لوليدات ملي كيوصلو 18 سنة كيكون عندهم التكوين لأن احنا عملنا تكوين، ولكن خاص القطاع الخاص يستوعبهم ويكون لهم واحد الشغل باش ممكن أنهم يمشيو كبريو وممكن أنهم، ومشينا أيضا في أبعد من هذا، تشجيع الأسر الحاضنة لأن هاذ الشاب اللي عندو 18 سنة ومقطوع من شجرة كيما تنقلو، مقطوع من شجرة هذا اولادنا كاملين، هاذو وليداتنا، فلها بغينا نعززو الأسر الحاضنة أو Les familles de parrainage باش يكون هاذ لوليدات واخا هما عندهم شغل واحنا مواكبينهم، تكون غي شوية دالحنان والروابط الأسرية مع الأسر الحاضنة، وهذا برنامج غاديين فيه إن شاء الله، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة تعقيب السيدة النائبة تفضلي.

النائبة السيدة مروى الأنصاري:

السيدة الوزيرة، كنتقدرو المجهود اللي كتبذلوه في الوزارة ديالكم إلى جانب المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لتطوير مختلف الخدمات الاجتماعية لفائدة هاذ الأطفال أو الشباب المتخلى عنهم، وهي فئة تعيش

هشاشة مطلقة ومركبة بفعل غياب حاضنة اجتماعية مهمة للتنشئة وهي الأسرة كيما اشرتولها، وهو ما يجعل من الدولة الراعي الأساس والأوحد لهذه الفئة حتى اندماجها الكامل في المجتمع. إلا أنه بالرغم من المجهودات الإنسانية المقدرة اللي كتبذلها مختلف مؤسسات الرعاية الاجتماعية لفائدة هاذ الفئة، فإن توقفها عند سن 18 سنة كييجعلها عرضة للشارع، وكيلو خطر على أنفسهم أولا، خصوصا إيلا كانوا في حالة إعاقة، كما اشار لها السيد النائب سابقا، وكذلك على المجتمع في بعض الحالات، خاصة الحالات اللي ما كيتمكنوش من النجاح في المسار الدراسي أو التكويني وكيدخلو في الفئة ديال les NEET، كيتمكن لهم ديك الساعات باش ينخرطوا مباشرة في سوق الشغل، وتأمين حياة كريمة، خاصة وأن سن 18 سنة السيدة الوزيرة، هو سن حساس، لكنه أيضا سن لمواصلة الدراسة الجامعية أو المهنية.

السيدة الوزيرة، هاذ الفئة كما اشرتولها، راه ما عندها والومن غير شنوكتقدم لها الدولة، واختارت بلادنا بقيادة جلالة الملك الله بنصرو، أن تكون دولة اجتماعية، ووجهت اعتمادات مالية ضخمة لمختلف برامج تعزيز الدولة الاجتماعية، وتحقيق التماسك الاجتماعي. لذلك، فإننا ندعوكم إلى تطوير برامج حكومية لضمان استمرارية الرعاية لفائدة هذه الفئة، حتى تحقيق اندماجها الإقتصادي والاجتماعي، لأن جلها يبقى على أبواب المؤسسات في ظروف وأوضاع جد صعبة بعد بلوغ سن 18 سنة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة النائبة، هل من تعقيب إضافي في الموضوع؟ أظن السيدة الوزيرة ما بقاش عندك الوقت. نمر إلى السؤال الموالي وهو متعلق بدعم ت مدرّس الأطفال ذوي الإعاقة، للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة، فليتفضل، تفضلي السيدة النائبة المحترمة.

النائبة السيدة حورية ديدي:

شكرا السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة المحترمة،

عن دعم ت مدرّس الأطفال في وضعية إعاقة، نسائلكم.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة.

السيدة عواطف حيار، وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيدة النائبة المحترمة،

اللي نبغي نشير هو أن الحكومة، يعني في إطار البرنامج الحكومي،

الإعاقة، التي تشكل مفترق بين ما كان والي غيكون مستقبلا. ولكن نكونوا صرحاء أن ضروري انخراط الجميع باش كلنا نبدلو هاذ النظرة هاذي، لأن ذاك الشخص معاق والإعاقة ديالو باينة وبارزة، ولكن هناك إعاقات ما كنشوفوهمش، فلهدا كلنا كيخصنا نبدلو المجهود...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي بن الطيب شكرا، مكاينش شي تعقيب إضافي؟ تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة عواطف حيار، وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

شكرا السيدة النائبة والسيد النائب المحترم،

السيدة النائبة المحترمة، يعني الحكومة حققت واحد النتائج مهمة جدا، وتكلمت عليها. لكن الحكومة ديال هاذ الأغلبية اللي نحن سعداء باش نشتغلو جميع فيها، هي يعني بغات تمشي أبعد من هدا، وأنتما عارفين أنها بغات تمشي أبعد من هدا، بحيث لأن الأسردابا اللي كتستافد من صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي هي أسرفي وضعية هشاشة، وكينة أسرمثلا متوسطة. فالإعاقة تفقر، ولهذا خاصنا نمشي للمقاربة الحقوقية، والمقاربة الحقوقية هي الربط مع منظومة الحماية الاجتماعية، وبطاقة الإعاقة هي اللي غتحدد لنا أشنوهما الخدمات اللي غادي يستافدونها هاذ الأشخاص. ولهذا قمنا بواحد ما ناخذ غير مجال الصحة مثلا أو الشبه طبي، قمنا بالدراسة مع منظمة الصحة العالمية، باش نحدد الخدمات اللي غادية دخل، وجزء منها في صندوق الحماية الاجتماعية، اللي غادي ما يستافدوش منو غير الأشخاص في وضعية هشاشة، جميع المغاربة لأن غادي يولي بخدمات داخلية في البطاقة ديال الإعاقة وعندهم الحق يستافدونها.

بالنسبة لما تبقى، نحن كنشتاغلو مع وزارة التعليم، مع وزارة الصحة، مع القطاعات كلها باش يكون أكبر عدد مستافد من التعليم، وطبعاً ولكن هناك واحد الجزء وأنا متفقة معاك أن كاين واحد الجزء اللي هو واحد الجزء اللي هو الإعاقة العميقة، اللي مغاديش يمشي للتربية الوطنية، احنا عارفين، كلنا عارفينها، ولهذا مع وزارة المالية، مع القطاعات الأخرى احنا راه حطينا تصور اللي هو مبني على أسس علمية وعلى إحصائيات باش يكون هناك في إطار الالتقائية ما بين القطاعات الجواب للجميع، وماشي غير الأشخاص في وضعية هشاشة بل جميع المغاربة والأسر المغربية اللي عندها أطفال في وضعية إعاقة لها الحق في التمدرس، وهذا حق يضمنه الدستور، وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، والسؤال الأخير في هذه الجلسة حول

خصصت واحد الدعم مهم جدا لدعم تـمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، وكما كتعرفو 500 مليون درهم في 2022، 500 مليون درهم في 2023، مما أدى الحمد لله، لنتائج جد إيجابية اللي هو الرفع ديال عدد الأطفال المتـمدرسين من 16.000 اللي كانت في 2021 إلى تقريبا واحد أزيد من 26.000 في سنة 2023.

السيد رئيس الجلسة:

التعقيب للسيدة النائبة حورية ديدي، تفضلي.

النائبة السيدة حورية ديدي:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيدة الوزيرة،

طبعاً نثمن المجهودات اللي كتبذلوها فيما يتعلق بالتربية الدامجة، طبعاً هاذي برامج مهمة تستهدف هذه الفئة. لكن رغم المجهودات المبذولة هناك ضبابية تشوب صندوق التماسك الاجتماعي، فبالتالي هناك فئة من هؤلاء الأطفال الذين يصلون إلى 30.000 طفل في وضعية تـمدرس في الإعاقة، وكذلك إلى يعني 8000 مـني وعامل يشتغلون معهم. فبالتالي، هذه الضبابية السيدة الوزيرة، بغينا نشوفو طريقة الدعم، كيفية التصور ديالكم فيما يتعلق بهاذ الدعم لهذه الفئة، ثم بعد ذلك إحصاء شامل وعام لهذه خاصة لهذه الفئة، لأن هاذو المتـمدرسين باينين، ولكن كاينين اللي بغير تـمدرس، وبالتالي أن التكلفة في حد ذاتها ديال الإعاقة سواء إقتصادي ولا اجتماعي، هي تكلفة باهظة للأسر، لهذا يكون هناك في الحقيقة عدم التمييز بعدا ما بين يعني أنواع الإعاقة قصد الاستفادة، ثم بعد ذلك، دعم الجمعيات ودعم المؤسسات التي ترعى هؤلاء الأطفال، وكذلك أن يكون هناك إعلان واضح عن طرق هذا الدعم، وتوسيع قاعدة الدعم وكذلك التقييم...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا السيدة النائبة ديدي، شكرا. هل من تعقيبات إضافية في الموضوع؟ تفضل السيد النائب المحترم، السي الحسين بن الطيب.

النائب السيد الحسين بن الطيب:

شكرا السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

صراحة تبذل مجهود كبير على مستوى دعم الأشخاص في وضعية إعاقة، وبالخصوص الأطفال في سن التـمدرس. اليوم بغينا نبدلو النظرة ونـدووزو لنظرة من زاوية أخرى، وهي احنا بغينا نـدعموا هاذ الناس لمساهماتهم وقدرتهم في المساهمة على التنمية، لأن اليوم دورهم ماشي أنهم يشدو الدعم، وبـنظرة إحسانية، بقدر ما تكون نظرة حقوقية وواجب. طبعاً تبذل مجهود كبير جدا، وبخصوص هاذ البطاقة ديال

يمكن نقول 15 سنة خاصة بعد دستور 2011، بحيث أن البرلمان طوال هاذ الفترة أحدث مجموعة العمل الموضوعاتية للمناصفة والمساواة، والي كتنقوم بواحد العمل جبار في تقييم السياسات العمومية في علاقتها بالمساواة، أيضا إحداث اللجنة الموضوعاتية لتقييم القانون 103.13، وهذا أيضا يعد إنجازا برلمانيا؛

وثانيا كنبغيو نحييو النساء البرلمانيات اللي اليوم غنفتاخرو بأننا وصلنا للربع ديال تمثيلية النساء في مجلس النواب، هذا عكس اللي جاء في التقرير اللي تم الإرسال ديالو بلا ما يكون فيه هاذ المعطيات كاملة؛

ثالثا هو الإستعانة أيضا بالتقارير والدراسات ديال HCP، وخاصة الأخير حول تأثير الجفاف على سوق العمل، وحيث أن ارتفاع نسبة البطالة لدى النساء راجعة بالأساس...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة النائبة المحترمة، 10 ثواني، السيدة الوزيرة تفضلي.

السيدة عواطف حيار، وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيدة النائبة المحترمة،

اللي نبغي نقول لكم هو هاذ التقرير ديال تنفيذ إعلان ومنهاج عمل خطة بيجين هو كل 5 سنوات، فالوزارة قامت فواحد الوقت قياسي باش دارت واحد التقرير أولي يعني أولي، والوزارة مبرمجة لقاء مع المؤسسة البرلمانية، وراه احنا دايرين واحد التواصل باش نحدد واحد التاريخ إن شاء الله، باش يتعرض هاذ التقرير الأولي على البرلمانيات، السيدات والسادة البرلمانيين، من أجل الإغناء ديالو، يعني هاذ الشئ مبرمج، ولكن بحكم يعني السرعة باش يتعطاو واحد التقرير أولي، تم الإشتغال عليه، ولكن ماشي هو التقرير النهائي، التقرير النهائي هو اللي غادي نشتاغلو عليه ما زال كاملين باش يتقدم في مارس 2025. يعني عندنا الوقت وراه احنا مبرمجين باش نلتاقيو بكم، وغنكونو سعداء باش تحضرو معنا للإغناء ديالو، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة على المساهمة ديالك والحضور ديالك معنا، شكرا على حسن تعاونكم، رفعت الجلسة.

التقرير الوطني للمغرب المتعلق بتحقيق أهداف إعلان ومنهاج عمل بيجين بمناسبة مرور 30 سنة على اعتماده، للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة، السيدة النائبة المحترمة نجوى ككوس تفضلي.

النائبة السيدة نجوى ككوس:

شكرا السيد الرئيس على تلاوة السؤال، حول هذا الموضوع نسائلكم السيدة الوزيرة؟

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة.

السيدة عواطف حيار، وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيدة النائبة المحترمة،

بلادنا منخرطة بقوة في تنفيذ إعلان ومنهاج بيجين، واشتغلت الوزارة في تحضير التقرير الوطني، اللي هو جزء من التقرير الإقليمي ديال الدول العربية اللي غادي يتعرض في نيويورك في مارس إن شاء الله، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة ككوس.

النائبة السيدة نجوى ككوس:

شكرا السيدة الوزيرة،

هاذ المعطيات اللي مشكورة أنك ذكرتينها واللي هي عندنا. السيدة الوزيرة، يقوم النظام الدستوري المغربي للمملكة على أساس فصل السلط، وتوازنها، والتعاون ما بينها وعلى الديمقراطية التشاركية والمواطنة. وأحد أهم أسس الديمقراطية هي استقلالية السلطة التشريعية كونها مؤسسة من مؤسسات الدولة المغربية، اللي كنفتخرو بها أمام المنتظم الدولي. ولهذا السيدة الوزيرة، ندعوكم لعرض التقرير الوطني للمملكة المغربية حول إعلان ومنهاج بيجين أمام البرلمان، حتى يتم تكميله وإضافة بعض الإنجازات التي أحرزها البرلمان على طول هاذ،

محضر الجلسة الرابعة والثمانين بعد المائة

التاريخ: الاثنين 2 محرم 1446 هـ (8 يوليوز 2024 م).

الرئاسة: السيد محمد صباري النائب الأول لرئيس مجلس النواب.

التوقيت: ثلاث ساعات وأربعة وثلاثون دقيقة ابتداء من الساعة الثالثة زوالا والدقيقة الرابعة.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية المتعلقة بالقطاعات الحكومية التالية:

- التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة؛

- العدل؛

- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقعي وإصلاح الإدارة

- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالعلاقات مع البرلمان.

السيد محمد صباري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد أشرف المرسلين.

افتتحت الجلسة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور ومقتضيات النظام الداخلي لمجلس النواب، نخصص هذه الجلسة للأسئلة الشفهية ويتضمن جدول أعمالها 36 سؤالاً موزعة على القطاعات التالية: التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، العدل، الانتقال الرقعي وإصلاح الإدارة، وأخيرا العلاقات مع البرلمان. وعملا بمقتضيات المادة 149 من النظام الداخلي، أعطي الكلمة للسيد أمين المجلس لتلاوة المراسلات الواردة على الرئاسة فليتفضل مشكورا، تفضلوا السيد الأمين.

النائب السيد امبارك حمية أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس،

توصل مكتب المجلس بمقترح قانون المؤذن بموجبه تعبئة تمويلات خاصة لتمويل نفقات الاستثمار تقدم به السيدات والسادة النواب عبد الله بوانو، مصطفى إبراهيمي، عبد الصمد حيكور، إبراهيم جنين، سلوى البردي، فاطمة الزهراء باتا، نادية القنصوري، ربيعة بوجا، تورية عفيف، هند الرطل بناني، عائشة الكوط، نعيمة فتحاوي، الباتول أبلاضي عن المجموعة النيابية للعدالة والتنمية.

ومن المحكمة الدستورية توصل مكتب المجلس بالقرار رقم 24/وب239، والذي صرحت المحكمة بمقتضاه بتجريد السيد عبد الرحيم واسلم بن محمد المنتخب عن الدائرة الانتخابية المحلية الرباط المحيط عمالة الرباط من عضويته بمجلس النواب مع إجراء انتخابات جزئية لشغل المقعد الشاغر.

عدد الأسئلة الشفهية والكتابية والأجوبة الكتابية التي توصل بها مجلس النواب من فاتح يوليوز إلى 08 يوليوز 2024، حيث توصلت الرئاسة بـ 65 سؤالاً شفويا، 81 سؤالاً كتابيا، تم سحب سؤال كتابي واحد، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين،

وقبل الشروع في جدول أعمالنا أخبر السيدات والسادة النواب المحترمين أن الرئاسة توصلت برسالة من السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، يخبر فيها أن الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقعي وإصلاح الإدارة تطلب ترتيب الأسئلة الموجهة إليها في آخر الجلسة، وذلك لارتباطها بالتزامات طارئة. كما أخبر السيدات والسادة النواب المحترمين أن المجلس سيعقد جلستين عموميتين مباشرة بعد هاته الجلسة، تخصص الجلسة الأولى للدراسة والتصويت على مشاريع القوانين الجاهزة، فيما تخصص الجلسة الثانية للدراسة والتصويت على مقترحات القوانين الجاهزة. ودعوني في البداية وبمناسبة العام الهجري الجديد أن أقدم لكم أصالة عن نفسي، ونيابة عن أعضاء مجلسنا الموقر بأسى آيات التهاني وأصدق الأمنيات راجين من العلي القدير أن يجعله عام خير وبركة على الجميع، أهل الله هذه السنة المباركة على مولانا أمير المؤمنين وحامي حى الملة والدين صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وأعاده عليه باليمن والبركات، وعلى ولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير الجليل مولاي الحسن، وصنوه السعيد صاحب السمو الملكي الأمير المجيد مولاي رشيد، وسائر أفراد الأسرة الملكية الشريفة بالخير والبشرى وعلى الشعب المغربي والأمة الإسلامية قاطبة بالرقى والازدهار والأمن والهناء إنه سميع مجيب.

حضرات السيدات والسادة المحترمين، نشر في طرح الأسئلة الشفهية المدرجة بجدول أعمالنا، ونستهلها بقطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، تفضلوا السيد الرئيس.

النائب السيد ادريس السنتيسي رئيس الفريق الحركي (نقطة نظام):

شكرا السيد الرئيس المحترم،

سنة سعيدة ملؤها السعادة إن شاء الله لجلالة الملك والشعب المغربي قاطبة، أتناول الكلمة في إطار المادة 151 وبخصوص المادة 152،

ديال الامتحانات، والتي كان سببها عضو في الحكومة، كنتفاجؤوا الحكومة المكتب ما قبلش ديالنا السيمنة اللي مضات، وقبل 4 دبا، ما كاين مشكل، 2 من الأغلبية، و2 المعارضة، كنا كنتناظروا أن الحكومة تجي، طبعا يمكن الوزير مشى لغامبيا، قالوا لينا وما حضرش هاذ السيمنة، ولكن راه كاين الناطق الرسمي باسم الحكومة، وكان حاضر في الحوار، لذلك هذا الموضوع اللي اليوم، اليوم ما كاين شي حاجة، شي حاجة اللي هي خطيرة أنه المستقبل ديال الأبناء ديالنا، والمستقبل ديال أطباء المستقبل، كله رهين بحل هاذ الشئ وقريب، الحكومة ورئيس الحكومة تحديدا خاصوا يعطي وقت لهاذ الشئ باش يحلوا، شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم أيضا، تفضلوا السيد الرئيس.

النائب السيد عبد الرحيم شهيد رئيس الفريق الاشتراكي (نقطة نظام):

السيد الرئيس،

في نفس الاتجاه، كنتفاجؤوا أن بعد القرار ديال المكتب ديال اعتماد أو تفعيل هاذ الآلية الرقابية ديال التحديث في موضوع طارئ وبعد تبني الموضوع ديال مقاطعة الامتحانات داخل كلية الطب واعتماد 2 الفرق ديال المعارضة و2 الفرق ديال الأغلبية، اليوم ما كاين حتى شي جواب، الرئيس، يعني، الوزير المعني لا يجيب الحكومة، البرلمان أيضا لا يعطي توضيحات في الأمر، الناطق ب، يعني، الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان لا يعطي توضيحات، ما نعرف اشنن توصيف، السيد الرئيس، ممكن نقولوا لهاذ العملية أكثر من العيب، عيب بأن آليات كنتافقو عليها جماعة في المكتب، رؤساء الفرق من بعد التفعيل ديالها والتي آلية رقابية اللي كتحمس المواطنين وكتطمأنهم، مئات آلاف العائلات اليوم، يدهم على قلوبهم لأن أبناءهم على أبواب سنة بيضاء، وبدل ما نعطيهم الجواب كتعطيوا الخواء، لا أحد حاضر بالحكومة، هذا أمر غريب، السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، السيدة النائبة.

النائبة السيدة عائشة الكرجي (نقطة نظام):

في إطار مقتضيات المادة 151 من النظام الداخلي، تنسجلو بكل الأسف الاستهتار كتحرفها الجلسة، غياب خمس قطاعات عن الجلسة، هذا استهتار واستخفاف بالعمل التشريعي، ما يمكن ليناش أن الحكومة تعامل مع البرلمان بهاذ الشكل هذا، عيب وعار وحنا في هاذ اللحظة هاذي قطاعات حيوية، المواطنين كيغليوا والشارع كيغلي، موضوع عملية مرحبا، مواضيع اللي مهمة والقطاعات غايبة، حشومة وعيب

حيث وافق مكتب المجلس مشكور على إحالة الطلب ديالنا، والتي تهم الاحتقان بكلية الطب والصيدلة، وكنا أول من تناول هاذ الموضوع، ولازلنا نلح على ذلك، إذن الإحالة تمت يوم 28 ماي 2024، ولحد الآن كاين احتقان كبير، كاين يعني مصير مجهول أمام هاذ الطلبة، كاين اللي عندو بكالوريا قديمة يعني ماغادي يمكن لوش يتسجل من جديد، كاين يعني مشاكل كبيرة، إذن الغاية مرة أخرى هي إثارة الانتباه والتعجيل بإيجاد الحل المناسب للجميع في إطار طبعا احترام يعني الدولة، وفي إطار احترام ما يوليه القانون، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، تفضلوا السيد الرئيس.

النائب السيد رشيد حموني رئيس فريق التقدم والاشتراكية (نقطة نظام):

شكرا السيد الرئيس،

في نفس السياق، السيد الرئيس، وطبقا للنظام الداخلي، مكتب مجلس النواب مشكور تفاعل مع الطلبات ديال فرق المعارضة والأغلبية للتحديث في موضوع طارئ وهو الأزمة الخطيرة اللي كتعيشها كلية الطب، اليوم كنتفاجؤوا أن الأمين ما قرا علينا حتى شي مراسلة توصل بها المجلس من طرف السيد الوزير المعني، هذا كيدل على أن الحكومة كتحتقر البرلمان، يقول لينا علاش ما بغاش يجي يجاوب، واش ما عندوش المعطيات؟ واش هاذ الأمر ماشي مستعجل؟ واش هاذ الأمر ما كيموش؟ اليوم كايينة أزمة خطيرة وشاعلة وغير البارج كان إنزال كبير ديال الأسر ديالهم، والحكومة ما كايناش، هاذ الشئ راه خطير السيد الرئيس، هذا أنا كنهضر ماشي كنتني إلى فريق المعارضة، كمجلس، اليوم الحكومة كتستهتر بهاذ البرلمان، وما مسوقا لا لينا ولا لهاذ الطلبة ولا للأسر ديالهم، بغينا السيد الوزير يقول لينا علاش ما بغاش يجي يتحدث، وعلى الأقل يعطي قيمة لذلك المراسلة اللي تم، ويتم مراسلتكم ويتلو عليها السيد الأمين علاش ما بغاش يجاوب، واش عندوش عذر اللي هو مقبول أولا لا، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الرئيس.

النائب السيد عبد الله بوانو رئيس المجموعة النيابية للعدالة والتنمية (نقطة نظام):

السيد الرئيس،

نقطة نظام في أمرين: الأمر الأول أنه تقدمنا الأسبوع الماضي بنفس العنوان، بل بنفس الطلب، حول كلية الطب والدورة اللي ما دازتش، إلى غير ذلك، بكل المعطيات، إضرابات اللي كاينة في كلية الطب والمقاطعة

النائب السيد ادريس السنتيسي رئيس الفريق الحركي (نقطة نظام):

إيوا لعل ما يخفيه الأمر هو الرسال الأخير، إلا أن السيد الوزير المحترم، لم يأخذ الوقت القليل اللي كان مفروض تكون فيه الإجابة وإجابة صريحة للموضوع، لأن الأمر يتعلق بمصير، مصير وليداتنا مصير البلاد، طبعا كيما قلت لكم حنا الدولة فوق كل اعتبار، ولكن في نفس الآن وليداتنا راه تقليد في عنقنا وما يمكنش نبقاوا ساكتين والحكومة تقولنا بأنها ما مستعداش باش تجاوب على الموضوع، فيذن شنو خص يكون أخطر من ذلك؟ يعني الجواب بصراحة هو إقناع من يجب إقناعه، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد، تفضلوا.

النائب السيد عبد الله بوانو، رئيس المجموعة النيابية للعدالة والتنمية (نقطة نظام):

السيد الرئيس،

أولا، أقدركم عاليا في التفاعل ديالكم مع هاذ نقط نظام، والجواب ديالكم الصريح. غير الطلب ديالنا اللي كنا تقدمنا به، وهو استمرار الاحتقان صحيح بكلية الطب والصيدلة، والتدابير الكفيلة لتفادي سنة بيضاء. هو اللي كاين في العناوين اللي قدموها الإخوان في المعارضة والأغلبية، واخا فيها الامتحان ولكن فيها تفادي السنة البيضاء. فلذلك، السيد الرئيس، السيد الرئيس هذا موضوع كبير جدا، واحنا في واحد الوضعية حرجة كمعارضة، نقولها لك السيد الرئيس، حرجة كمعارضة، دابا الحكومة ما بغاتش تجاوب معانا فهاذ الموضوع، أشنو نديرو احنا يالا، كنا شحال هاذي مع المكتب، دابا المكتب دارشغلوا الله يجازيه بخير، أنتما درتوشغالكم، أشنو دابا، المجلس شنو خصويدير؟ خليني نقول لك السيد الرئيس، بأنه كانت مبادرات، السيد الرئيس راه انسحب، أرجو أن يكون بخير، لأن المجلس دار مبادرة قبل من هاذ الشيء، وبغا يتوسط، والحكومة نسفاتو، وهاذ الوزير هو اللي نسفو. واسمحوا لي نقولها بكل هذا الموضوع، اليوم أشنو اللي مطلوب منا؟ أننا هاذ الطلبة اليوم ما كيقراوش، ما دوزوش الامتحان، احنا نساهمو في سنة بيضاء، غير ممكن وغير معقول، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الرئيس.

النائب السيد عبد الرحيم شهيد رئيس الفريق الاشتراكي (نقطة نظام):

السيد الرئيس،

ما نبغيوش نطيلو عليكم، ولكن الحدث عندو الأهمية ديالو

أننا نوصلولها الدرجة هاذي، حشومة أنه يكون استهتار بعمل البرلمان وعمل التشريع بهاذ الشكل هذا، المجلس ضروري خصو يتحرك، مجلس النواب هذا، هذا البرلمان، نحن سلطة تشريعية، لا يعقل أن يكون استهتار بهاذ العمل ديالنا لا يعقل، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيدات والسادة النواب المحترمين،

جل النقط المثارة تتعلق بمقتضيات المادة 152، بالفعل المكتب قرر الإحالة، قلت جل لم أقل كل، إذن في إطار 152، مكتب مجلس النواب بعد أن تأكد على أن الموضوع عام وطارئ وله راهنية بالفعل قرر الإحالة على الحكومة، توصلنا من الحكومة بهذا الجواب: الحكومة تعبر على أنها غير مستعدة للتفاعل مع هذه الطلبات المقدمة إليها، هذا أولا؛

ثانيا، إيلا سمحتوا، أنا ما قاطعتك السيد الرئيس، ما قاطعتكش واعطيتك أول كلمة، رجاء، السيد الرئيس، السيد الرئيس عبد الله بوانو، أثارنقطتين. قال على أنه تقدموا بطلب سابق في نفس الموضوع واستغرب كيف أن مكتب المجلس لم يستجب للطلب في الأسبوع الفارط واستجاب للطلب في هاذ الأسبوع، الأمر ليس كذلك، لأن الموضوع كان هو الاحتقان ديال كلية الطب وطلبة كلية الطب، هذا موضوع أصبح مستهلكا، رجاء، هذا موضوع منذ مدة موضوع ليس طارئا، الطارئ الذي قبله المجلس هو الامتحانات أي مقاطعة الامتحانات، لذلك الطلب عندما تعلق بمقاطعة الامتحانات بالفعل هو الموضوع ذي راهنية الآن، لذلك تم قبوله وإحالته على الحكومة، تفضلوا السيد الرئيس.

النائب السيد رشيد حموني رئيس فريق التقدم والاشتراكية (نقطة نظام):

شكرا السيد الرئيس،

أولا كنعحيك السيد الرئيس على تلاوة المراسلة، ومن المفروض كان يتلوها الأمين، لأن الأمين..

السيد رئيس الجلسة:

يالا توصل بها، عاد..

النائب السيد رشيد حموني رئيس فريق التقدم والاشتراكية (نقطة نظام):

المهم، كنعحيك السيد الرئيس، لأن هاذ الجواب كافي وشافي على الأزمة ديال طلبة كلية الطب، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الرئيس، إيلا سمحتوا سي ابراهيمي، السيد الرئيس تفضلوا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد منصف الطوب (نقطة نظام):

شكرا السيد الرئيس،

أولا هاذ الموضوع هذا هو موضوع الأغلبية والمعارضة، فليس فقط للمعارضة، هذا موضوع ديال وليداتنا، وليدات المغاربة كاملين. وفعلا نحن كأغلبية كذلك نطالب السيد الوزير أنه يجي يحضر هنايا لأنه وليداتنا وبنات المغاربة اللي ضحاو عليهم الآن كيعيشو واحد الإشكالية كبيرة في المستقبل ديالهم، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلي السيدة النائبة.

النائبة السيدة خديجة والباشا (نقطة نظام):

هذا قطاع حيوي مهم، واحنا كنعرفو فيه واحد الخصاص مهول، هاذو اولادنا ديال اليوم، واللي غادي يداويونا غدا إن شاء الله جميع. إذن كيخصنا واحد المشاورة باش أننا نقدر نوصلو لواحد الحل، لأننا في نهاية السنة 24.000 طالب واقفة السيد الرئيس، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الرئيس، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد عبد اللطيف الزعيم (نقطة نظام):

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

الموضوع ديال التعليم موضوع مجتمعي، لا يهم وزيرا بحد ذاته، يهم المغاربة أجمعين. حكومة، ومعارضة، ومجتمع مدني وكل الطاقات الحية بالبلاد، هاذ المشكل ماشي ديال حزب بعينه أو وزير بعينه، خاصو تضافر جهود ديال الجميع، وما خصّوش يستغل سياسويا، خاصنا نشوفو المصلحة دالمغاربة، والمصلحة ديال وليداتنا الأطباء ديال المستقبل، والقطاع ديال الصحة محتاج بأطباء، محتاج بالأطر، والمغرب محتاج بوليداتو. وهاذ وليداتنا احنا في حزب الأصالة والمعاصرة، كنقولو خاصو يكون الحل، خاصهم يقرّوا، خاصهم يرجعو ويدوزو الامتحانات ديالهم إن شاء الله، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إيلا اسمحتو السيدات والسادة النواب المحترمين، باش نكونو واضحين، تفضلوا السيد الرئيس تفضلوا، معذرة.

القصوى، لأن أسفر قبل أسبوعين على انسحاب فرق المعارضة نتيجة عدم تجاوب المكتب ديال مجلس النواب. اليوم مكتب مجلس النواب تفاعل، وبدوري غادي نبغي نشكركم كثيرا على الوضوح والصراحة في قراءتكم للرسالة والجواب ديال الحكومة، ولكن هاذ الجواب راه خطير بالنسبة.. 4 دالفروق من أغلبية ومعارضة تيتقدمو للوزير بسؤال باش يعطي الوضعية ديال البلاد فواحد الإشكال حقيقي كتعرفو البلاد، وكيرفض الوزير أنه يتقدم باسم الحكومة وتترفض الحكومة أنوتفاعل. إذن فهاذ الوضع شنو كتقولو لنا السيد.. شنو كتقول لنا الحكومة، كتقول لنا الحكومة انسحبوا، لأن ما عندناش المكان ديالكم باش أننا نجابوكم، ولهذا غناخذو هاذ القرار كمعارضة، لأن مكاينش الحكومة اللي تجاوب معنا، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الرئيس، تفضلوا.

النائب السيد عمر حجرة رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (نقطة نظام):

السيد الرئيس،

من الموقع ديالنا ديال الأغلبية، بغينا نفهمو أسباب ديال عدم حضور السيد الوزير، ربما هناك عائق ضروري اللي خلاه أنه ما يجيش يتفاعل مع هاذ الموضوع، اللي هو جد مهم وكهم شريحة كبيرة من المواطنين المواطنين. وبالتالي كنطلب رفع الجلسة، نجتامعو مع السيد رئيس مجلس النواب، باش نتفهمو هاذ الوضعية كيفاش دايرا، وباش نعرفو الأسباب ديال عدم الحضور ديال الحكومة. إيلا كانت أسباب موضوعية غادي نرجعو نواصلو، كانت أسباب أخرى غادي نشوفوها مع السيد رئيس مجلس النواب، بالتالي كنطلبو رفع الجلسة للتشاور مع السيد رئيس مجلس النواب، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الرئيس، تفضلوا.

النائب السيد شاوي بلعسال رئيس الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (نقطة نظام):

كذلك باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، نظرا لما وصلت إليه الأمور، فيما يخص المسألة أو لا التساؤلات ديال فرق المعارضة، فما يمكنش أن الجلسة تستمر من جانب الأغلبية بدون حضور المعارضة، فكنظن أنكم ترفعو الجلسة للتشاور، باش نعرفو يعني الأسباب والظروف والملابسات اللي خلات هاذ يعني المعني بالأمر أنه ما يحضرش، ولا الحكومة ما تحضرش بغينا نعرفو، ونجيو كذلك ونستمر ونواصلو العمل ديالنا فهاذ الجلسة اللي هي دستورية مجموعين، معارضة وأغلبية.

نوقفو جلسة دستورية، والسبب دياب الوزير ما بغاش يجي، الوزير ماشي ما بغاش يجي، عندو ظروف حالت دون حضوره اليوم، وغادي يجي في الأسابيع المقبلة، وغادي يتجاوب مع هاذ الموضوع، شكر السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، إذن تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد العياشي الفرفار (نقطة نظام):

السيد الرئيس،

أعتقد بأن هادي جلسة دستورية، وأن ما عشناه فهاذ اللحظة وربما في في سابقة أخرى قبل ذلك، هو تعطيل مؤسسة دستورية، أنا كنقول تعطيل، أعلنتم رفع الجلسة لـ 10 دقائق، استمرينا أكثر من 35 دقيقة، اليوم اللي بغى ينسحب ينسحب، والنقاش العمومي، هادي مؤسسة وطنية ودستورية تحتضن النقاش العمومي، وحتى الانسحاب راه قرار، ما غنواجهوش مشاكلنا بالمزيد من الشعبوية، والمزيد من صناعة فقاعات هواء. اللي بغى يشوف المشكل دياب الأطباء، يشوف المشكل في شموليته، وفي تعدد جهات النظر، المستشفيات العمومية راه فارغة، والمشروع دياب الحماية الاجتماعية، مشروعها الوطني ورش ملكي، عافاكم باركة من الشعبوية، وخليونا بنينو ونمشيو للمستقبل على أرضية صلبة، أما اللي بغى ينسحب فراه موقف يعبر عن حالة خواء.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، قلت سابقا على أن ما تم تسجيله لا يتعلق بأي خلل مسطري، وعلى أن رئاسة الجلسة، وعلى أن مجلس النواب لم يقترب أي إخلال في هذه المسطرة، أو في النظام الداخلي لمجلس النواب، تم احترامه احتراما تاما؛

ثانيا، المقترحات القانونية للنظام الداخلي، لا يوجد فيه أي مقتضى قانوني يلزم الحكومة بالتفاعل، غاية ما يمكن أن يقع هو ما تم، أي أن مكتب مجلس النواب يحيل السؤال الذي طرح في إطار أو الموضوع الذي طرح في إطار المادة 152 على رئاسة الحكومة، إذا ارتأت الحكومة عدم التفاعل، يعني لا وجود لأي نص يجبرها على التفاعل. ومع ذلك، استمعتم للسيد الرئيس، والذي أكد على أن السيد الوزير، عبر عن استعداداته للحضور في أية جلسة أو أية لجنة، لمناقشة هذا الموضوع، وإحاطة وتنوير الرأي العام بكل ما يتعلق بهذا الموضوع.

لذلك نشرع الآن في طرح الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمالنا، ونستهلها بقطاع التربية والتعليم الأولي والرياضة، مرحبا السيد الوزير. عندنا سؤال أول عن واقع الرياضة المدرسية بالمغرب، للسيدات والسادة النواب المحترمين من الفريق الاشتراكي-المعارضة

النائب السيد محمد شوكي رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار (نقطة نظام):

السيد الرئيس،

أنا تنمشي مع الرأي دياب الزميلين ديابي رئيسي الفريقين المحترمين، ما يمكنناش ما نحاولوش نبذلوا المجهود من أجل إنجاز هاذ الجلسة الدستورية، هادي النقطة الأولى لذلك تنطلبو منكم أنكم تمشيوفهاذ، تعطينا واحد الفترة وجيزة للتشاور هادي النقطة الأولى؛ النقطة الثانية نأكدو في فريق التجمع الوطني للأحرار أننا مع راهنية هاذ الموضوع، مع أهميته وبغينا نتحاورو فيه، وبغينا تكون المعارضة، وبغينا تكون الحكومة. احنا نفهمو الظروف اللي جعلت أن الحكومة ما كيناش، ويعني نحاولونتمتعو بواحد سعة الصدر باش نفهمو الهواجس دياب كل طرف، ونتمناو تقبلو طلبنا السيد الرئيس، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن قلت السيدات والسادة النواب المحترمين، نحن كرئاسة نحرص على تطبيق القانون، ما أثيرلا علاقة له بمكتب مجلس النواب، ولا بالمؤسسة التشريعية. لذلك المبرر الوجيه الذي يبرر الآن رفع رفع الجلسة هو أن هناك طلبات قدمت من السادة الرؤساء لهذا الموضوع، وأعتقد مقتضيات المادة 148 تخولكم ذلك، لذلك نرفع الجلسة لمدة 10 دقائق.

السيد رئيس الجلسة:

إيلا اسمحتو السيدات والسادة النواب المحترمين،

بسم الله الرحمن الرحيم.

نستأنف جلستنا، تفضلوا السيد الرئيس، السي الطيبي إيلا اسمحتو، السيد النائب، تفضلوا السيد الرئيس.

النائب السيد عمر حجرة رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (نقطة نظام):

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة النواب،

اجتمعنا مع السيد رئيس مجلس النواب، واستفسرنا عن الأسباب اللي كما طلبنا رفع الجلسة، باش نعرفو الأسباب دياب عدم حضور الحكومة، للتجاوب مع هاذ الموضوع المهم. وفهمنا بأنه السيد الوزير، عندو ظروف خاصة، وعبر للبرلمان ورئيس مجلس النواب، على الرغبة ديابو في الحضور في أي وقت يشاء فيه البرلمان، اليوم عندو ظروف خاصة، وهاذ الشي تبلغ للإخوان والأخوات في المعارضة ما تجاوبوش، لأن قال لك خصويحضورلا بد اليوم، اليوم ما يمكنش يحضر. وبالتالي احنا نتأسفو أنه المعارضة تستمر في الانسحاب، ولكن ما يمكنناش

50.000 ديال التلاميذ اللي هما كانوا انقطعوا عن الدراسة وهذا راجع لواحد المجهودات ديال كل الأطراف اللي هي معنية، واحنا اخذينا واحد العدد ديال الإجراءات:

1- العمل على مراجعة الإطار القانوني من أجل وضع واحد الرقم تعريفى موحد اللي غادي يساعدنا باش نتبعو كل التلاميذ واحد بواحد؛

2- تعميم التعليم الأولي باعتباره واحد العامل أساسى أيضا تينقص من عدد الإنقطاع من الدراسة؛

3- المواكبة الفردية ديال التلاميذ من خلال واحد المعالجة ديال التعثرات، وتعزيز الدعم المدرسي بالنسبة للتلاميذ اللي هما عندهم صعوبات، وهاذ الشي اللي انطلقنا فيه في مدارس ريادة؛

4- الرفع من جاذبية المؤسسات التعليمية خاصة عبر الأنشطة الموازية، وأيضا الإرتقاء بنظام التوجيه المدرسي والمهني اللي هو يساعد باش التلاميذ يمشيو للمسالك اللي هما عندهم الميول ديالهم تتساعدهم باش يتابعو فيها الدراسة، وأيضا تأمين التمدريس الاستدراكي اللي حتى هو يساعد باش هاذ التلاميذ ما يكونوش ما يتمش الهدر المدرسي ويمشي للمدارس ديال الفرصة الثانية؛

وأخيرا كايين أيضا تعزيز الخدمات ديال الدعم الاجتماعي لا منها التعويضات العائلية المشروطة، ولا النقل المدرسي، ولا الداخليات اللي حتى هي أيضا تتساعد. أنا اللي بغيت نأكد عليه بأن هذا موضوع اللي هو زعما معقد عوامل اللي هي مركبة، ولزام يكون واحد الإلتقائية ديال كل الأطراف باش نحاربو هاذ الهدر المدرسي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تفضلوا السادة النواب في إطار التعقيب.

النائب السيد حميد العرشي:

شكرا السيد الوزير على جوابكم، لا بد من مضاعفة الجهود السيد الوزير للحد من انعكاسات الهدر المدرسي في صفوف أبناء العالم القروي، والتي تسببت في نزيف كبير للموارد البشرية، وفي ظاهرة مركبة تشمل مجموعة من العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، كانتشار الأمية والبطالة وهدر المورد المالية للدولة، بما يفرز لنا مظاهر الانحراف، والتهميش، والإقصاء واستغلال الأطفال في سوق العمل في سن مبكرة. الواقع يفرض بذل مجهودات إضافية للحد من هذه الظاهرة، وهذا ليس بمستحيل على حكومة تتبنى مفهوم الدولة الاجتماعية فتحت أوراها تنمية واجتماعية كبرى. إنها مناسبة، أود من خلالها الإشادة بأهمية الشراكة التي تجمع المديرية الإقليمية لوزارتكم، ومؤسسة المكتب الشريف للفوسفات، وعمالة إقليم خريبكة، ومجلس الجهة والجماعات القروية المعنية من أجل احتواء الظاهرة والتقليل من تداعياتها. نحن مطالبين اليوم بتحسين ظروف التمدريس، بما فيها

الإتحادية، إذن نرجئ السؤال نظرا لانسحاب. السؤالان المواليان رقم 2 و3 يتناولان موضوع الهدر المدرسي، لذا سيتم طرحهما في إطار وحدة الموضوع ليتولى السيد الوزير الإجابة عنهما. السؤال الأول السيدات والسادة النواب المحترمين من فريق التجمع الوطني للأحرار، فليفضل أحد واضعي السؤال مشكورا، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد حميد العرشي:

نسائلكم السيد الوزير المحترم، عن التدابير والإجراءات المتخذة من أجل الحد من ظاهرة الهدر المدرسي بالعالم القروي؟

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني للسيدات والسادة النواب المحترمين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد خالد الشناق:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

كشفت وزارتكم من خلال تقارير رسمية عن أرقام مخيفة حول ظاهرة الهدر المدرسي، إذ بلغ عدد التلاميذ المنقطعين عن الدراسة برسم السنة الدراسية 2022-2023 : 294.458 تلميذة وتلميذ.

السيد الوزير، كما تعلمون هاذ الظاهرة المزمنة يعاني منها النظام التربوي المغربي منذ فجر الاستقلال، وهاذ القاعة كانت دائما يطرح فيها نفس السؤال لمئات المرات، وكل دورة كتطرح نفس السؤال ثلاث أربع مرات. لذلك السيد الوزير، نسائلكم عن التدابير الواقعية اللي درتو للحد من هذه الظاهرة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير.

السيد شكيب بنموسى، وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي

والرياضة:

شكرا على هاذ الأسئلة، أولا لازم نأكد بأن الهدر المدرسي هو من أحد التحديات ديال المنظومة، واحنا اعتبرناه من الأهداف الإستراتيجية ديال خارطة طريق 2022-2026، وحددنا الهدف باش نقصو الهدر المدرسي بالثلث، في سنة 2021-2022 كان تقريبا العدد اللي تيغادرو المنظومة التربوية 334.000، خلال هاذ السنة ديال 2022-2023 نقص بـ 12% ووصلنا لـ 294.000، واحنا كنعتبرو بأن هاذ العدد مازال مرتفع. لازم نأكد بأن هاذو اللي تيغادرو المنظومة لأن البعض منهم في الحقيقة راه تيكون موجود إما في التكوين المهني إما في بعض المرافق الموالية. المجهودات اللي بذلناها في بداية هاذ السنة مكنت من استرجاع واحد

الحصص الصباحية والمسائية مشردين بالجوع، ومشردين معرضين لواحد العدد دالظواهر ديال الانحراف. كذلك السيد الوزير، دور الطالب والطالبة تستغيث بكم، عندها إشكالات كبيرة في التمويل رغم المجهودات التي كيديرها التعاون الوطني والمؤسسات المنتخبة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، تفضلوا السيد الوزير، تفضلوا السيد النائب، إيلا اسمحتوا السيد الوزير، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد عبد الواحد الشافقي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

لا أحد ينكر المجهودات التي كتنقوم بها الوزارة وخصوصا فيما يتعلق بالتعليم والتدريس بالعالم القروي، إلا أن الأرقام التي بحوزتنا تقلق كثيرا، وتقلق الرأي العام الوطني، وكذلك هناك مؤشرات مخيفة فيما يخص الرتبة ديال التعليم. العالم القروي السيد الوزير، كيصو منكم واحد الرعاية خاصة، خصوصا أنه لا الوضعية ديال المدارس، ولا المؤسسات التعليمية، ولا بعد الدواوير عن المراكز التعليمية تشكل واحد النقطة السوداء، خصوصا وأن هناك واحد مجموعة من الأسر المحافظة ما كتخليش بناتها يمشيو يقرأو يعني في مدارس بعيدة. لهذا، كتنمناو منكم السيد الوزير، أنكم تعطيو أهمية للتعليم داخل المجال القروي خصوصا في الجماعات الترابية التي هي فيها صعوبات والمسالك الطرقية، وكذلك هناك البعد، وكذلك هناك واحد مجموعة ديال. فخاصكم السيد الوزير. أنكم تهتموا وتشوفو واحد البرنامج فيه واحد النوع من الإلتقائية من أجل النهوض بالفتاة القروية، خصوصا لأن هي التي كتنقطع بزاف عن الدراسة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

هل من تعقيب إضافي آخر، تفضلوا السيد الوزير.

السيد شكيب بنموسى، وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي

والرياضة:

أنا كيف أكدت الهدر المدرسي من الأولويات ديال هاذ الحكومة، واحنا اعتبرناه من الأهداف الإستراتيجية، وحددنا واحد القياس ديال انخفاض هاذ الهدر المدرسي في أفق 2026 بالثلث، واحنا كتنشغلو على واحد العدد ديال المواضيع: أولا كتنشغلو على المواضيع التي هي يمكن ليها نقولو المنظومة التربوية عندها واحد التحكم فيها، فيما يخص الدعم المدرسي، فيما يخص مواكبة التلاميذ، التوجيه ديالهم، المسارات الملائمة لكل على حسب الإمكانيات ديال كل التلاميذ؛

ثانيا كتنشغلو مع الشركاء، شركاء بما فيهم المجالس الترابية فيما

تعزيز آليات النقل المدرسي، وتوفير مطاعم ومرافق صحية، وتدليل صعوبات التنقل عبر خلق مسالك طرقية بين الدواوير، وتسهيل عملية تنقل الموظفين إلى مقرات عملهم خاصة في فصل الشتاء، وبالأخص المناطق الجبلية التي تكسوها الثلوج، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، تفضلوا السيد النائب في إطار التعقيب.

النائب السيد خالد الشناق:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير استمعنا لجوابكم، ونشكركم على هاذ المجهودات المقدرة التي تقومون بها للحد من هذه الظاهرة، التي مع الأسف لا زلنا ن سجلها ونسجل أرقامها كما جاء في سؤالنا، أرقام تعتبر مخيفة. يكفي السيد الوزير كذلك، أن نذكر بحجم الخسائر الاقتصادية التي يعاني منها المغرب جراء هذه الظاهرة، التي قدرتها التقارير الدولية بمليار دولار سنويا، هذا بالإضافة إلى الخسائر الاجتماعية وذلك بسبب الظواهر الناتجة عن الهدر المدرسي بسبب زيادة معدل الجريمة وانخفاض الإنتاجية. لهذا السيد الوزير، فاليوم نحتاج إلى سياسة عمومية أكثر صرامة، وأكثر جرأة، وأكثر انخراطا من جميع الفاعلين لوقف هذه الظاهرة التي تؤثر كثيرا على تصنيف بلادنا في مختلف مؤشرات وتقارير التنمية البشرية. كما ندعوكم السيد الوزير، إلى بذل المزيد من الجهود المتعلقة بضمان التنقل والإقامة والتغذية من أجل حث الأسر على تشجيع أبنائهم للاستمرار في التدريس خاصة الفتاة القروية، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، هل من تعقيب إضافي؟ تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد عبد اللطيف الزعيم:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

كنشكركم السيد الوزير على المجهودات الكبيرة التي كديرها في إطار تنزيل ديال القانون الإطار ديال التعليم، وكذلك فهاذ خارطة الطريق الواضحة. ولكن السيد الوزير، ملي كتنقولو الهدر المدرسي، كتنقولو العالم القروي، إيلا اخدينا الرحامنة نموذجا، سنين متتالية دالجفاف التي اعطت عسر ديال العائلات، النقل المدرسي السيد الوزير، دور الطالب والطالبة التي كتنقوم بواحد الدور كبير في محاربة الهدر المدرسي، كتنقلوا وزارة التربية الوطنية غايبة عن التدخل فهاذ الميدان، النقل المدرسي لوليدتنا كيبقاو في الأوقات الفارغة ما بين الأوقات، وما بين

هناك تنظيم تكوينات خاصة لفائدة مرافقاتية، وهناك وهذا الذي بغيت نأكد عليه أيضا تعزيز الشراكة مع القطاعات التي هي معنية بهذا المواضيع من أجل المواكبة، وإرساء برنامج التربية الدامجة وتعبئة الأطر المختصة في مجال الإعاقة، الوزارة في حاجة إلى أطر مختصة التي ما عندهاش ما تتوظفهمش داخل الوزارة، ولهذا نتحتاجو إما المجتمع المدني، أو خاصة وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة التي في إطار هاذ الشراكة تكون واحد العمل مشترك باش هادوك القاعات ديال الموارد يمكن لها تشتغل، ويمكن لها تواكب التلاميذ التي هما في وضعية إعاقة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هل من تعقيب إضافي؟ تفضل السيد النائب في إطار التعقيب.

النائب السيد محمد حماني:

شكرا السيد الوزير على الإجابة ديا لكم، السيد الوزير حسب البحث الوطني الثاني حول الإعاقة سنة 2014، فإن كل أسرة واحدة من أربع أسرفي بلدنا معنية بالإعاقة، أي حوالي 30.000 طفل وطفلة في وضعية إعاقة مسجلين داخل المراكز والمدارس، ولا يزالون يعانون من صعوبة في الحصول على تعليم مناسب يلبي حاجياتهم الخاصة.

السيد الوزير، وهذا ناتج عن النقص في الموارد البشرية المؤهلة والمدرّبة للتعامل مع هذه الفئة من التلاميذ. لا ننكر المجهودات المتخذة من طرف الحكومة ووزارتكم في هذا المجال، خصصت الحكومة 597 مليون درهم برسم سنة 2023 لدعم الجمعيات الناشطة في هذا المجال، لكن اليوم ما زال الغموض يلف حول الميزانيات المخصصة لهاته السنة. السيد الوزير، هذه الفئة تحتاج اليوم لكل الدعم من طرف أطر مؤهلة، كفاءة وعدم التمييز بين فئات الإعاقة قصد الاستفادة من التعليم العمومي في المدن والقرى. السيد الوزير، تكييف البرامج والمناهج لتكوين الأطر المتخصصة، وتوفير الموارد المالية اللازمة لتدريب المعلمين وتجهيز المدارس، التعاون مع الخبراء..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، شكرا. الأسئلة الموالية: 6، 7، 8، 9، 11 و12 كلها أسئلة أنية تتناول موضوعا واحدا هو ما يتعلق بامتحانات البكالوريا، لذا سيتم طرحها في إطار وحدة الموضوع ليتولى السيد الوزير الجواب عنها. السؤال رقم 6 للسيدات والسادة النواب المحترمين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، تفضلوا السيدة النائبة.

النائبة السيدة وسيلة الساحلي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، كنساء لوكم على الأجواء والتدابير التي مرت فيها امتحانات البكالوريا، وعلى التحليل ديا لكم للنتائج المعلنة؟

يخص الاختصاصات ديا لهم، وهذا إيلا اخذينا النقل المدرسي، هذا من اختصاص أسمىتو هناك شراكة مع وزارة الداخلية ومع الجماعات الترابية التي هي معنية باش نواكبوا هاذ العملية. نفس الشيء فيما يخص دور الطالب والطالبات التي حتى هو ما تابعش للوزارة، احنا مكلفين بالداخليات، وتنحاولو بكل ما يمكن نجعلو الإطار ديال الداخليات إطار التي هو جذاب، ولكن احنا في حاجة إلى هاذ الالتقائية مع الأطراف الأخرى. هاذو مواضيع التي هي مواضيع التي لازم كيف قلت يكون واحد التعبئة ديال كل أطراف المجتمع إيلا بغينا نتغلبو نوصلو لهاذ الأهداف. واحنا عندنا اليقين بأن سنة من بعد سنة، إن شاء الله، غنقصو من هاذ الهدر المدرسي من خلال هاذ التدابير التي هي تتخذ خلال هاذ الفترة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونمر إلى السؤال الخامس وهو سؤال عن توفير موارد بشرية مؤهلة لتدريس التلاميذ في وضعية إعاقة، للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد محمد حماني:

شكرا السيد الرئيس،

والسلام عليكم،

السيد الوزير،

نسائلكم عن حصيلة برنامج خارطة الطريق 2022-2026، المتعلقة بتوفير الموارد البشرية المؤهلة لتدريس التلاميذ في وضعية إعاقة.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير.

السيد شكيب بنموسى، وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي

والرياضة:

أنا لازم نأكد بأن عدد التلاميذ التي هما في وضعية إعاقة راه تضاعف خلال هاذ السنتين الأخيرتين، تضاعف 2 مرات، داز من 30.000 إلى تقريبا 63.000، كما عدد المدارس الدامجة، انتقل من 3000 سنة 2021-2022 إلى 6700. وهنا واحد العدد ديال الإجراءات التي اخذتها الوزارة:

أولا التكوين، تكوين مفتشين التي هما تربويين التي هما في التربية الدامجة من خلال الموسم الدراسي 2021-2022، والتي ساهموا الآن على تكوين واحد 43.000 أطرا لإدارية ولا التربية؛

ثانيا، واحد العمل على إدراج مصوغة تكوينية خاصة بالتربية الدامجة في التكوين الأساس ديال الأساتذة، هناك أيضا إعداد موضوعات تكوينية جهوية حول تدبير قاعات الموارد للتأهيل والدعم،

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الموالي للسيدات والسادة النواب المحترمين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد محمد الركاني:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، موسم دراسي صعب نحمد الله تعالى، أننا وصلنا إلى نهايته. فما هي أهم نتائج الدورة العادية للامتحان الوطني لشهادة البكالوريا؟

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الموالي للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد رشيد بوكطاية:

شكرا السيد الرئيس،

حول نتائج الدورة العادية للامتحان الوطني الموحد لنيل شهادة البكالوريا، وحول التدابير والإجراءات المتخذة من طرف الحكومة لتدبير الدورة الاستدراكية نسألكم؟

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الموالي للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد عبد الرحيم اوطاس:

السيد الوزير،

تتمة لما جاء على لسان ديال الزملاء ديالي، بغينا نعرفو أشنوهما الحويجات اللي ميزوا هاذ الدورة الأولى ديال البكالوريا مقارنة مع السنوات الماضية؟ شكرا جزيلا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد النائب معا السؤال رقم 12 كيتعلق بكم لا؟ تفضل السيد الوزير.

السيد شكيب بنموسى، وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

شكرا السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

في الحقيقة مرت في الدورة العادية يوم 10 إلى 13 يونيو، وتم

الإعلان عن النتائج يوم 26 يونيو، واللي هو مبرمج هو دورة استدراكية اللي غتنطلق يوم الأربعاء المقبل، مع الإعلان عن النتائج يوم 19 يوليو. بطبيعة الحال، كانت هاذ السنة هي سنة اللي مرت في ظروف استثنائية، ولكن يمكن لنا نعتبرو بأن رغم هاذ الظروف الامتحانات مرت فواحد الظروف اللي هي عادية، وهذا بفضل واحد العدد ديال مجموعة من التدابير اللي اخذتها الوزارة:

1- : توفير العدد الكافي في مراكز وقاعات الامتحانات، وتعبئة أعداد مهمة من المكلفين بالتمريض والمصححين، اللي ساعد باش هاذ الامتحانات تمر في ظروف اللي هي ظروف حسنة؛

2- : إصدار الأطر المرجعية المكيفة، خاصة بهذه الامتحانات في شهر فبراير المنصرم، مع الحرص على ضمان مصداقية الامتحانات ديال البكالوريا؛

3- : تمديد السنة الدراسية بأسبوع، مع تنزيل واحد البرنامج وطني للدعم التربوي من أجل تعزيز المكتسبات الدراسية، وهذا خاصة فيما يخص المستويات الإشهادية.

وتميزت هاذ الدورة أيضا بواحد العدد ديال المستجندات، منها:

أولا- تبسيط ورقمنة عملية تسليم مواضيع امتحانات البكالوريا؛

ثانيا- الرفع من مستوى تأمين أوراق التحرير عبر اعتماد الترميز السري، وذلك بهدف تحصين العمليات المتعلقة بالتصحيح، ومسك النقط، إضافة إلى تقليص الفترة الفاصلة قبل إعلان النتائج؛

ثالثا- مواصلة اعتماد التكنولوجيا الرقمية لإنتاج وتدبير شهادة البكالوريا، وبيانات النقط الخاصة بالناجحين وأيضا تحسين خدمات الإعلان عن النتائج والتوصل بها عبر sms وعبر البريد الإلكتروني، وهذا ساعد أيضا المنصة اللي وضعناها، ساعدت التلاميذ باش يكون نسخة رقمية ديال شهادة البكالوريا يتوصلوا بها، يمكن لهم يدخلو للمنصة ويأخذوها، نفس يوم 26 يونيو. وتم الشروع في سحب الصيغة الورقية لهذه الشهادة يوم 27 يونيو.

بخصوص أيضا محاربة ظاهرة الغش، كان واحد التعبئة اللي هي جد مهمة، واللي كانت عمليات ديال التحسيس، وديال تعبئة كل الشركاء، وهذا اللي جعل بأن العدد اللي سجلناه ديال الحالات ديال الغش ما تجاوزش 4500 حالة، إيلا قارناها مع عدد المترشحين، من طبيعة الحال، تيبقى هاذي واحد النسبة اللي هي قليلة.

فيما يخص النتائج، العدد الإجمالي ديال المترشحين وصل لـ 493.000 مترشح، حضر منهم لاجتياز الامتحانات 89%، ونسبة النجاح وصلات لـ 62,8%. دابا إيلا اخذينا على حسب الفئات، المتدربين العدد ديال المترشحين 373.000، حضر منهم 97%، ونسبة النجاح 67,8%، أي تزايدت بـ 8 ديال النقط بالنسبة للسنة الماضية، وبـ 2 نقط بالنسبة لسنة 2022.

مختلف القطاعات العامة والخاصة والمرافق المختلفة، وفقا لمخرجات النموذج التنموي الوطني والتوجهات الإستراتيجية للدولة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضلوا السيد النائب تفضلوا.

النائب السيد محمد الركاني:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

نقدر عاليا الجهود التي تبذلونها السيد الوزير، وفي البداية لا بد أن نشكر أيضا السيدات والسادة الأساتذة، وكل الأطر الإدارية والسلطات العمومية التي مكّنت من إنجاح هذا الموسم الدراسي وخاصة الامتحانات الإشهادية، ونتمنى أن تمر الدورة الاستدراكية في ظروف أحسن. بكل تأكيد السيد الوزير، شهادة البكالوريا تعتبر مرحلة مفصلية في حياة كل تلميذ ومحدد أساسي لمستقبله. لذلك السيد الوزير، نود أن نثير انتباهكم إلى الحرص على تنظيم كل الامتحانات المخصصة لولوج المدارس والمؤسسات العليا والتكوينية، بعد الإعلان عن النهائي عن نتائج الدورة الاستدراكية حفاظا على مبدأ تكافؤ الفرص بين كل التلاميذ. كما نود بهذه المناسبة أيضا، أن تعزز وزارتكم من برامج التأطير والتحفيز للتلاميذ المقبلين على اجتياز امتحانات البكالوريا، نظرا للضغط النفسي الكبير الذي تعيشه هذه الفئة من التلاميذ في هذه الفترة الحساسة من حياتهم، عبر برامج مواكبة نفسية متخصصة، وعبر كل الوسائط المتاحة، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، فريق الأصالة والمعاصرة، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد رشيد بوكطاية:

شكرا السيد الوزير،

فبعد هاذ الموسم الدراسي الصعب، ما يمكن لينا غير نهنيوكم على هاذ الدورة ديال امتحانات البكالوريا هاذ السنة، حيث وصلت نسبة النجاح 67,8% مقارنة بسنة 2023 التي كانت 57%، أي بزيادة ديال 8 % التي ماشي سهلة. كذلك كدستحسنو التطور والنسبة ديال النجاح بالعالم القروي، وهذا كيزكي دور المدرسة العمومية. السيد الوزير، هاذ النسبة المهمة توضح باللموس الجهد الكبير الذي بذلته وزارتكم والحكومة ككل لإنجاح هذا الاستحقاق الوطني الهام، خاصة بعد التعثرات الذي عرفها الموسم الدراسي الحالي. السيد الوزير، مع قرب هاذ الدورة الاستدراكية لامتحانات البكالوريا، نطلب منكم

إيلا اخذينا المترشحين الأحرار، العدد دياهم 120.000، نسبة الحضور كانت 62%، ونسبة النجاح دياهم كانت 39%. وأيضا لازم نسجلو بأن تقريبا واحد 147.000 من المترشحين اللي غادي يدوزو الدورة الاستدراكية.

بعد الإعلان ديال النتائج شرعت الأكاديميات في معالجة الشكايات اللي تتوصل بها عبر النظام الإلكتروني لتدبير الشكايات، لازم غير نأكد بأن تقريبا عندنا أكثر من 2 مليون ديال النقط ديال الامتحانات، اللي هي كان هناك الإمكان باش طعن فيها، ولكن هاذ الطعون راه ما تجاوزاتش واحد النسبة ديال واحد 10%، وهناك واحد النسبة ديال التتبع ديال 1% في الأخير ولا 2% اللي هي كان من الضروري من بعد المراجعة ديال مسك النقط، وديال أوراق الامتحانات، كانت ضروري نراجعول لأن كان فيها أغلاط مادية محضة، وهذا اللي تم. وبغيت في الأخير، غير أولا نفي التلاميذ اللي نجحوا، نتمنى النجاح والتوفيق بالنسبة للتلاميذ اللي غيدوزو الدورة الاستدراكية، ونشكر جميع الأطراف اللي هي انخرطت فهاذ العملية من أطر إدارية، وأطر تربوية، والمصالح المختصة ميدانيا وأيضا من طبيعة الحال كل الأسر اللي هي تعبأت باش تواكب هاذ الامتحانات ديال البكالوريا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تفضلوا السادة النواب في إطار التعقيب، الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، تفضلي السيدة النائبة.

النائبة السيدة وسيلة الساحلي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، احنا بدورنا كنهيو الناجحين في البكالوريا والأسر دياهم، مع متمنياتنا لهم بالتوفيق في اجتياز مرحلة ما بعد البكالوريا بنجاح إن شاء الله. السيد الوزير، العديد من التلاميذ كيواجهو مع الأسر دياهم كيواجهو محنة حقيقية أكبر من محنة التحضير لامتحان البكالوريا، لأننا للأسف كنعانيو من غياب سياسة تأطيرية وتوجيهية مسبقة للتلاميذ اللي كتوضح لهم الآفاق الدراسية المستقبلية والاختيارات المناسبة قبل حلول الدخول الجامعي، واتخاذ جميع الاستعدادات باش يكون عندهم ولوج سلس للمؤسسات الجامعية، ويكون ذلك بحر اختياراتهم وعن اقتناع باش نجنبوهم الوقوع في الاختيار الوحيد اللي تيقون أمامهم كيمثل في الكليات المفتوحة كملاذ أخير، ولوبدون اقتناع والي كيادي طبعا إلى الاكتظاظ في الجامعات والهدر الجامعي.

السيد الوزير، إن الحصول على البكالوريا هي فرصة لتحقيق المستقبل وتملك أسبابه بالنسبة للشباب، وهي فرصة لإعدادهم وتأهيلهم كراسمال بشري صالح لمواكبة المشاريع والبرامج التنموية والاستثمارية وطنيا ودوليا وجهويا، وسد الخصاص النوعي والكمي في

النائبة السيدة حنان أتركين:

السيد الوزير، أثار انتباهنا إدراج أسماء إحدى الشخصيات التي لا ترقى إلى مستوى الاقتداء أو الاحتذاء بها من طرف الناشئة فيما يتعلق بمضامين إحدى الاختبارات الجهوية المتعلقة بالمستوى السادس ابتدائي. السيد الوزير، ألم يحن الوقت لوضع حد لمثل هاته التجاوزات؟ لأنه إذا استمرينا على نفس المنوال ربما في السنوات القليلة القادمة، سنجد أسماء كذلك لما يعرف بالمؤثرين أو صناع محتوى التفاهة على مواقع التواصل الاجتماعي في شي مضامين اختبارات أبنائنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، هل من تعقيب إضافي آخر؟ تفضلوا السيد الوزير في حدود ما تبقى من الوقت.

السيد شكيب بنموسى، وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

أولا نؤكد بأن الامتحانات هي من اختصاص واحد اللجن التي هي مختصة، كإين توجيه عام ديال الوزارة حسب المناهج التي هي مستعملة. ولكن ما كاينش تدخل مباشر في كل الامتحانات، وهذا كل سنة في آخر السنة تنديرو واحد الوقفة تأملية التي تساعدنا باش الامتحانات ديال السنة المقبلة يكونوا أحسن؛

ثانيا بغيت نأكد بأن هناك واحد المجهود الذي تيدار فيما يخص التوجيه، احنا عندنا واحد المستشارين في التوجيه الذي العدد ديالهم رفعناه باش يواكب التلاميذ في إخبار على كل المسالك وعلى كل الإمكانيات ما بعد البكالوريا؛

ثالثا بغيت نأكد بأن تاريخ الامتحانات راه حددناه بتنسيق مع المؤسسات ديال التعليم العالي حتى يكون تكافؤ الفرص، وحتى يتمكنوا كل التلاميذ ما بعد الدورة الاستدراكية التي بغاو يتسجلوا فهاذ الامتحانات يمكن يتمكنوا من ذلك؛

وأخيرا بغيت نأكد بأن راه تنحاولو كل ما يمكن باش يكون واحد المجهود فيما يخص المواكبة النفسية ديال التلاميذ، من طبيعة الحال هذا تيساعد باش في نفس الوقت نحافظو على تكافؤ الفرص، نحافظو على القيم، ونحاربوا الغش، ولكن في حدود تبقى معقولة لأن خاص التلاميذ يوجود أنفسهم ويعتبروا بأن هاذ العملية هي داخل ممثلة بواحد العملية عادية ديال المنظومة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على حسن مساهمتكم في هذه الجلسة، وننتقل إلى قطاع العدل مرحبا السيد الوزير. إذن السؤال الموالي هو سؤال رقم 15 عن الحضانة وبعض الإشكاليات المرتبطة بها، للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

ضمان تكافؤ الفرص بين كافة المترشحين والمترشحات؛ تعبئة الموارد البشرية والمادية اللازمة لإنجاح هذه المحطة المهمة التي لا تقل أهميتها عن الدورة العادية لامتحانات البكالوريا؛ التنسيق مع كافة المتدخلين والسلطات العمومية والجماعات الترابية من أجل توفير الشروط الأمنية واللوجستية لإنجاح هذه الدورة في أحسن الأحوال، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد النائب.

النائب السيد عبد الرحيم اوطاس:**شكرا السيد الوزير،**

ما يمكن لينا إلا نهنئو الوزارة ديالكم على هاذ المجهودات التي خلالت البكالوريا دوز في ظروف عادية، المسألة الثانية هو ما يمكن لينا إلا نشكرو جميع المتدخلين التي دعموكم فهاذ العملية. ولكن ما يمكنش ما نشيروش لبعض الحويجات التي شابوا هاذ العملية ديال الدورة الأولى، نبدأو بعمليات الغش التي للأسف أصبحت كيطبعو معاها الطلبة وربما حتى بعض أولياء التلاميذ كيطبعو مع هاذ المسألة، وبالتالي كنظن أن الوزارة من المسؤولية ديالها أنها تقوم بحملات تحسيسية مهمة ليس في صفوف التلاميذ فقط، ولكن في صفوف جميع المتدخلين بما فيهم أولياء التلاميذ، لأن هذا عندو عواقب وخيمة من بعد كنشوفو إما طلبة على مستوى الجامعة ولا كنشوفو متخرجين التي كياخذو مسؤوليات كيكون المستوى ديالهم ضعيف، أو ربما كيكونو حتى على المستوى الأخلاقي بعض المسائل التي لا تمت للعمل، احنا كنهضرو على ظاهرة الفساد والرشوة إلى آخره، ربما هاذ المنبع ديال الغش راه كيحي من هنا؛

المسألة الثانية التي بغيت نشير لها السيد الوزير، وضروري نهضرو عليها هو دوك الوليدات احنا عرفنا أنه وقعوا 2 حالات ديال الانتحار، فالواكبة النفسية ديال التلاميذ احنا كنشوفو المنظومة التعليمية الأنجلوساكسونية مكتفطرش فهاذ المعطى هذا، وبالتالي كتلقى أن كاين الناس التي كياكبوا التلاميذ لا في خلال الامتحانات ولا ربما كاع قبل؛

والمسألة الثالثة والأخيرة التي بغيت نشير لها، هو أنه في كل سنة كنبقوا نهضرو على التصحيح وكاين مشاكل ديال التصحيح والأوراق إلى آخره، فبالثاني أنتما هضرتو على أنه دابا كاينة الرقمنة وكاين ربما حتى الذكاء الاصطناعي، فبالثاني كنظن هاذ الشي ما خصناش نبقاو نسمعوه بزاف، وخاص دآر جميع الإمكانيات المادية...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، شكرا. هل من تعقيب إضافي؟ تفضلوا السيدة النائبة.

النائبة السيدة فاتن الغالي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

تطرح الحضانة في الحالات التي يتم فيها الطلاق بين الزوجين، العديد من الإشكاليات المؤرقة خاصة بالنسبة للطفل المحضون الذي يكون ضحيته، ويحرم من مجموعة من حقوقه. من ضمنها على سبيل الذكر: حرمانه وتقييده من التنقل أو السفر خارج أرض الوطن، الذي يكون في غالب الأحيان مرتبط بصعوبات إعداد الوثائق الإدارية، وتعنت ورفض الطليق تقديمه للموافقة على ذلك، وأشير بذلك المشاكل التي تعاني منها نساء المهجر. ناهيك عن الإشكاليات الأخرى تتعلق بموضوع الحضانة التي لا يسع المجال لبسطها جميعها، تدعونا من أجل التفكير الجماعي بخصوصها وإيجاد الحلول والبدائل التي من شأنها ضمان حق الطفل المحضون في حياة مستقرة، وكذا ضمان حقوق الأبوين. لذلك، نسألكم السيد الوزير المحترم، عن رؤيتكم حيال موضوع الحضانة، باعتبارها آلية قانونية تضمن حياة مستقرة للطفل المحضون وللإشكاليات المتعلقة التي باتت تعترضها، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير.

السيد عبد اللطيف وهي، وزير العدل:

مساء الخير،

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيدة النائبة المحترمة،

موضوع الحضانة يثير مشاكل كبرى، خاصة وهي مرتبطة بالطفل، مرتبطة بالمرأة ومرتبطة بالرجل. الوضع القانوني الحالي فيه واحد الحيف بالنسبة للمرأة، وكاين مجموعة نتاج الإجراءات كتطرق قضية السفر، قضية النقل المدرسي مجموعة تاع الإجراءات. وأنا كاع نقول ليك بصراحة السيدة النائبة، تعفيني من هاذ السؤال لن أجيب، لن أجيب لأن الموضوع كان موضوع مدونة وكاين نقاش الموضوع بين يدي جلالة الملك، وجلالة الملك كما تعلمون أحال الملف على المجلس العلمي، واجب التحفظ يفرض عليا ألا أعطيك الحلول لأن هذا الموضوع كان موضوع هاديك اللجنة، وبناء عليه عفني حتى يصدر جلالة الملك، قراره وأنداك سنرى وسنناقش في المجال التشريعي في مجال كذا، ولكن تفاءلي خيرا فمن جلالته، لا يأتي إلا الخير، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، تفضلوا السيدة النائبة.

النائبة السيدة فاتن الغالي:

شكرا السيد الوزير،

احنا عندنا ثقة كبيرة في صاحب الجلالة نصره الله، واحنا بغينا نبينو للنساء اللي كتعاني من هاذ المشاكل بأن الوزارة وأن الدولة كتفكر فيهم، وأنه غادي نحاولو نوجدو يعني حلول لهاذ المشاكل إن شاء الله. ولكن أنا كذلك بما أنه من مغاربة العالم، كنت باغية نشير إلى أنه هاذ المشكل أترحق على مغاربة العالم النساء بالخصوص، اللي كيعانيو من هاذ المشكل ديال الحضانة، ما كتلقاش الأب باش يعطيها l'autorisation باش تاخذ la carte nationale للإين ديالها، اللي كيأدي أنه ما ياخذش le passeport، وما يمكنش ياخذ أوراق الإقامة. ولذلك، الأم أشنو كتضطر، كتضطر أنه تعطي الحق للدولة الأجنبية أنه يتبني الطفل، وهذا مشكل كبير اللي غادي يلقاوه في المستقبل، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم أيضا، هل من تعقيب إضافي؟ إذن أعتقد السيد الوزير لا تعقيب. إذن السؤال الموالي عن حماية الرأي العام الوطني من الأخبار الزائفة، للسيدات والسادة النواب المحترمين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضلوا السيدة النائبة.

النائبة السيدة سومية قديري:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

نسألكم عن الإجراءات المتخذة لمواجهة الأخبار الزائفة وحماية المواطنين من آثارها؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير.

السيد عبد اللطيف وهي، وزير العدل:

أنا أتفق معك بأنه هاذ المشكل ديال الأخبار الزائفة طرح إشكال كبير، هو موضوع القانون الجنائي الذي هو موجود الآن في المناقشة بين يدي السيد رئيس الحكومة، وناقشناه وسيكون بين أيديكم أتمنى أن يكون في أقرب الأجل بعد أن ينهي السيد رئيس الحكومة ملاحظاته، وأنداك سنناقشه وإذا كان عندكم تعديلات، أو ملاحظات أو إضافات لحماية الحياة الخصوصية ديال المواطن أو المواطنة نحن هذا ما يهمننا بالأساس. عندنا الاتفاقية الدولية اللي صادقنا عليها في 2018، هي اتفاقية بودابست إلى غيرها من القوانين خاصة القانون رقم 09.08، الآن ما بقاش المشكل ديال الأخبار الزائفة، دابا المشكل القريب اللي

السيد الوزير، لا بد من الرجوع إلى مكارم الأخلاق إذا أردنا أن ننقد هذه الأمة كما قال الشاعر: «إنما الأمم الأخلاق ما بقيت، فإن هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا»، شكرنا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم أيضا، هل من تعقيب إضافي؟ انتهى التوقيت السيد الوزير. إذن السؤال الموالي هو سؤال عن الخصاص في عدد القضاة ببلادنا للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضلوا السيد النائب، الصوت.

النائب السيد ادريس الشرايبي:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الجلسة:

رقم 17؟ نعم، تفضلوا، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد ادريس الشرايبي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة المحترمون،

السيد الوزير،

لا يخفى على أحد العمل الجيد الذي نكتفون به سيادتكم على رأس الوزارة الذي أنتم كتشرفو عليها. السيد الوزير، هاذ الشي كيتجلى في عدد من تحيين القوانين والمساطر أيضا في إنشاء محاكم على صعيد التراب الوطني، وهاذ الشي السيد الوزير كيتحسب لك. لكن السيد الرئيس، كايين مشكل كبير على غرار ما يقع في بعض الوزارات الأخرى هو المشكل ديال الموارد البشرية، هاذ الموارد اللي فعلا هناك خصاص لا بالنسبة للقضاة، لا بالنسبة للملحقين القضائيين اللي اليوم هاذ الشي غادي يتراكم كون غيتحلومحاكم جداد، كايين بعض الإخوان اللي غيمشيو للتقاعد، فإذا ن خاص نلقاوحل السيد الوزير، باش نفكوهاذ الشي. اليوم الأمانة العامة ديال المجلس الأعلى للقضاء، كتقول بأن هذا الخصاص نتاع 235 قاضي، وهاذ العدد، بحال اللي قلت غادي يتراكم غادي يتزاد السيد الوزير، فبغينا نعرفو شنو هما الإجراءات اللي أنتما غتقوموها من أجل تجاوز هاذ مشكل ديال الخصاص؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير.

السيد عبد اللطيف وهي، وزير العدل:

هو المشكل ديال القضاة هو هذا، عندنا خصاص، ما كنكروهش،

غادي يجيكم هو الذكاء الاصطناعي، غادي تشوف راسك كتقول واحد الهضرة ماشي انت اللي قلتها، غتشوف راسك درتي واحد التصريح ماشي انت اللي درتيه، والخطر في الأمر أن هذا الموضوع ستعاون فيه أثناء الانتخابات. غادي يجيبوك كتقول شي هضرة تشتم الدين ولا تشتم شي جهة، والمواطنين ما تيفرقوش بين الحقيقة والذكاء الاصطناعي، أنا نعطيكم كنموذج في الولايات المتحدة الأمريكية دارو لجنة واقفين على هذا الموضوع، حتى لا يؤثر على الانتخابات ورغم ذلك راه هناك تهديدات بذلك. لذلك احنا عندنا ندوة شهر 9 حول الذكاء الاصطناعي والتأطير القانوني له، أتمنى أن نصدر قانون قبل الانتخابات الجاية لتنظم هذا الذكاء الاصطناعي باش ما يأتش على مسارنا الديمقراطي ومسارنا الانتخابي.

أما الأخبار الزائفة فستضل جريمة، وسنهتم شخصيا بأن تكون في القانون الجنائي المقبل، وهي كايينة déjà في القانون الجنائي المقبل، ولكن سنتعاون كلنا باش نديرو أقصى ما يمكن من العقوبات في استعمال هاذ الشي ديال وسائل التواصل الجديدة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيدة النائبة.

النائبة السيدة سومية قديري:

السيد الوزير،

إن نشر الأخبار الزائفة والكاذبة، والتشهير، وعرض حياة المواطنين الخاصة على وسائل التواصل الاجتماعي من طرف أشخاص لا دين لهم ولا ضمير لهم، يقتاتون على لحم إخوانهم من أجل أغراض مالية بخسة، لهو عمل إجرامي بكل ما تحمل الكلمة من معنى، إذ يؤدي حرفيا وحتما إلى تخريب حياة المواطن الذي قد يقدم على الانتحار، وتخريب الأسرة التي قد تشتت بفعل الطلاق وتشريد الأطفال، بالتالي هدم المجتمع بأسره. إذ نعلم أن المشرع المغربي سن عدة قوانين لمواجهة هذه الظاهرة من حبس وغرامة إلى غير ذلك، ولكن السيد الوزير، هناك أمور مهمة يجب التركيز عليها من قبيل تسهيل الولوج الفوري ومساعدة المواطن المتضرر من أجل تقديم شكايته، والتعامل معها بالجدية والسرعة الكافية للحد من انتشار الأخبار الزائفة قبل فوات الأوان؛

وثانيا الضرب بيد من حديد إذا تبث الأمر، على كل من سولت له نفسه الدنيئة استغلال أشخاص وتعريض أبنائهم وأسرههم إلى ضغوطات نفسية لا تحمد عقباه؛

وثالثا وهو الأهم، تحسيس الشباب الناشئ بخطورة هذه الأفعال، وحثهم على الرجوع ولو نسبيا إلى التقاليد والقيم وحسن الأخلاق التي تربي عليها مغاربة الأجيال السابقة. وهنا يأتي دور الإعلام في التوعية والتحسيس، بدل المشاركة من طرف بعض الإعلاميين، سامحهم الله، في تنامي هذه الظاهرة.

السيد رئيس الجلسة:

إذن سؤال عن تسريع تنفيذ الأحكام القضائية بمختلف محاكم المملكة، للسيدات والسادة النواب المحترمين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية، تفضلوا السيد النائب، مع الاعتذار، شكرا.

النائب السيد عبد الإله الإدريسي البوزيدي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

يكتسي تنفيذ الأحكام الصادرة لفائدة الدولة وأشخاص القانون العام، أهمية بالغة في مرحلة جديدة تتميز بإرساء دعائم السلطة القضائية المستقلة. غير أن بعض الأحكام القضائية وللأسف، لا زالت تعرف تأخيرا في التنفيذ. لذا، نسألكم السيد الوزير المحترم، عن التدابير المتخذة من أجل الإسراع بتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة عن محاكم المملكة؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير.

السيد عبد اللطيف وهي، وزير العدل:

هاذ قضية التنفيذ باقي طارحة إشكال قانوني، واش عندنا في الوزارة ولا عند السلطة القضائية، ما زال تتدحرج لأن هناك السلطة ديال القاضي في البت في إجراءات التنفيذ، وهناك السلطة الإدارية ديال كاتب الضبط باش يتبع إجراءات التنفيذ. ولكن ما غندخلش معاك في التفاصيل نعطيك الأرقام. مجموع الملفات التي خاصها تنفذ في مواجهة الدولة: 14.307 دالملفات؛ الملفات المنفذة: 5458 بنسبة 38%؛ في طور التنفيذ: 7072 أي 49%؛ المبالغ المالية المنفذة: 19 مليون درهم. المؤسسات المعنية: الجماعات الترابية: 2478 حكم، المؤسسات والمقاولات العمومية: 5153 ملف؛ مصالح الدولة: 6708. المحكمة إذن نعطيك دابا بالأقاليم، باش تعرفو كل واحد أشنو عندو: المحاكم الإدارية بفاس: 818 ملف التي تنفذ بـ 120 مليون درهم؛ المحكمة الإدارية بأكادير: 424 ملف بمبلغ حوالي 40 مليون درهم؛ المحكمة الإدارية بالدار البيضاء: 420 ملف بمبلغ حوالي 49 مليون درهم؛ المحكمة الإدارية بالرباط: 1666 ملف بمبلغ حوالي 631 مليون درهم؛ المحكمة الإدارية بمراكش: 858 ملف بمبلغ حوالي 92 مليون درهم؛ المحكمة الإدارية بمكناس: 152 ملف بمبلغ حوالي 8 دالمليون ديال الدرهم؛ والمحكمة الإدارية بوجدة: 960 ملف بـ 79 مليون درهم. هاذ الشي التي خلصت الدولة، ولكن راه ما زال تيتسالو للدولة الفلوس، ما زال خاصنا نفذو أحكام.

على كل، عندنا نتصور فهاذ الموضوع غاذي نطرحوه على مجلس

كنحاولو دابا بغينا نفتحو محاكم ما عندنا قضاة. تنضطرو باش ناخرو فتح هذه المحاكم لأن ما عندنا قضاة. من 2018 نعطيك الأرقام 2018 الفوج 43: 140 منصب تدار، 2020: 150 منصب، جينا احنا في 2021-2022 أول مجموعة درنا 250 منصب، وفي 2022: 250 منصب هي 500 منصب، زائد في 2023 درنا 300 منصب هي 800 منصب، معناه فهاذ 4 سنوات درنا 1090 منصب قاضي. أكثر من هكا، درنا فقط سنة في التكوين ماشي سنتين باش نربحو الوقت وندخلو القضاة، ورفعنا من سن تقاعد القضاة إلى 75 سنة، معنى القاضي يبقى شاد القضية حتى يوصل للسنة ديال 75 سنة، لأن كينضج، كيتكون، كيتبث أكثر، تيكون شيع من... ومن هذالك الشي كولو، فزدنا هاذ القضية ديال 75 سنة باش تسهل الأمور، والآن الحمد لله، راه احنا غاديين وتنتمى أنه نوقفو هاذ الخصاص اللي عندنا، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد ادريس الشرايبي:

شكرا السيد الوزير،

فعلا هاذ الأرقام الي قلتي كينة، من غير بعض الإشارات فالיום المحكمة ديال النقض تحتاج إلى 17 قاضي، محكمة الاستئناف في الدار البيضاء إلى 12 قاضي، محكمة الاستئناف في الرباط إلى 9 ديال القضاة. فأیضا النقطة ديال التكوين واش سنة كافية باش يكملوا القضاة التكوين ديالهم سؤال يطرح، وكنتمنناو إن شاء الله، يكون الجواب هو كافية. كينة نقطة أخرى بالنسبة كنظنوبأن كاین بعض القضايا اليوم الي هي بسيطة، والي قبيل هضرتي على الذكاء الاصطناعي فيمكن اليوم نستخدمو هاذ النوع من طرق العمل باش هاذ القضايا الصغيرة الي اليوم كتراكم في المحاكم وكتعطلو العمل ديال القضاء باش نفكوها، وشكر السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

هل من تعقيب إضافي آخر؟ السيد الوزير، تفضلوا السيد الوزير.

السيد عبد اللطيف وهي، وزير العدل:

غير هاذ القضية واش تكفي سنة؟ راه القاضي درس 4 سنوات في كلية الحقوق عاد كيحي، القانون الجديد فيه الماستر، القانون حيث كان عندي في الوزارة كنت داير غير الإجازة، ودابا الماستر إضافة إلى ذلك على أنه كيدوز سنة غير باش يتعلم لبعض تقنيات القضاء، ومن بعد كيتعين داخل المحكمة وكيدخل للهيئة الثلاثية الي فيها 3 القضاة، تيكونو 2 قدام وهو، باش كيتعلم الممارسة، لأنه راه باش يتعلم القاضي ماشي غيقرا القانون الي قراه في الكلية، خاصو الممارسة ويتعلم فيها، هذالك الشي علاش قلنا سنة والباقي يكملوه في المحاكم، شكرا.

النائبة السيدة مليكة لحيان:

شكرا السيد الوزير على المجهودات التي كتنقوموها، أنا عندي شنو عملتو في الإسراع ديال الأحكام دالمغاربة دالعالم؟ راه عارفين المشكل المدة، بعاد كيجيو 3 دالسيمينات 4 في العام، إذن هاذ المشكل هذا خاصنا نفكوه، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

هل من تعقيب إضافي آخر؟ تفضلوا السيد الوزير.

السيد عبد اللطيف وهي، وزير العدل:

مغاربة العالم واش تنفذت الأحكام؟ واش القضايا اللي عندهم؟ واش الوقت؟ واش كيجيو؟ هاذ الشي عندنا احنا لجنة متبعة هاذ الموضوع في كل محكمة محكمة متكلفة بمغاربة العالم باش كنسرعو الملفات الخاصة. ولكن حينما تكون ملفات عادية خصهم يخضعو للشروط ديال المحاكمة العادلة وقانون المسطرة المدنية، ما يمكنش نعطيهم شي امتياز لأنه الأطراف تتساوى أمام القضاء. ولكن في بعض القضايا اللي كتهم حياتهم الشخصية بحال الحالة المدنية، بحال تسجيل عقد الزواج بحال هذا تنسهلو الأمور.

فعلا كايين انحرافات في التنفيذ، لأن اللي كينفذ تينفذ لواحد أو واحد ما كينفذلوش، وكايين كذلك بعض الملاحظات على بعض الأحكام القضائية الصادرة فيما يخص التعويضات اللي كتعطى في القضايا ديال الدولة، في بعض الأحيان الدولة تحضر في 40% فقط من الملفات التي تروج ضد الدولة في المحاكم الإدارية، 40% فقط، 60% بعض الأحيان ما كيكونش لها لا محامي ولا اللي كيحضر. دابا الآن غادي نجيبو واحد الاقتراحات غادي نجيبو واحد القرار للبرلمان نقولوليكم وخا قالوا ليا ما تقولوش غادي نقولو، وهو أنه تنفكرو باش نديرو في المحاكم الإدارية النيابة العامة، ياك النيابة العامة تدافع عن الدولة؟ ياك تدافع عن المجتمع؟ وهاذو فلوس المجتمع وهادي فلوس الدولة، شنو بغييتي؟ وتبع الملفات وتكون هناك الأحكام حضورية وغادي نمشيو فهاذ الإتجاه. هذا نقاش الآن غادي ينطلق، احنا وجدنا التصور ديالنا جلسنا مع السادة المستشارين دياولي والسادة المديرين، ودرنا تصور غادي نشوفو الرأي ديال المؤسسات القضائية والرأي ديال المؤسسات الإدارية، ولكن إيلا كانت النيابة العامة في المحكمة الإدارية ستدافع عن المصالح المادية للدولة كما كتدافع في الجنعي وفي الجنائي، إيلا شافت شي حاجة ضارة بالدولة وتدافع على المجتمع، كذلك في المحاكم الإدارية ستقوم بهذا الدور وقريبا سيصلكم، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، السؤال رقم 20 هو سؤال آني عن التدابير المتخذة للتدبير العقلاني للمحجوزات، للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضلوا السيد النائب واعمر.

الحكومة، وإيلا بغيتو نجيبوه للجنة، نجيبوه للجنة غير كتهياؤه الآن باش نعالجوهاذ المشكل هذا، وراه عندك في الوثيقة اللي أعطيتك هاذ الأرقام هادي باش تأكد منها، شكرا السيد النائب المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد عبد الإله الإدريسي البوزيدي:

شكرا السيد الوزير،

السيد الوزير، أنتم ذكرتونا الأرقام والأرقام هي أرقام مهمة جدا، وهذا كياكد الإيمان ديالكم القوي بإشكالية تنفيذ الأحكام القضائية، اللي كيدعوكم اليوم إلى جعل هاذ التحدي في صلب إصلاح منظومة العدالة، ليس فقط على مستوى حتى مستوى توسيع اختصاصات مؤسسة قاضي التنفيذ كما جاء في مشروع قانون المسطرة المدنية، ولكن أيضا أساسا السيد الوزير، اتخاذ التدابير الموائية والكفيلة بإلزام جميع الأطراف المعنية بالتنفيذ على تجاوز جميع العراقيل، لتمكين المتقاضين أصحاب الحق في تنفيذ الأحكام الصادرة لصالحهم بالسرعة المطلوبة، بما يضمن ترسيخ دولة الحق والقانون، وتحفيز الاستثمار حتى لا تفقد الأحكام مصداقيتها وقوتها القانونية، ما دام تنفيذ الأحكام يبقى أسى مقاصد العدالة. ومدى قدرتها على انصاف المظلوم، واسترجاع حقوقه كاملة، وزرع الثقة والاطمئنان في القضاء بعيدا عن أي بطة أو تأخير، ما دامت قيمة الأحكام تقاس بالسرعة في تنفيذها، وريح رهان إصلاح شامل لمنظومة العدالة في إطار مبادئ الحكامة، والنجاعة والفعالية المطلوبة، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

هل من تعقيب إضافي؟ تفضلوا السيدة النائبة تفضل.

النائبة السيدة خديجة والباشا:

السيد الرئيس،

احنا في العصر اللي كنشجعو فيه الاستثمار، وجبنا قانون التحكيم وla médiation conventionnelle. بالفعل كايينة أحكام نفذت، ولكن كايين وراء هاذ الأرقام كايين ملفات في التنفيذ في 2019 وما تنفذاتش، وملفات في 2022 و2023 وتنفذات، هذا هو الإشكال السيد الوزير. احنا ملّي كتكون عندنا شي صفقة راه بالمقابل ديالها تيكونوا les fonds ديالها، كيفاش أن هاذ الصفقة كتكون تنجزات وles fonds ديالها فين مشاو؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيدة النائبة.

النائب السيد عبد الرحيم واعمرو:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيرين المحترمين،

زميلاتي زملائي النواب المحترمين،

السيد الوزير المحترم، التدبير ديال المحجوزات كيطرح تحديات كبيرة، الأمر الذي يستدعي التفكير في طرق عقلانية للتدبير ديال هاذ باش تدبر بشكل أمثل. من هذا المنطلق السيد الوزير، نساثلكم عن الإجراءات المتخذة قصد تدبير المحجوزات بطرق عقلانية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير.

السيد عبد اللطيف وهي، وزير العدل:

احنا حيث تنحجزو على شي حاجة كنخليوها في sous-sol ديال المحكمة، كنساوها، كتخط تما الموطور ولا بشكليط كيمشي، السيارة كتديرها فشي مرآب مشات، هاذ الشي اللي أعطى الله. كاين بعض الأحيان كنبيعو شي حاجة، بعض الأحيان راه كاين جل الأحيان هاذوك المحجوزات ما كانشوفوهاش ولا كيجيك في المحضر: «وحيث وجدنا لديه ساعة من معدن أصفر»، ما عرفناش واش النحاس ولا الذهب، ما كنعرفوش لذاك الشي. دابا الآن وصلنا لواحد الحل وناقشنا مع وزارة المالية احنا كندخلو معاها، وهو غنديرو وكالة وطنية لبيع المصادرات والمحجوزات، دابا غادي تولى هاذ الوكالة مؤسسة رسمية كتكلف بهاذ الشي، نخرجو ذاك الشي من المحاكم، حجزتي صادرتي وأعطيتها هي تكلف، وأنداك السيارة من حيث كتحجز عليها وكتدبرها للمرآب، كندوز عليها 10 سنين باش القاضي يصدر الأمر في الآخر، باش يحكم محكمة النقض، كيبي كيلقاها إما كتدوب بالشمس إما كيكونو باعوا لها البنوات، باعوا لها كلشي ما بقى فيها ما يتشاف. في حين لو كان باعوها النهار الأول بواحد الثمن موضوعي وخابو الفلوس حتى إيلا قالت المحكمة يسترجعو تسترجع الفلوس. فهاذ الوكالة هي موضوع مناقشة الآن وستصدر بقانون، احنا الآن مع وزارة المالية للمسات الأخيرة وغادي تجيكم وغادي تحل المشكل ديال هاذ كاع المصادرات والمحجوزات، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد عبد الرحيم واعمرو:

شكرا السيد الوزير على الشجاعة وعلى الصراحة ديا لكم، وبالطبع كذلك نشكركم على المجهودات الجبارة اللي قمتو بها منذ توليكم على رأس هاذ القطاع المهم. احنا السيد الوزير، كنتكلمو على المحجوزات بصفة عامة وبصفة خاصة بالطبع المحجوزات اللي كتمشي في إطار ارتكاب بعض الجرائم، مثلا كيف قتلو المسائل الجنائية كنمشيو لشي محكمة الاستئناف كنلقاو la cave ديالها عامر، مشينا للمسائل الجنحية ارتكاب ديال الجرائم الجنحية كتكون كذلك في المآرب ديال المحاكم الابتدائية، كتلقى حواسيب، سيارات إلى آخره... كنشكروكم على هاذ الجواب في الواقع المقنع والشافى اللي جيتوبه، وكذلك نشكركم على جيتوبواحد النص مزيان في المراجعة ديال قانون المسطرة المدنية، التوجه ديال الوزارة ديا لكم في إعادة النظر في الحكامة ديال الإجراءات المتعلقة بهاذ الموضوع، جيتوبه بواحد الإشارة من خلال إحداث مؤسسة كيف قتلو أو مؤسسات، شكرا لكم السيد الوزير على ما تقومون به على رأس الوزارة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، هل من تعقيب إضافي؟ السيد الوزير. إذن السؤالان المواليان آنيان أيضا ويحملان رقمي 21، 22 يتناولان موضوع أوضاع أطر الطب الشرعي، السؤال الأول للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضلوا السيدة النائبة.

النائبة السيدة قلوب فيطخ:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

عدد الأطباء الشرعيين ببلادنا لا يتجاوز 13 طبيبا يشتغلون في المدن الكبرى من المملكة، في المقابل نلمس تزايدا مضطردا في معدلات الجريمة. الطب الشرعي السيد الوزير، ليس بمجرد تخصص عادي بقدر ما هو يدخل ضمن مقومات الدولة الاجتماعية، إذ يساهم في تكريس ضمانات المحاكمة العادلة إعمالا لحقوق الضحايا والدفاع، وكذلك المتهمين على حد سواء، لما يوفره من معطيات تقنية وأدلة تساعد القضاء الجنائي في تكوين قناعته قبل صدور الأحكام. إلا أن القطاع يعاني من مجموعة من المشاكل أهمها ضعف الموارد البشرية، وكذلك ضعف التعويضات المخصصة لهؤلاء الأطباء، والتي هي في مجملها تعويضات هزيلة لا ترقى إلى حجم المسؤوليات الملقاة على عاتقهم، كذلك ضعف على مستوى اللوجستيك، وعدم وجود إطار تنظيمي ينظم هذا القطاع. سبق للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن رفع توصياته بهذا الخصوص، وكذلك الأمر تفاعلت المؤسسة التشريعية إيجابا وأحدثت مهمة استطلاعية للوقوف على وضعية الطب الشرعي ببلادنا، وعلى مستوى الوزارة نحن أكيدون السيد الوزير، أن الوزارة

تاريخ هاذ المرسوم باش نعاود نخرجو واحد 158 ولا 160 طبيب شرعي. هذا كيكلفنا ماليا احنا كنخلصو وكيخصنا نعبأو الطاقات البشرية باش يكون لينا في كل مكان، في كل محكمة، في كل عمالة يكون لينا واحد الطبيب شرعي اللي يولي بيت لنا في الناس شكون اللي مات بشكل طبيعى وشكون اللي مماتش بشكل غير طبيعى وشكون إلى آخره وهادي في الحقيقة.

المشكل الكبير اللي كاين، والمصيبة الكبيرة اللي كاينة، هما في القانون المنظم للمصاريف القضائية إيلا درتي تشريح فيها 100 درهم، شكون الطبيب اللي غيخلي النهار كامل الوقت دياالو وجالس يشرح في واحد الجثة وتعطيه 100 درهم، اسمح لينا خويا 100 درهم هي اللي كينص عليها القانون، والإدارة كتقول ليك أن القانون كيفرض عليها 100 درهم ما يمكنش نتجاوزها، عاوتاني صوبنا هاذ القانون صيفطناه لوزارة المالية راه احنا كنداكرو معاهم باش نديرو واحد التعويضات مهمة باش ينوضو الأطباء يديرو هاذ المسألة هادي، راه شي كيتعلق فشي فلخر كتخرج لفلوس راه ما كتمشي في حتى شي بلاصة، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، تفضلوا السيدة النائبة في إطار التعقيب.

النائبة السيدة خديجة والباشا:

شكرا السيد الوزير على جهودكم المستمرة في المحاولة للتصدي لهاذ النقص ديال الأطباء فهاذ المجال، احنا كنعرفو هاذ الأطباء ما يمكنش تكون عندنا إيلا ما عندناش عندنا نقص في العدالة. السيد الوزير، بالفعل كاينة مجهودات جاء القانون، جاء المرسوم الأخير، جات مسألة ديال التصديقات السيد الوزير، ولكن السيد الوزير، بالنسبة للتصديقات للناس اللي حصلو على ديك الشواهد سنة 2004 تصديقات أن القرار السيد الوزير، كان فقط موقع من طرفكم، هاذ الأطباء السيد الرئيس، رفض l'ordre باش يسجلهم، وبالتالي ما عندهم الصفة القانونية؛

مسألة أخرى السيد الوزير، بالنسبة للتكوينات اللي غيخضعو لها الأطباء العامون والأطباء ديال مكاتب حفظ الصحة بالجماعات، بحيث أن التسجيل السيد الوزير، كاين جوج ديال التكوينات في طب الأحياء والموتى، الغريب أن اللي دارالتكوين في الأحياء ما عندوش الحق يديرو في الموتى، هذا إشكال في حد ذاته السيد الوزير، وبالتالي احنا بغينا هادي مرحلة بالفعل راها انتقالية، الطب الشرعي السيد الرئيس، ما كاينش واحد السيد الوزير، ما كاينش واحد التحفيزات كبيرة 100 درهم بالنسبة لتشريح الجثة، 150 الجثة المعفنة، الجزار السيد الوزير في العيد قطع اللحم بـ 300 درهم يعني هنا كيفاش أننا غنفدو نحفرو هاذ الناس على أنهم يديرو هاذ الاختصاص، وبالتالي خاصنا تحفيزات معنوية، وتحفيزات مادية، خاص الأجور ديال هاذ الأطباء تكون عالية

وأعية تمام الوعي بالإكراهات التي يعاني منها قطاع الطب الشرعي في بلادنا. لذا، نسائلكم عن الإجراءات والتدابير التي تعتزمون اتخاذها لتعزيز جاذبية القطاع، والتهوض بأوضاع الأطباء الشرعيين؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك أيضا على التزامك بالوقت، السؤال الثاني للسيدات والسادة النواب المحترمين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، تفضلوا السيدة النائبة.

النائبة السيدة خديجة والباشا:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

عن الإجراءات والتدابير للرفع من عدد وتحسين أوضاع وظروف الأطباء الشرعيين ببلادنا؟

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير.

السيد عبد اللطيف وهي، وزير العدل:

شكرا بعدا السيدات النائبتين،

السيد الرئيس،

قليل كيعرف بأن التقارير الدولية أشارت إلى أن المغرب عندو مشكل كبير في الأطباء الشرعيين، وحوسبنا على هذا الموضوع سواء في جنيف أو غير جنيف، إضافة إلى ذلك التقرير اللي صدر من النيابة العامة الأول ولا الثاني كلهم كينصو على أن هناك أزمة كبيرة في التشريح، علاش التشريح؟ لأن الواحد تيموت تبتان عليه أثار جريمة ولا ما كنعرفوش أسباب الموت، كيخصو يتدار تشريح باش يعرفو واش كاين جريمة ولا مكايينش جريمة. المغرب فيه 13 طبيب شرعي، اشتغلت الوزارة على هاذ الموضوع واستطاعت توصل لـ 24 طبيب شرعي، ولكن رغم ذلك ضعيف هاذ الشيء، درنا واحد المرسوم بمقتضاه غادي نديرو واحد التكوين لمجموعة من الأطباء مع اتفاق مع الجامعة باش يليو أطباء شرعيين بناء على واحد التكوين كيكون عندهم، واحنا تكلفنا باش نعطي التعويضات لهاذ الجامعة اللي غادي ديرهاذ التكوين. وهكذا في مجال الطب الشرعي والأموات درنا 95 تكوين في مجال الطب الشرعي وصلنا لـ 95 طبيب شرعي، ثم وفي المجموع كلو بعد هاذ العمل المضني ديال أنه درنا مرسوم واتصلنا مع وزارة الصحة، واتصلنا مع وزير الداخلية، واتصلنا مع القطاع الخاص قلنا لهم اعطيونا الأطباء اللي بغا يديرو هاذ التخصص هذا، وفعلا جاو وصلنا لـ 158 طبيب شرعي الآن، ورغم ذلك من 13 لـ 158 طلبت المسؤولين في الإدارة أنهم نمددو في

يلغي ذلك المرسوم المحكمة الإدارية إيلًا بغات تلغيه. إضافة إلى ذلك أنا كمسؤول على الإدارة القضائية كتبت للسيد الرئيس المنتدب السيد الوكيل العام، ننقل ليه هاذ الناس هاذو اللي درنا لهم التكوين، تؤخذ بعين الاعتبار قضائيا، هاذ التقارير دياهم، ساليما. راه كان قبل كتلقى فهاذ المؤسسات فهاذ العمالات طبيب، طب عام، هو اللي كيدير هاذ العملية، أما دابا درنا لهم التكوين، تقبل تقاريرهم لأنه خطير الدور ديال الطبيب الشرعي، راه الطبيب الشرعي هو اللي كيقول كايئة جريمة ولا ما كيناش جريمة، كايئة جريمة شي واحد غيمشي للحبس، ما كيناش جريمة حتى واحد ما غيمشي للحبس، فقط يدير هاذ التقرير، يقول راه اطلعت وكذا كذا بان ليا أن هناك الضرب ولا كذا هو تيقول لك غير واش كايين الفعل ولا ما كايين، ما كيقول شكون، ولكن غير كيقولها خص شي واحد يمشي للحبس، ما عرفت شكون، لهذا متحمس لهذا الموضوع لأنه يمكن يمشي شي واحد للحبس لأن ما كينش الطبيب الشرعي اللي غادي يقول لنا راه ما كينش جريمة قتل، ديك المرة جابوا شي واحد على جريمة قتل لقينا الرجل اللي تضرب جاتو سكتة قلبية قبل ما يتضرب، بمعنى ضرب ميت، حيث تمارس المحاماة كتشوف العجب. لذلك، احنا بغينا باش.. إيلًا هاذوك الأطباء تاع l'ordre ما عاجهم هذا الموضوع هذا، خاص الأطباء الآخرين يمشي للمحكمة الإدارية يطالبوا بحقوقهم لأنه كايين المرسوم، وطبعا غادي ناقشو آنذاك أمام المحكمة الإدارية.

أما بالنسبة للإدارة القضائية، سأطلب اعتماد التقارير ديال هاذ الناس هاذو أمام المحاكم، لأن ما يمكنش نخليو أولاد المغاربة عايشين في الشك، راه خاصكم تعرفو حيث كتكون شي واحد وقع لو شي حاجة ودارو لو التشريح، راه العائلات تنتقم فيما بعضها، أوتتصارع مع بعضها. من حيث تخرج الطب الشرعي تيقول لك أودي راه ما كينش القتل راه موت ديال الله، كل شي كيدر وكيمشي لدارو، إيلًا كان شوية دالشك تيبقى 30 عام وهادوك راه قتولي بآ وهذوك قتوليا مي، وهذوك قتلو ليا، كتدخل فهاذ المسألة هادي.

بالنسبة للتعويضات راه قلت لك احنا راه جالسين كناقشو فهاذ الموضوع، ولكن خصنا نستمر باش نديروها للأطباء الشرعيين ونستمر فيها، ما درناش، علاش ما درناش أطباء الشرعيين ديال الحياة وديال الموت لأن هذا اختصاص، داك الشي علاش درنا أطباء إما دالحياة إما ديال الموت، وباش نديرو هاذ العملية وباش نديرو هاذ العملية، باش ما نزاحموش الأطباء المتخصصين نتاع الحياة تكون طب شرعي تبيان ليه واش الجريمة تقطعت لو يدو، تدارت لو شي حاجة، سبحان الله، في مجال الجريمة إيلًا ما عندوش وسائل علمية حديثة، راه ما يمكن لناش نوصلو للمتهمين ولا نوصلو للمجرمين، غادي نبدأو غير كنفكرو، ما بقى عندي وقت، ياك؟

السيد الوزير، لأن ما كيقومو به مهم جدا على جميع المراحل، وخاص شي آخر السيد الوزير، هو أن تكون واحد الإستراتيجية واضحة وطنية في هذا القطاع الحيوي، مع التنسيق الحكومي بين مختلف الفاعلين في الطب الشرعي، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

هل من تعقيب إضافي آخر؟ تفضلوا السيد النائب بريجة تفضلوا.

النائب السيد أحمد بريجة:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

تعاني مدينة الدار البيضاء من مشاكل خطيرة في مسألة الطب الشرعي، نعطيك مثال السيد الوزير المحترم، لبارح عندنا 19 جثة تتطلب تشريح بأمر من النيابة العامة، والطبيب اللي غدير la permanence ما كينش في طنجة، تدخلات السيد الوالي مشكور المسؤولين المحليين باش كيحي طبيب من طنجة باش كيدير التشريح ديال 19 جثة، وهذه الوضعية خطيرة وخطيرة جدا، وخاصة الجانب النفسي من عند العائلات اللي كتسنى تما راه عندنا واحد المندبة كبيرة ولا بد من تدخل الحكومة السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، تفضلوا السيد النائب، تفضلوا.

النائب السيد عبد الفتاح اهل مكي:

في نفس السياق المرتبط بأطر الأطباء الشرعيين، أحيطكم علما بأن جهة الداخلة-وادي الذهب لا تتوفر على الطب الشرعي وهي بوابة المغرب نحو إفريقيا، وأقرب نقطة لها مدينة أكادير التي تبعد 1350 كيلومتر، وهو ما يصعب من الاستفادة من خدمات الطب المتخصص، ويؤخر نتائج البحث ويرفع التكاليف على الأسر والإدارة. وبالتالي نطالب بسرعة تعيين مختصين في الطب الشرعي وفي إطار عدالة مجالية بين الجهات. شكرا السيد الوزير، حقيقة كان الجواب دياك كافي وفهمنا لأنه المغرب كلو فيه غير 13 طبيب شرعي، حقيقة شي حاجة الي.. ما شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير.

السيد عبد اللطيف وهي وزير العدل:

إيلًا رفضوا لهم l'ordre des médecins، إيلًا رفضوا l'ordre des médecins يسجلوهم يمشي للمحكمة الإدارية، عندهم المرسوم،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على حسن مساهمتكم في هذه الجلسة، وننتقل الآن إلى القطاع المكلف بالعلاقات مع البرلمان، تفضلوا السيد الوزير، إذن السؤال عن إصدار مدونة الحياة الجموعية، للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة.

النائب السيد عبد الرحيم بوعزة:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

عن إصدار مدونة جامعة مانعة شاملة لكل النصوص المنظمة للحقل الجموعي ببلادنا نسألكم؟

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير.

السيد مصطفى بايتاس الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السيد النائب المحترم،

شكرا على طرحكم هذا السؤال المتعلق بالمجتمع المدني والحياة الجموعية، كما هو معلوم الوزارة أطلقت إستراتيجية جديدة، إستراتيجية النسيج والتي تضم من بين يعني الأسس هاذ الموضوع ديال إصدار مدونة للحياة الجموعية. لكن لا بد في البداية أن نتفق بأن القوانين المؤطرة للحياة الجموعية ماشي كلها قوانين يعني فيها فقط الشق المرتبط بالحياة الجموعية ونعطي مثال، هناك يعني مقتضيات مهمة جدا موجودة في القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية وكهم المجتمع المدني، لكن هذا لا يمنع بأنه الرصيد المتوفر الآن في بلادنا من الترسانة القانونية هو رصيد مهم، فيه القوانين التنظيمية بحال القانون التنظيمي المتعلق بالملتزمات وبالعرائض، أيضا هناك قوانين أخرى جديدة مهمة هي المرتبطة بالتطوع التعاقيدي، بالإضافة إلى جملة من القوانين اللي كنتعارفو عليها في بلادنا والمعروفة منذ زمان وفي طبيعتها طبعا الحق في تأسيس الجمعيات. لكن جميع هذه القوانين الآن في مدونة خاصة يحتاج بعض من الوقت كيفما قلت نظرا للتقاطعات اللي كاينة مع جملة من القوانين، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد النائب في إطار التعقيب.

النائب السيد عبد الرحيم بوعزة:

شكرا السيد الوزير،

فعلا كنتعارفو بأن النسيج الجموعي الوطني عرف واحد التطور ملموس، ومن خلال دراسة أنجزتها وزارة الداخلية كيتبين الارتفاع ديال عدد الجمعيات ببلادنا من 40.000 إلى ما يزيد على 116.000 وهاذ الدراسة اللي صدرت سنة 2014. مناسبة كذلك للتأكيد على أن هاذ التطور اللي عرفو النسيج الجموعي ببلادنا هو يعني نتيجة ديال التطور الحقوقي في بلادنا، ونتيجة للممارسة الديمقراطية والجموعية ببلادنا، وهذا كنجيو عليه يعني من هاذ المنبر مختلف الجمعيات الفاعلة. كنتعارفو بأن هاذ الجمعيات قامت بأدوار مهمة نيابة عن الدولة، خصوصا فيما يتعلق بالنقل المدرسي بمجموعة من الخدمات اللي كتقوم بها بلاصة الدولة.

من هنا السيد الوزير المحترم، لا بد من إصدار أو من يعني تجميع هاذ النصوص هاذي رغم أنها كيما قتلوا أنها متفرقة ما بين ظهير الحريات العامة ديال 58 وما بين النصوص أو القوانين التنظيمية ديال الجماعات الترابية، وكذلك كنتامسو بإيجاد أو خلق منصة وطنية اللي كتسهل الولوج للمعلومة المتعلقة بالجمعيات، سواء من طرف الفاعلين الجموعيين أو من طرف السلطات اللي مختصة. هاذ المبادرة هاذي رغم الصعوبة ديالها السيد الوزير المحترم، إلا أننا لنا اليقين التام فهاذ الحكومة أنها غادي تسرع بإيجاد شي صيغة اللي ممكن نتوافقو عليها جميعا باش نحاولو ما أمكن نجمعوهاذ النصوص هاذي في مدونة واحدة اللي كيسهل كذلك أن نتبادلوا التجارب الجموعية...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، هل من تعقيب إضافي؟ تفضلوا السيد الوزير في حدود ما تبقى من الوقت أو لا انتهى الوقت السيد الوزير، انتهى الوقت. إذن السؤال الموالي هو سؤال عن تتبع ومراقبة تنفيذ اتفاقيات الشراكة بين القطاعات الحكومية والجمعيات، للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضلوا السيد النائب الإدريسي.

النائب السيد صالح الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس،

والحمد على سلامتك على سلامتك السيد الرئيس، السيد الوزير المحترم، نسألكم عن تتبع مراقبة تنفيذ الدعم العمومي المقدم للجمعيات في أحد أهم الآليات لضمان تحقيق الأهداف المتوخاة من الدعم، وتتبع حقيقة الخدمات المنجزة. وبناء عليه، نسألكم عن الإجراءات والتدابير المتخذة في تتبع ومراقبة التنفيذ اتفاقيات الشراكة بين القطاعات العمومية المانحة والجمعيات، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير.

السيد مصطفى بابتاس الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة،
المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس،

بما أن السؤالين من نفس الفريق فريق الأصالة المعاصرة نستغل باش نتفاعل مع السؤال الأول، هاذ الشي كل شي اللي قلتي السيد النائب تتقوم به الوزارة، أولا الدليل المرجعي ديال هاذ كلها هات الترسانة القانونية موجود، والبوابة الوطنية للمجتمع المدني حتى هي موجودة. فهاذ الشي كلشي يمكن الاطلاع عليه بسهولة، ونبغي نشكرك على الإشادة ديالك بالمجتمع المدني لأنه بالفعل يقوم بأدوار مهمة جدا.

السيد النائب بعجالة، الدعم العمومي الموجه لجمعيات المجتمع المدني برسم سنوات 2019، 2020، 2021 بلغ 12 مليار ديال الدرهم، هذا رقم مهم تيعكس الانخراط القوي لبلادنا فهاذ الورش هذا ديال تمثين وتدعيم الأدوار ديال المجتمع المدني عموما.

الآن العملية منظمة بمنشور، متفق معاك أن الأوان باش نرفعو من التأطير القانوني لهاد الموضوع ديال الدعم العمومي عبر مرسوم، وهذا هو اللي كتشتغل عليه الوزارة طبعا بشراكة مع المتدخلين كلهم اللي معنيين بالموضوع ديال المجتمع المدني. هاد المرسوم هذا غادي يمكنا من أننا نوحدها للولوج للدعم العمومي عبر مساطر واضحة عبر بوابة وطنية واضحة، ونعطيو إمكانيات أكبر للتتبع ديال الدعم العمومي، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد صالح الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس،

ما فيها شك السيد الوزير على أن المجتمع المدني على أنه شريك في مجموعة من الأمور التنموية، وساهم في العديد من المجالات التربوية والثقافية والرياضية وغيرها، وكيساهم أيضا في تنزيل بعض السياسات العمومية وتقييمها، وبعد رافعة ديال التنمية المستدامة. وهو اللي كييجل القطاعات الحكومية كتعطي أهمية للنهوض بالأوضاع ديال المجتمع المدني، ودعم القدرات والمواكبة والتسيير لولوج الدعم العمومي.

هنا السيد الوزير كتبغيو:

- تتبع وتقييم موضوع الشراكات بالمجتمع المدني والهيئات المانحة؛
- حرص القطاعات الوزارية على اعتماد مساطر موحدة لإضفاء

الشفافية على عمليات التقديم؛

- تتبع الدعم المالي الممنوح؛

- تحيين الترسانة القانونية المؤطرة لعمل الجمعيات؛

- وضع قواعد تنظيمية للشراكة بالجمعيات والدولة؛

- إحداث السجل الوطني للجمعيات؛

- إحداث آلية للتنسيق بين مختلف القطاعات الوزارية لتتبع المجتمع المدني على أساس النتائج؛

- مراقبة الحسابات السنوية للجمعيات المستفيدة اعتماد جدولة زمنية لتنفيذ المشاريع.

وفي الأخير السيد الوزير المحترم ما عندنا شك على أنكم، إن شاء الله، عندكم القدرة باش تنزلوها الأمور كاملة، شكر السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، هل من تعقيب إضافي؟ تفضل السيد النائب.

النائب السيد الزبير حبيدي:

نثمن عاليا السيد الوزير المجهودات اللي كتقوم بها أنت والحكومة، ولكن نطلبو الانفتاح على بعض الجمعيات التي تنشط في المناطق النائية، وأخص بالذكر إقليم السمارة على غرار جمعية تصفية الكلي هذه جمعية اللي توجد في وضعية صعبة. وفي الأخير عندنا يقين أنك السيد الوزير اللي تقوم بالواجب، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

هل من تعقيب إضافي آخر؟ تفضل السيد الوزير. تفضل لا باقي، كاين تعقيب اضافي لذلك، كاين تعقيب اضافي؟ لا لا تفضلوا السيد الوزير.

السيد مصطفى بابتاس الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة،
المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس،

طبعا الكلام اللي قالوه السيدين النائبتين المحترمتين تياكد كيفما قلت سابقا بأنه بالفعل المجتمع المدني تيقوم بأدوار كبيرة، وهاد الأدوار هادي كتوصل يعني لمستويات كبيرة تقوم بها يعني الدولة عادة. وهذا أولا تيعكس كيفما قلت الدينامية بالمجتمع المدني عموما في مجمل الأقاليم بالملكة، وبالأخص في الأقاليم الجنوبية اللي تكلمتو عليها، وهاد المرسوم الآن الجديد اللي تكلمت عليه بالإضافة للبوابة الوطنية للشراكة، كلها الهدف منها هو أنه نسهلو من الولوج للدعم العمومي، والدعم العمومي ما يكونش فقط يعني يتعرف بالطرق

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد النائب في إطار التعقيب.

النائب السيد اسماعيل الزيتوني:**السيد الوزير،**

نشتم العمل الذي تقومون به من أجل الرقي بالنسيج الجمعوي، إلا أن المجتمع المدني المغربي لا يزال بحاجة إلى المزيد من الجهود لتوفير بيئة قانونية وتنظيمية ومؤسسية تتناسب وحجم طموحات ومطالب الجمعيات، لمواصلة عملها ومشاركتها التطوعية المواطنة في مجال التنمية المستدامة والدبلوماسية الموازية. كلنا شهود أن مختلف مكونات المجتمع المدني انخرطت في دعم الإجراءات التي اتخذتها السلطات العمومية لمواجهة الظروف الصعبة إبان جائحة كورونا بروح من المسؤولية والوطنية العالية، وبمبادرات تطوعية فعالة لمواجهة الآثار السلبية لهذا الوباء.

لذلك، نعتقد أنه حان الوقت لتحسين المنظومة القانونية والتنظيمية المتعلقة بالشراكة بين القطاع العام والجمعيات، واعتماد المخطط المحاسباتي المبسط لفائدتها، انسجاما مع دستور المملكة. كما نناشدكم إلى تعميم التكوينات التي سبق أن أطلقتتموها، والمتعلقة بتكوين المكونين في مجال الديمقراطية التشاركية حتى يتم نقل المعارف المحصل عليها إلى الجمعيات بكافة ربوع المملكة، فهذا البرنامج من شأنه إحداث دينامية جموعية على مستوى كل الجهات، ومن شأنه تحفيز مختلف المتدخلين المعنيين للانخراط في تعزيز قدرات وخبرات جمعيات المجتمع المدني، وتيسير مشاركتها في تدبير الشأن العام مما يساهم في تثمين مسار البناء الديمقراطي بالبلاد بصفة عامة والديمقراطية التشاركية بصفة خاصة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم أيضا، هل من تعقيب إضافي؟ تفضل السيد النائب الفرار تفضلوا.

النائب السيد العياشي الفرار:**السيد الرئيس،****السيد الوزير،**

ربما أنه تاريخ المملكة كيحطينا أننا كنجتاجوللعمل الجمعوي وربما في لحظات الشدة، جائحة كورونا وزلزال الحوز، أعطانا درس بأنه كانوا الجمعيات حاضرين وكانوا جزء من الحل وهزوا الثقل، وتحملوا مع المغاربة وتحملوا مع المتضررين الأزمة والمحنة وكانوا جزء من الحل. إذن ما بغيناش تكون الجمعيات والفاعل الجمعوي المحلي عجلة سكور أو عجلة احتياط حتى تكون الأزمة، بغينا يتم إدماج واستدماج الفاعل

الكلاسيكية المعروفة، ولكن عبر الإنترنت التي يفسح المجال أكثر لكل هذه الجمعيات أينما وجدت، وطبعا تدخل في شراكات واضحة مع الدولة، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم أيضا، السؤال الموالي هو سؤال عن تعزيز قدرات الجمعيات، للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد اسماعيل الزيتوني:**شكرا السيد الرئيس،****السيد الوزير،**

ما هي الإجراءات التي تعتزم وزارتك الموقرة القيام بها لتعزيز قدرات الجمعيات؟

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

**السيد مصطفى بايتاس الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة،
المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:****شكرا السيد النائب المحترم،**

طبعا شكرا للفريق المحترم، بالفعل هذا الموضوع ديال تعزيز قدرات المجتمع المدني هو موضوع مهم، والي الحكومة والوزارة يعني منكبته عليه بشكل كبير. لكن في الحقيقة احنا ما كنعملوش شي حاجة اللي جديدة، كل ما نقوم به هو أننا كنعملو شراكات عبر كمنطلق واحد الطلبات والعروض مفتوحة من هي الجمعيات التي تريد الاستفادة من التكوين؟ ثم من هي الجمعيات التي تريد أن تنجز التكوين؟ فكخوليو الجمعيات اللي عندها خبرة، عندنا تجربة، عندها واحد القدرة كبيرة في تدبير الملفات ديال الترافع في قضايا معينة، وصلات لواحد المستوى ديال التشبيك معين وعندها القدرة أنها تكون هي تؤطر وتساهم. فبالثالي كنخلقو هاد الفضاءات طبعا معنا شركاء سواء الوزارات اللي معانا كشريكة أو لا مؤسسات كتكون مؤسسات خاصة تساهم خاصة المانحين الدوليين، وتنعملو هاد بدينا في فاس، مكناس احنا الآن مشينا للدار البيضاء، كلميم، سوس وغادي نبقاو نمشيو فهاد الاتجاه هذا التدريجي باش نوحدهو هاد العمل على الصعيد الوطني. الهدف هو أن من يستفيد من التكوين من هاد الجمعيات الكبيرة، يعمل تكوين لجمعيات أخرى في أفق أنها تكون عندنا أقطاب جهوية للمجتمع المدني اللي تكون هي القادرة على أنها تساهم طبعا في إطار من الحرية والاستقلالية للمجتمع المدني، لا نجبر أحدا ولكن نتلقى هذه الطلبات ونساهم جميعا في خلق هاذ الظروف ديال رفع القدرات، شكرا.

السيد مصطفى بايتاس الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

بالفعل هي الحصيلة الرقابية على مستوى الأسئلة الكتابية هي متميزة وكبيرة، وغنقدم بالأرقام:

-فهاد الولاية التشريعية منذ افتتاح البرلمان إلى الآن، توصلت الحكومة ب: 22.106 سؤال كتابي، أجابت عن 15.843 بواحد النسبة تتجاوز 70% تقريبا، 71,67 %، ناخذو نفس المرحلة في الولايتين التشريعتين الماضيتين:

- الولاية العاشرة، توصلت الحكومة فقط ب: 15.751 داك الشي اللي جاوبت عليه الحكومة الآن وجاوبت على 8.583 بنسبة جواب ديال 54.49%؛

-الولاية التاسعة : الأسئلة المطروحة 17.264، أجابت الحكومة على 7034 بنسبة ديال 40,72%. أشنا هي الملاحظات؟ ولا أشنا هي الخلاصات؟ عدد كبير جدا من الأسئلة الكتابية خلال هذه الدورة، وعدد كبير من الأجوبة من طرف الحكومة تجاوزت 70%، هذا مؤشر على اشتغال قوي للبرلمان، ومؤشر أيضا على تفاعل أكبر للحكومة مع هذه الأسئلة. شنو اللي مكننا أننا نكونوا فهاد الأرقام هادي:

-أولا- الانخراط القوي للحكومة وتفاعلها مع البرلمان؛

-ثانيا- النظام المعلوماتي اللي كنشتغلوه به، واللي كيخلي كل سؤال يطيح في المنظومة أنه يتوصل به القطاع الحكومي المعني في التو، جميع ما يقع في البرلمان يتم التوصل به بسرعة، هذا هو اللي كيغطينا الإمكانية ديال الاستجابة بشكل أكبر، شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد عبد الرزاق هاشيمي:

شكرا السيد الوزير على معطيات الكافية التي تفضلتم بها، وليس لدينا الشك السيد الوزير من المجهودات التي تقومون بها لرفع تفاعل الحكومة مع وظائف مجلس النواب لا سيما في مجال الأسئلة الكتابية. نحن نقدر السيد الوزير، حجم التفاعل الحكومي مع الأسئلة الشفوية، لأن ذلك مرتبط بإكراهات قانونية وواقعية، لكن على مستوى الأسئلة لا زال هناك هوامش كبيرة للسادة الوزراء للتفاعل مع الأسئلة الكتابية التي لها طبيعة محاسبة.

السيد الوزير المحترم،

نحن في فريق التجمع الوطني للأحرار، نثمن نفس الجدية والنجاعة والفعالية التي منحتموها لعلاقة الحكومة بالبرلمان، باعتباركم ممثل

الجمعي كفاعل حقيقي في بناء التنمية، وفي بناء ما يمكن أن نسميه بشبكات الأمان، شبكات الأمان اليوم اللي كتمزق يوم بعد يوم بفعل الضربات ديال العولمة، وخطابات الأنانية، والبحث عن الحلول الفردية ما يمكن يتحقق إلا باستعادة خطاب التوزيع والتضامن ومحبة الغير، هاد الشي ما يمكن يكون إلا بعمل جمعي فاعل ومندمج، عبر سياسة عمومية تنتصر لمنطق الاستحقاق وليس لمنطق الولاء الحزبي، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، هل من تعقيب إضافي آخر؟ تفضل السيد الوزير.

السيد مصطفى بايتاس الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيدين النائبتين المحترمتين،

المجتمع المدني السيد النائب المحترم، هو انعكاس للمجتمع، والمجتمع انعكاس للمجتمع المدني. وطبعا المجتمع المدني كيقوم بالأدوار ديالو في الرخاء وفي الشدة، لكن يقوم بها بشكل أكبر في الشدة، هذا هو اللي كيخلي أننا نحسو بالأدوار ديالو بشكل قوي في المجتمع. وهاد الشي كل اللي تكلمت عليه يقوم به المجتمع المدني في بلادنا بشكل كبير، اشتغالات يومية، منظومة حماية منظومة القيم، شبكات الأمان اللي تكلمت عليها، التأطير والمواكبة والتتبع فما يمكن فهاد القاعة هادي إلا نكونو مطمئنين ونكونو فخورين بهاد المجهود هذا الكبير اللي كيقوم به المجتمع المدني، واللي بالمناسبة ما كاين حتى شي واحد فشئ موقع يقدر يوريه شنو يعمل، أنا شخصا حينما ألتقي مع هذه الجمعيات خاصة الجمعيات التي تحمل هم تطوير الحياة الجمعية في بلادنا، أكتشف بأن هناك قدرات كبيرة وهناك تصورات واضحة يمكن أن نتبناها جميعا، شكرا السيد النائب.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الموالي هو سؤال أي عن الحصيلة الرقابية بخصوص الأسئلة الكتابية، للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد عبد الرزاق هاشيمي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، نسائلكم حول الحصيلة الرقابية بخصوص الأسئلة الكتابية، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير.

المغرب التي مازال خصها وإما تحسين التغطية ولا ما فيهاش التغطية كاع، فاقمنا بجدد 1800 منطقة وإن شاء الله قريبا غادي يتطلق المخطط الثاني ديال الصبيب العالي والعالي جدا اللي غادي يقوم بتغطية هاد المناطق بدعم من الصندوق الأساسي ديال المواصلات، كاين أيضا التغطية بالأقمار الاصطناعية للدولة تتوفر دعم ديال 2500 في حدود 4000 مستفيد في العام، حنا واعييين باللي باغيين هاد الشي أكثر وبسرعة أكبر ولكن راه حنا خدامين وهاد الشي تيخصوا الوقت.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد الزبير حيدي:

إن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق القروية والجبلية وتقليص الفوارق الاجتماعية والتفاوتات المجالية وضمان تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين بجميع التراب الوطني، يبقى رهينا بالأساس بتأهيل البنيات التحتية الرقمية للصبيب العالي وتوسيع نطاقها لتشمل مختلف مناطق المملكة، حتى تستطيع الساكنة من الولوج لهذه الخدمة وتمكينها من الاستفادة من مختلف الخدمات العمومية الإدارية، منها والصحية والتعليمية والتواصلية بما فيها أساسا البث التلفزيوني والإذاعي ومختلف وسائل التواصل الاجتماعي والهاتف الثابت والنقال، بعدما أصبحت هذه الوسائل ضرورة ملحة في الحياة اليومية للمواطنين وتحسين مستوى عيشهم والرفع من مستوى تكوينهم ووعيهم في مجتمع العلم والمعرفة.

السيد رئيس الجلسة:

هل من تعقيب إضافي؟ لا تعقيب، انتهى التوقيت السيدة الوزيرة، السؤال الموالي هو سؤال عن التكوين المستمر لفائدة موظفي القطاع العام للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد نور الدين قشيل:

شكرا السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة، عن تكوين وتطوير المعارف والكفاءات لدعم قدرات موظفي القطاع العام نسألهم؟

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيدة الوزيرة.

السيدة غيثة مزور الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

السيدات والسادة النواب،

تشكركم على طرح هاد السؤال، لأن التكوين المستمر عندو أهمية

السلطة التنفيذية داخل مجلس البرلمان، ونحرص على تحقيق المزيد من التفاعل تجاه الأسئلة الكتابية التي ترتبط بقضايا محلية للسيدات والسادة النواب، الذين يتطلع المواطنون والمواطنات لمعرفة معطياتهم وتدابير تهم مجالاتهم الترابية. وبالنظر لوتيرة الاشتغال الكبير التي تقومون بها، وعدد الأسئلة الكتابية المرتفعة التي تفاعلت معكم بالمقارنة مع ولاية سابقة، فإننا نطمح معكم السيد الوزير، إلى بلوغ تفاعل الترتيب إلى 100% قبل متم أكتوبر المقبل، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

هل من تعقيب إضافي؟ السيد الوزير، إذن شكرا السيد الوزير على حسن مساهمتكم، وننتقل الآن إلى آخر قطاع مبرمج بجدول أعمالنا القطاع المكلف بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، مرحبا السيدة الوزيرة. السؤالين المواليين ويحملان رقمي عفوا.. السؤال رقم 25، سؤال عن تعميم الاستفادة من وسائل التواصل الحديثة للسيدات والسادة النواب المحترمين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، السؤال رقم 25، تفضل السيد النائب، تفضل السي الزبير.

النائب السيد الزبير حيدي:

السيدة الوزيرة، إن الخصائص الذي تعرفه المناطق النائية فيما يخص وسائل التواصل الحديثة، ندعو للتساؤل عن برنامج عمل الحكومة والإجراءات الموكبة المتخذة لمواجهة هذا الخصائص؟

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيدة الوزيرة.

السيدة غيثة مزور الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

نبغي نشكركم على هاد السؤال، هاد موضوع التغطية هو موضوع عندو أهمية كبيرة بالنسبة للمواطنين وبالنسبة السيدات والسادة النواب، نبغي نقول لكم أن المغرب عندو وحدة من أحسن ثلاثة البنيات التحتية في إفريقيا وحنا مزالين خدامين على هاد الطموح ديالنا أكبر، الطموح ديالنا هو المغاربة كلهم يقدررو يستافدوا من التغطية ديال الإنترنت، فكان البرنامج PNHD1 التغطية ديال الصبيب العالي اللي انطلق اللي كان من 2018 ل 2023 وغطى تقريبا 10740 منطقة خصوصا المناطق النائية القروية والجبلية، هاد المخطط تسالا في سنة 2023 بدعم من الصندوق الأساسي ديال المواصلات، تسالا البرنامج ب 10740 منطقة ولكن بقينا واعييين باللي كاين مناطق أخرى، فمع ANRT ومع السلطات المحلية قمنا بجدد جميع المناطق اللي كاينة في

فقد أصبح من واجب وزارتك أن تضمن ذلك من خلال: أولاً، وضع مخططات التكوين المستمر؛ ثانياً، توفير اعتمادات مالية لتطوير كفاءات الموظفين وخاصة بالعالم القروي الذي يفتقر إلى مدارس ومعاهد قد يلجأون إليها لتأمين مسارهم المهني وتمهيد الطريق لاكتساب معارف جديدة وتطوير قدراتهم، شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد النائب، هل من تعقيب إضافي؟ تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد أحمد بريجة:

شكراً السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة المحترمة،

تعاني الجماعات الترابية من نقص كبير في مجال التكوين، وأخص بالذكر هنا الانتقال إلى كائين ديال التطور الجماعات الترابية من أنماط كلاسيكي إيلاً بغينا ومنهم أنماط ديال تدبير المرافق العمومية إلى أنماط أخرى في إطار الجبهوية المتقدمة، مثلاً ملي كنسمعو مجموعة الجماعات الترابية الشركات الجبهوية المتعددة الخدمات، تقريبا كائين واحد النقص في المعلومة وفي التكوين كبير جداً، باش غادي نواكبو احنا هاذ النظام ولا هاذ المنظومة الجديدة ديال التسيير والجماعات الترابية خاص واحد التكوين أساسي على هاذ المستوى، لأنه مقبلين 15 العام 20 عام غتبدل الأنماط ديال التسيير ديال المرافق العمومية، لذلك لا بد من التكوين ديال الموارد البشرية فهاذ المجال باش تواكب هاذ التطور اللي كتعرفوا الجماعات الترابية.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيدة الوزيرة، الصوت، تفضلوا.

السيدة غيثة مزور الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

أكثر من 720 ألف و500 يوم ديال التكوين اللي كانت أكثر من 84% منها في مصالح اللامركزية، يعني اهتمام كبير وأي مشروع ديال الانتقال الرقمي اللي تنشتغلو عليه ففيه مواكبة لإدارة التغيير، تكوينات الموظفين، فهاذ الشيء واعين به على أنه الأساس ديال الانتقال الرقمي وهو أولاً الموظفين والموارد البشرية والعنصر البشري بصفة عامة.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الموالي هو سؤال عن الحد من انتشار شرائح الهاتف المجبولة الهوية للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضلوا السيد النائب، تفضلوا.

كبيرة باش نقويوا الكفاءات والمهارات ديال الموظفين والموظفين باش يقدروا يسايرو الأوراش الكبرى ويكون تقديم خدمات للمرتفقين اللي هو ذات جودة، هاد الشيء كائين في القانون 54.19 اللي هو بمثابة ميثاق المرافق العمومية اللي كرس الأهمية ديال التكوين المستمر، كائين أيضاً المرسوم رقم 2.05.1366 المتعلق بالتكوين المستمر اللي هو كياسس وتنظم هاد العملية ديال التكوين المستمر، اليوم مختلف الوزارات منخرطة في مجال التكوين المستمر، نعطي شي أرقام، ففي سنة 2022 شفتنا 22 قطاع وزاري وفيهم الموظفين استافدوا من 720 ألف و500 يوم تكوين مقارنة مع فقط 240 ألف يوم تكوين سنة 2020 يعني بين 2020 و2022 تضاعفوا أيام التكوين 3 دالمرات، 84% من هاد التكوينات تهم المصالح اللامركزية مقارنة مع فقط 69% سنة 2020 كائين اهتمام بمجال اللاتمركز وبالمصالح اللامركزية، هاذو تكوينات مختلفة، فيها تكوينات ذات طابع مهني نسبة 77%، تكوينات الدعم أي المتعلقة بالمكتبيات وتدبير الموارد البشرية والتدبير المالي بنسبة 18%، وتكوينات القيادات بنسبة 3%.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد نور الدين قشيل:

شكراً السيدة الوزيرة على جوابكم ونحن نقدر المجهودات التي تقومون بها للنهوض بهذا القطاع، لكن السيدة الوزيرة طريقة تدبير الموارد البشرية في الوظيفة العمومية اليوم باتت متجاوزة خاصة أن العديد من الموظفين يتوفرون على شهادات عليا لكنه في حاجة إلى تطوير كفاءات جديدة تراعي الثورة الرقمية ومفهوم الإدارة الذي يتغير بشكل سريع، فعلى الرغم من صدور مرسوم 2 دجنبر 2005 المتعلق بالتكوين المستمر لموظفي وأعوان الدولة إلا أن هذا المرسوم لا ينص على إلزامية التكوين المستمر ولا يحدد العدد الأدنى من أيام التكوين للموظفين، كما أن التقليل من قيمة هذا المرسوم في تعامل الإدارات يعطي الانطباع وكأن هذا التكوين خضرة فوق الطعام، كما يقال على براء. السيدة الوزيرة بلادنا شرعت في الانتقال الرقمي والاقتصاد الأخضر اللذان يتطلبان مواكبة كبيرة وكفاءة عالية في مجال التكنولوجيا الحديثة وهو ما بات يستوجب تثمين التكوين المستمر وتعزيزه وأخص بالذكر هنا موظفي الجماعات الترابية الذين يتعذر عليهم الانخراط في هذا العالم نظراً لعدم توفر مدارس ومعاهد بالعالم القروي وضعف صبيب الأنترنت في حال أرادوا التكوين عن بعد، كما أصبح من اللازم التفكير في حلول واقعية وفعالة لإعادة التأهيل للأجراء الحاليين على إثر اختفاء بعض المهن التي ابتلعها التكنولوجيا وإعداد تكوينات ملائمة لمواكبة متطلبات سوق الشغل فيما يخص المهن الجديدة المحدث في إطار الجيل ال أخضر، ومن هذا المنبر، السيدة الوزيرة، وبما أن المنظومات الحديثة للوظيفة العمومية تركز الكفاءة كحق للموظف

النائب السيد عبد الله طابع:

شكرا السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة المحترمة،

عن الإجراءات المتخذة للحد من انتشار شرائح الهاتف المجهول الهوية نسائلك؟

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيدة الوزيرة.

السيدة غيثة مزور الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومةالمكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

السيدات والسادة النواب المحترمين،

نشكركم، نوضح لكم حول الإطار القانوني الذي تباشره هذا الموضوع، فأني شخص إذا كان شخص ذاتي أو معنوي يمكن لو يستفيد بناء على الطلب ديالو من الاشتراك في الخدمات التي تيقدموها متعهدي الشبكات العامة للمواصلات ذلك الشيء طبقا لمقتضيات المادة 23 من القانون 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات، متعهدوا الشبكات هما ملزمين اليوم باش يحددوا الهوية ديال الزبناء ديالهم اللي انخرطوا عبر الموزعين البائعين أو الأعوان التجاريين، خاص كل زبون يكون موضوع ديال التعريف، وأمام ظهور بعض الممارسات التي كتحص تداول وتوزيع بطاقات هاتفية مجهولة الهوية، اتخذت الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات ANRT مجموعة من التدابير من أهمها إصدار قرار يتعلق بتحديد هوية المشتركين في الخدمة المتنقلة، بموجب هاذ القرار فالمتعهدين ملزمين باش يحددوا قاعدة ديال البيانات ديال كل carte SIM خاص يكون رقم المشترك خاصوا يكون ACTIVE، خاص يكون فيه معلومات متعلقة بالاسم واللقب ديال صاحب الاشتراك، رقم بطاقة الهوية ديالو وتاريخ إبرام الاشتراك، عندهم 3 شهور باش يكونوا عندهم هاذ المعلومات، إيلا ما توفرش على هاذ المعلومات ف3 شهور فهما مجبرين باش يوقفوا هاذ البطاقة وهاذ الرقم، واليوم جميع المتعهدين منخرطين بقوة فهاذ الموضوع.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد عبد الله طابع:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة على المعطيات والأرقام الذي تقدمتم بها بخصوص انتشار شرائح الهاتف المجهول الهوية، طبعا جوابكم يحمل بعض عناصر الاطمئنان حول منظومتنا الاتصالية، لكن السيدة الوزيرة المحترمة رغم قرار الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات القاضي

بالزام الشركات الفاعلة في حقل الاتصالات بالمغرب إلغاء شرائح الهواتف المجهولة الهوية، إلا أنها لازالت رهن الخدمة، رغم مضي سنوات على القرار، هذه الشرائح تشكل خطرا على منظومتنا الأمنية، حيث تسهل جرائم النصب والاحتيال، لذلك أن الأوان لاستئصال ما تبقى من هذه الشرائح ضمانا للشفافية والأمن، كما تعلمين السيدة الوزيرة المحترمة، لم يعد هناك مجالا لوجود هواتف خارج القانون، ولا يمكن ضبط أصحابها، والخطر في الأمر أن عدم أسمية أرقام الهاتف يجعل المسؤولية تقع على مجهول، وهو ما قد يمس بمراكز القانون والحقوق الدستورية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

هل من تعقيب إضافي؟ لا تعقيب، تفضلوا السيدة الوزيرة في حدود ما تبقى من الوقت.

السيدة غيثة مزور الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

راه كايئة مواكبة مع هاذ المتعهدين اللي عاد فهاذ الأسابيع اللي دازوا تم توقيف واحد العدد كبير ديال الأرقام المجهولة، وهاذ الشيء راه كايين تتبع فعندنا أجهزة أمنية قوية في المغرب تبتبعوا هاذ الموضوع، فما عندك علاش تخاف منه.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال رقم 28 هو سؤال عن التأخر في تنزيل الجيل الخامس من الأنترنت ببلادنا، للسيدات والسادة عفوا، السؤال رقم 29 عفوا أيضا، السؤال رقم 30 هو سؤال آني عن استفادة أيتام الموظفة المتوفاة من المعاش للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضلوا السيدة النائبة.

النائبة السيدة نادية بزندقة:

شكرا السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة، في الجلسة ديال 29 يناير 2024 كنا توجهنا ليكم بسؤال بخصوص الوضعية ديال الاستفادة ديال أبناء وذوي حقوق الموظفة المتوفاة من المعاش ديالها، جاوبتونا السيدة الوزيرة إنما باقي بعض اللبس، وباقي بعض الغموض في ما يخص هاذ الوضعية الاجتماعية، كنطلبوكم اليوم السيدة الوزيرة بمزيد من التوضيحات إيلا تفضلتوا، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

هل من تعقيب إضافي، لا تعقيب، تفضلوا السيدة الوزيرة، انتهى الوقت السيدة الوزيرة، إذن ننتقل إلى آخر سؤالين مدرجين وهما السؤال رقم 31 و32 لهما وحدة الموضوع، وهو الحوار الاجتماعي، السؤال الأول للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضلوا السيدة النائبة.

النائبة السيدة الهام الساقى:

السيدة الوزيرة، نسأل عن الخطوات المتخذة من أجل تفعيل الاتفاق المنبثق عن الحوار الاجتماعي؟

السيد رئيس الجلسة:

ليس بعد السيدة الوزيرة، السؤال الموالي للسيدات والسادة النواب المحترمين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضلوا السيدة النائبة.

النائبة السيدة سميرة حجازي:

شكرا، تنويرا للرأي العام الوطني بخصوص تنفيذ مخرجات الحوار الاجتماعي على أرض الواقع، ما هي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في هذا الشأن؟

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيدة الوزيرة.

السيدة غيثة مزور الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

شكرا السيدات والسادة النواب على هاذ السؤال والاهتمام بالحوار الاجتماعي، فالحكومة تعتبر على أنه الحوار الاجتماعي هو الفضاء الأمثل باش ندرسوا القضايا التي تهم المواطنين، فالحوار راه شفتيو كان الحوار، الاتفاق ديال 30 أبريل 2022، وكان تم إصدار 3 ديال النصوص التشريعية و12 مرسوم اللي تمت الصياغة ديالو، وجميع مراحل المصادقة في 4 أشهر فقط، يعني في 30 أبريل وقعنا، في شتنبر كان كل شي صادر في الجريدة الرسمية لتفعيل ذاك الاتفاق، كين أيضا الاتفاق ديال 29 أبريل 2024، اللي عاد داز، وفي المجلس الحكومي الخميس المنصرم قدمت أكثر من 30 مشروع مرسوم لتفعيل مقتضيات هاذ الاتفاق، أشنوكانو فيهم هاذ مشاريع المراسيم؟ أنها الزيادة الصافية للأجور ديال 1000 درهم لأكثر من مليون و127 ألف موظف، غتصرف 500 درهم فهاذ شهر يوليو اللي احنا فيه، و500 درهم الأخرى غادي تصرف في يوليو 2025، الاتفاق الاجتماعي قال أيضا على أنه غادي تكون تخفيض ديال الضريبة على الدخل، وانطلاقا من يناير 2025،

السيدة غيثة مزور الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

السادة النواب، نشكر السيدة النائبة على هاذ السؤال، فبالطبع كين واحد، كين واحد اللبس لأنه في الحقيقة، راهم أيتام الموظفة، تيساتفدوا بنفس الطريقة كأيتام الموظف الرجل، نفس التاريخ، نفس النسبة، ونفس الشروط تطبق بالتفصيل، ونزيد نفصل، فبالنسبة للأيتام فيهم تيساتفدوا ابتداء من تاريخ الوفاة ديال الأم ديالهم، النسبة هي 50% من معاش التقاعد، وتتوصل هاذ النسبة حتى ل100% إيلا كان الأب توفي ولا إيلا سقط حقو في المعاش مثلا عاود تزوج وتحكم عليه بعقوبة جنائية، شكون هما الأطفال اللي تيساتفدو؟ تيساتفدوا هاذ الشي كين في الفصل 34 من القانون 011.71 خاصوا يكون ما مزوج، أقل من 16 سنة، ولا أقل من 21 سنة إيلا كان مازال تيقرا، والأطفال اللي هم أولاد اللي هما في وضعية إعاقة فيهم تيساتفدوا مدى الحياة، بالإضافة للمعاش فأيتام الموظفة والزوج ديالها تيساتفدوا من رصيد الوفاة وهو واحد المبلغ مالي اللي تيتأدى من الميزانية العامة للدولة للمساندة ديالهم في هاذ المصايب الجلل، هاذ المبلغ تيساوي أجرة سنة كاملة معفية من الضريبة على الدخل، يعني إيلا شي موظفة توفات فالأيتام والزوج ديالها بالإضافة للمعاش تيخذ واحد الرصيد دالوفاة اللي هو القيمة ديالو هي سنة كاملة الأجرة معفية من الضريبة تتعطى لهم دفعة واحدة باش تساندهم فهاذ المصايب وهو نفس المبلغ اللي تيتأدى في حالة وفاة الموظف الرجل.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيدة النائبة في إطار التعقيب.

النائبة السيدة نادية بزندفة:

شكرا السيدة الوزيرة، والتأكيد ديالنا على هاذ السؤال أكيد راه باش أننا نوروا الرأي العام، لأنه كين العديد من المغالطات بخصوص هاذ الموضوع هذا، اليوم أكدتوا لينا السيدة الوزيرة أنه فعلا ما كينش ميزما بين الاستفادة ديال من المعاش ديال الموظفة أو الموظف سواء بالنسبة لأبنائهم أو لذوي حقوقهم. الملاحظة فقط اللي كينة السيدة الوزيرة واللي بغيت نثير انتباهكم ليها هي مثلا فاش الموظفة تتوفي فالزوج ديالها كيستافد بشرط أنه يكون حتى يفوت سن التقاعد، ياك السيدة الوزيرة، هنايا كنشوفوا أنه إيلا كانوا الأطفال باقين صغار، وخلينا نتسنى أنه الأب حتى يوصل لسن ديال التقاعد، فماشى هاذك التاريخ هو اللي الأب اللي محتاج لهذا المعاش ديال الزوجة ديالو باش ممكن أنه يعاون في التربية وفي التطبيب وفي التمدريس ديال وليداتو، السيدة الوزيرة كنتمنى أنهم بهاذ المناسبة، أنه يكون تحيين ديال نظام ديال المعاشات المدنية باش ممكن أنه نعم السيدة الوزيرة. فعلا راه غادي نقد ندير مبادرة تشريعية مقترح قانون باش ممكن أننا نجودوا هاذ النص القانوني، وشكرا لكم مرة أخرى.

كاملة، ولكن السنة الثالثة سيكون فيها نصف الأجرة فقط، طويلة الأمد كذلك في إطار 5 سنوات كيستافدوا فقط في 3 سنوات يعني من الأجرة كاملة، ولكن في السنتين الأخيرتين من نصف الأجرة فقط، ومن خلالكم السيدة الوزيرة، وأخيرا كي لا ننسى يعني نرجو ونشدد يعني كنشدوا من الحكومة ومن الوزارة الوصية على القطاع الصحي كذلك من التفاعل بشكل إيجابي والتسريع بتنزيل ما جاء في اتفاق الحوار الحكومي، الحوار الاجتماعي مع الحكومة والنيابات الممثلة لقطاع الصحة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيدة النائبة في إطار التعقيب.

النائبة السيدة سميرة حجازي:

السيد الوزيرة، لا يمكننا إلا أن ننوه بالجهود المبذولة من طرف الحكومة لنشيد بمخرجات الحوار الاجتماعي وأجرائها رغم الصعوبات المطروحة، لتؤكد من جديد مدى التزامها بمأسسة الحوار الاجتماعي، وجعله ليس فقط فرصة للنقاش حول الملفات الاجتماعية العالقة، بل وأيضا مدخلا لتحسين القدرة الشرائية للطبقة العاملة في القطاعين العام والخاص، وتمكينها من مواجهة ما تعرفه تكاليف المعيشة من زيادات، خاصة فيما يتعلق بالمواد الأساسية الواسعة الاستهلاك، رغم الإجراءات المتخذة للتخفيف من آثارها، وما يتطلب ذلك من ضرورة مواصلة الحوار الاجتماعي لدعم الطبقة الوسطى، وبعض الفئات التي لا زالت تنتظر دورها من أجل تحسين وضعيتها الإدارية والمالية في إطار تكافؤ الفرص، إلى جانب إعادة النظر في الضريبة على الدخل من أجل تحقيق عدالة جبائية، انسجاما مع مضامين القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي وتوصيات تقرير المجلس الأعلى للحسابات الأخير، بما ينعكس إيجابا على الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين والمواطنات مع إعادة النظر في النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية من أجل ضمان عدالة أجرية تقوم على الاستحقاق والمردودية بعيدا عن المنظور القطاعي والفئوي، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

هل من تعقيب إضافي؟ تفضلوا السيدة الوزيرة في حدود ما تبقى من الوقت

السيدة غيثة مزور الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

كاين فيها أيضا تخفيض الضريبة على الدخل هاد الشي غادي يدخل في حيز التنفيذ مع يناير 2025 مع قانون المالية وأيضا هاد المواضيع الأخرى دائما على الحوار كاين المأسسة ديالو فهو مستمر لتدارس جميع المواضيع.

علاش يناير 2025؟ مع قانون المالية ديال 2025 إن شاء الله تخفيض الضريبة على الدخل، هاد الشي غادي يعطي زيادة تقريبا ديال 400 درهم للموظفين في الأجر ديالهم يعني تقريبا 1400 درهم اللي غادي تزد بالنسبة الموظفين في الطبقات المتوسطة، هاد الإجراءات تتعني أيضا على أنه الدخل الأدنى في الوظيفة العمومية غادي ينتقل ل4500 درهم، حيث هما شملتهم ذاك 1000 درهم ديال الزيادة، أيضا تفعيلًا للاتفاق ديال الحوار الاجتماعي فالحكومة تفاعلت إيجابيا مع 4 ديال المقترحات القوانين اللي تتعني بتحسين الحماية الاجتماعية للموظفات والموظفين من أجل مراجعة مقتضيات الظهير الشريف رقم 1.58.08 بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، أشنو فيه؟ الوظيفة العمومية اليوم تتقتضي 2 ديال، كايئة رخصة المرض المتوسطة الأمد، اللي فيها 3 سنين، رخصة المرض الطويلة الأمد اللي فيها 5 سنين، هاذوا أمراض قبيحة بحال السرطان الله يحفظ، واللي كتعطي رخصة ديال 5 سنوات، غير في الوضعية الحالية راه في النصف الثاني هاد المدة تيبقى الموظف تيتقضى فقط نصف ديال الأجرة ديالو اللي هو تيبقى في واحد الحالة اللي هي أصلا صعبة، راه أصلا عندو واحد المرض صعب وتيبقى تيتقضى النصف ديال الأجرة ديالو، فاحنا تفاعلنا إيجابيا مع هاد المبادرة التشريعية، وراه لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان في الأربعاء المنصرم صادقت على هاد المشاريع، وراها غتعرض على أنظاركم في الجلسة التشريعية ديال اليوم، أيضا هاد الشي زدنا فيه، زدنا في اللائحة ديال الأمراض الطويلة الأمد زدنا مثلا أمراض أخرى كالزهايمر، كيفما قلت ليكم الحوار راه مستمر، هو الفضاء الأمثل لدراسة المواضيع اللي تتعلق بالموظفات والموظفين.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السادة النواب، تفضلي السيدة النائبة.

النائبة السيدة إلهام الساق:

شكرا السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة، نثمن مجهودات الحكومة خصوصا يعني المصادقة على مجموعة من مراسيم، مشاريع مراسيم المتعلقة والتي تقضي إلى الرفع من الأجور، كذلك الرفع من الحد الأدنى من الأجور من 3000 درهم إلى 4500 درهم فيما يتعلق بالوظيفة العمومية، كذلك مجموعة من التدابير الأخرى أذكر منها يعني المراجعة ديال الضريبة على الدخل، وتفاعلكم الإيجابي والسريع مع مقترح القانون المقدم من طرف فريق الأصالة والمعاصرة فيما يخص الفصلين المتعلقين برخص المرض المتوسطة الأمد والطويلة الأمد في القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، والتي فعلا يعني عندها، غيكون عندها واحد التأثير إيجابي خصوصا للمستفيدين من هاد الرخص المتوسطة الأمد أو رخص المرض المتوسطة الأمد وطويلة الأمد كذلك، من حيث حاليا يعني فمثلا المتوسطة الأمد كيستافدوا من 3 السنوات فقط من سنتين من الأجرة

السيد رئيس الجلسة:**السيدات والسادة النواب المحترمين،**

بالنسبة للأسئلة السؤال الأول واقع الرياضة المدرسية بالمغرب، السؤال رقم 4 الهدر المدرسي في المرحلة الثانوية ببعض الجهات، السؤال رقم 9 تدابير الدورة العادية للامتحان الوطني الموحد لنيل شهادة البكالوريا، السؤال رقم 10 نتائج الدورة العادية لامتحانات البكالوريا، السؤال رقم 12 بشأن تدابير وظروف إجراء الامتحان الوطني الموحد لنيل شهادة البكالوريا، السؤال رقم 13 السياسة الجنائية، السؤال رقم 14 الاكتظاظ بالمؤسسات السجنية، السؤال 19 تنفيذ الأحكام

القضائية، السؤال رقم 23 تفعيل اللاتمرکز الإداري، السؤال رقم 24 تنزيل ميثاق اللاتمرکز الإداري، السؤال 28 التأخر في التنزيل الجيل الخامس من الإنترنت، السؤال 29 التفاعل مع شكايات المواطنين، هذه الأسئلة كانت مبرمجة، الحكومة أبدت استعدادها للرد والتفاعل مع هذه الأسئلة، ولكن للأسف طارحي الأسئلة تخلفوا عن الحضور، لذلك لم يتم إدراجها.

شكرا السيدة الوزيرة على حسن مساهمتكم في هذه الجلسة، وبذلك نكون قد استوفينا طرح جميع الأسئلة المدرجة بجدول أعمالنا، شكرا على حسن تفهمكم وتعاونكم، وننتقل الآن إلى جلستين التشريعتين للتصويت على النصوص الجاهزة، رفعت الجلسة.

محضر الجلسة الخامسة والثمانين بعد المائة

التاريخ: الاثنين 2 محرم 1446 هـ (8 يوليوز 2024 م).

الرئاسة: السيد راشد الطالبي العلمي رئيس مجلس النواب.

التوقيت: خمسة وعشرون دقيقة ابتداء من الساعة السادسة مساء والدقيقة الأربعين.

جدول الأعمال: جلسة تشريعية للدراسة والتصويت على النصوص الجاهزة:

- مشروع قانون تنظيمي رقم 30.24 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقاً لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور؛

- مشروع قانون التصفية رقم 09.24 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2022؛

- مشروع قانون رقم 32.24 يقضي بحل العصبة الوطنية لمحاربة أمراض القلب والشرابين وتصفيتهما؛

- مشروع قانون رقم 95.21 يغير ويتمم بموجبه الظهير الشريف بمثابة قانون 1.73.255 الصادر في 27 شوال 1393 / 23 نوفمبر 1973 المتعلق بتنظيم الصيد البحري.

السيد راشد الطالبي العلمي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

طبقاً لأحكام الدستور ولا سيما فصليه 70 و82 وتطبيقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس النواب وخاصة المادة 138 والمواد من 185 إلى 197، يخصص المجلس جلستين تشريعتين، تخصص الجلسة الأولى للدراسة والتصويت على أربع مشاريع قوانين وتخصص الجلسة الثانية للدراسة والتصويت على ثلاث مقترحات قوانين.

نفتتح الجلسة الأولى وتخصص للدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون تنظيمي رقم 30.24 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقاً لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور؛

- مشروع قانون التصفية رقم 09.24 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2022؛

- مشروع قانون رقم 32.24 يقضي بحل العصبة الوطنية لمحاربة أمراض القلب والشرابين وتصفيتهما؛

- مشروع قانون رقم 95.21 يغير ويتمم بموجبه الظهير الشريف بمثابة قانون 1.73.255 الصادر في 27 شوال 1393 / 23 نوفمبر 1973 المتعلق بتنظيم الصيد البحري.

نمر الآن للدراسة والتصويت على مشروع القانون التنظيمي رقم 30.24 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقاً لأحكام الفصلين 49 و72 من الدستور، الكلمة للسيدة الوزيرة لتقديم مشروع القانون التنظيمي، تفضل السيدة الوزيرة.

السيدة غيثة مزور الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يطيب لي أن أعرض على أنظاركم مشروع القانون التنظيمي رقم 30.24 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقاً لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور الذي صادقت عليه بالأغلبية لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلسكم الموقر خلال اجتماعها المنعقد يوم الأربعاء 3 يوليوز 2024.

ويهدف مشروع هذا القانون التنظيمي إلى تغيير وتتميم لائحة المؤسسات والمقاولات العمومية الإستراتيجية ولائحة المناصب العليا الواردتين بالمحقيقين رقم 1 و2 المرفقين بالقانون التنظيمي رقم 2.12 المذكور أعلاه، وذلك من خلال:

أولاً- إدراج المؤسسات التالية ضمن لائحة المؤسسات العمومية الإستراتيجية التي يتم التداول في شأن تعيين المسؤولين عنها في المجلس الوزاري الوارد في البند «أ» من الملحق رقم 1 بالقانون التنظيمي رقم 2.12 السالف الذكر؛

وكالة تنمية الأطلس الكبير المحدثة بموجب المرسوم بقانون رقم 2.23.870 الصادر في 4 أكتوبر 2023 المصادق عليه بالقانون رقم 57.23 الصادر بتاريخ 30 نونبر 2023.

الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي المحدثة بموجب القانون رقم 59.23 الصادر بتاريخ 30 نونبر 2023.

الهيئة العليا للصحة المحدثة بموجب القانون رقم 07.22 الصادر بتاريخ 30 نونبر 2023.

المجموعات الصحية الترابية المحدثة بموجب القانون رقم 08.22 الصادر بتاريخ 28 يونيو 2023.

وبخصوص مشروع القانون التنظيمي موضوع الدراسة والذي صادق عليه كل من المجلس الحكومي والمجلس الوزاري المنعقد بتاريخ فاتح يونيو 2024، أوضحت السيدة الوزيرة أنه يهدف إلى تغيير وتنظيم لائحتي المؤسسات والمقاولات العمومية الاستراتيجية ولائحة المناصب العليا الواردتين بالملحقين رقم 1 و 2 المرفقين بالقانون التنظيمي رقم 02.12، وذلك من خلال:

أولاً: إدراج المؤسسات التالية ضمن لائحة المؤسسات العمومية الاستراتيجية التي يتم التداول في شأن تعيين المسؤولين عنها في المجلس الوزاري، الواردة في البند (أ) من الملحق رقم 1 بالقانون التنظيمي رقم 02.12 السالف الذكر:

- وكالة تنمية الأطلس الكبير، المحدثه بموجب المرسوم بقانون رقم 2.23.870 الصادر في 4 أكتوبر 2023، المصادق عليه بالقانون رقم 57.23، الصادر بتاريخ 30 نونبر 2023؛
- الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي، المحدثه بموجب القانون رقم 59.23 الصادر بتاريخ 30 نونبر 2023.
- الهيئة العليا للصحة، المحدثه بموجب القانون رقم 07.22 الصادر بتاريخ 30 نونبر 2023.
- المجموعات الصحية الترابية، المحدثه بموجب القانون رقم 08.22 الصادر بتاريخ 28 يونيو 2023.
- الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية، المحدثه بموجب القانون رقم 10.22، الصادر بتاريخ 12 يوليوز 2023؛
- الوكالة المغربية للدم ومشتقاته، المحدثه بموجب القانون رقم 11.22 الصادر بتاريخ 12 يوليوز 2023.

ثانياً: حذف «المعهد العالي للقضاء» المعاد تنظيمه بموجب القانون رقم 37.22 الصادر بتاريخ 10 غشت 2023، من لائحة المؤسسات العمومية الاستراتيجية المذكورة.

ثالثاً: إضافة منصب «رئيس المجلس العام للتنمية الفلاحية» إلى لائحة المناصب العليا بالإدارات العمومية الواردة في البند (ج) من الملحق رقم 2 من القانون التنظيمي رقم 02.12 والتي يتم التداول في شأنها في مجلس الحكومة.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة الوزراء المحترمون

السيدات والسادة النواب المحترمون

خلال نفس الاجتماع فتح باب المناقشة للسيدات والسادة النواب لمناقشة مشروع القانون التنظيمي مناقشة عامة وتفصيلية، حيث تم التأكيد على أن هذا المشروع يكتسي أهمية قصوى بالنظر إلى القيمة الكبرى للائحة المؤسسات العمومية الاستراتيجية التي تناولها مشروع

الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية المحدثه بموجب القانون رقم 10.22 الصادر بتاريخ 12 يوليوز 2023.

الوكالة المغربية للدم ومشتقاته المحدثه بموجب القانون رقم 11.22 الصادر بتاريخ 12 يوليوز 2023.

ثانياً- حذف المعهد العالي للقضاء المعاد تنظيمه بموجب القانون رقم 37.22 الصادر بتاريخ 10 غشت 2023 من لائحة المؤسسات العمومية الاستراتيجية المذكورة.

ثالثاً- إضافة منصب رئيس المجلس العام للتنمية الفلاحية إلى لائحة المناصب العليا بالإدارات العمومية الواردة في البند «ج» من الملحق رقم 2 من القانون التنظيمي رقم 02.12 السالف الذكر، والتي يتم التداول في شأنها في مجلس الحكومة.

تلکم السيد الرئيس، السيدات والسادة النواب المحترمون، أهم المقترحات التي يتضمنها مشروع القانون التنظيمي المعروض على أنظاركم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الوزيرة، إذن وزع التقرير تضمن كلمة المقرر بمحضر هذه الجلسة.

النائب السيد عبد الإله البوزيدي الإدريسي مقرر اللجنة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة الوزراء المحترمون

السيدات والسادة النواب المحترمون

يشرفني أن أعرض على المجلس الموقر تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول دراستها لمشروع القانون التنظيمي رقم 30.24 بتغيير وتنظيم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقاً لأحكام الفصلين 49 و 92 من الدستور، والذي عقدت اللجنة بشأنه اجتماعين برئاسة السيد سعيد بعزيز رئيس اللجنة وحضور السيدة غيثة مزور الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقعي وإصلاح الإدارة.

خلال الاجتماع الأول المنعقد بتاريخ 26 يونيو 2024 والذي خصص لتقديم مشروع القانون التنظيمي من طرف السيدة الوزيرة ولما ناقشته مناقشة عامة وتفصيلية، في البداية هنئت السيدة الوزيرة السيد الرئيس المحترم بخالص التهاني وأصدقها على انتخابه رئيساً للجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، ولكافة السيدات والسادة النواب الأعضاء الجدد باللجنة، متمنية لهم كامل السداد والتوفيق في مهامهم النبيلة.

1433 (11 أكتوبر 2012) بتطبيق أحكام المادتين 4 و5 من القانون التنظيمي رقم 02.12 فيما يتعلق بمسطرة التعيين في المناصب العليا التي يتم التداول في شأن التعيين فيها في مجلس الحكومة، وضرورة الوقوف على حصيلة تفعيل أحكام الفصل التاسع عشر من دستور المملكة، الذي ينص على سعي الدولة إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء، حيث يعتبر تنصيب القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا في مادته الرابعة على استحضار مبدأ المناصفة بين النساء والرجال في معايير التعيين في المناصب العليا، خطوة أساسية في مسار ترجمة هذا الالتزام الدستوري، غير أن واقع الحال بخصوص تعيين النساء في المناصب العليا طبقاً لأحكام الفصل 92 من الدستور يتطلب مزيداً من المجهود.

وأوضح أحد السادة النواب أن المؤسسات التي تضمها مشروع القانون التنظيمي وبالأخص الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي، الهيئة العليا للصحة، المجموعات الصحية الترابية، والوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية وغيرها تعتبر مؤسسات ذات طبيعة خاصة تندرج كلها في إطار تنزيل ورش الحماية الاجتماعية الذي يدعمه فريقه وينخرط فيه انخراطاً تاماً.

وأكدت إحدى التدخلات بأنه لا يختلف اثنان على أن هذا القانون التنظيمي يعتبر نقلة نوعية ومتميزة، فيما يخص التعيين في المناصب العليا، حيث يعمل باعتماد طرق منفتحة ومتطورة في انتقاء المسؤولين، تقوم على مبادئ الشفافة والاستحقاق وتكافؤ الفرص، والذي يعتبر الهدف منها بالأساس هو تطوير وتجويد الخدمة الإدارية العمومية، التي تكون فيها الإدارة مبادرة ومنفتحة على الأطر والكفاءات الوطنية، من جهة واعتماد المسؤولية وتكافؤ الفرص والاستحقاق، من جهة أخرى، فضلاً على تفعيل المبدأ الدستوري، القائم على ربط المسؤولية بالمحاسبة، وتكريس مبدأ الحكامة الجيدة، لتكون الإدارة في مستوى تطلعات وطموحات المواطنين والمواطنات في تحقيق التنمية المستدامة والناجعة والمنصفة، غير أنه خلال الممارسة والعمل بمقتضيات هذا القانون التنظيمي، ظهرت وستظهر بعض الثغرات، حيث تبين أنه وفي بعض الأحيان يتم تنصيب مسؤول في إدارة أو قطاع هام، لا تكون له أي علاقة أو معرفة به، إذ أن الترشيح المفتوح أدى إلى اعتماد مسار مهني عام ومشاريع على الورق، ويتم في بعض الحالات تنصيب مسؤول إداري ليست له أي علاقة بالعمل الإداري، ولا أي معرفة بالتسيير، ما عدا معلومات نظرية، مما يخلق ارتباكاً في التسيير والارتجالية وتأخر إصدار قرارات ذات طبيعة استعجالية نظراً لعدم معرفة المسؤول الأول بطبيعة ومكونات الإدارة أو المؤسسة التي يسيرها، وهو أمر اعتبره المتدخل يحيل إلى معطى آخر وهو المتعلق بضرورة فتح الترشيحات لأطراف نفس الإدارة، أو على الأقل إعطاء الأسبقية لها ضمن شروط الترشيح، ثم للإدارات والمجالات الأقرب، لضمان حد أدنى من الإلمام بالإدارة المترشح لها، موضحاً بأن مبدأ الشفافية وتكافؤ الفرص أمر

القانون التنظيمي بالتغيير والتتميم، والتي تناولت ثلاث مستويات كبرى: المستوى الأول يتجلى في التنصيب على الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي، بما يمثله ذلك من أهمية بالغة ضمن المعالم الكبرى للورش الملكي المتعلق بالدعم الاجتماعي، حيث شكّل الشروع في صرف الدعم الاجتماعي المباشر بتعليمات ملكية سامية حدثاً كبيراً ومفصلياً، ووجهها من أوجه الحكومة الاجتماعية مما سمح بإمكان ملايين الأسر غير المشمولة حالياً بأنظمة الضمان الاجتماعي، من دعم شهري مباشر يوجه للأسر المستهدفة والتي لها أبناء منذ ولادتهم إلى غاية بلوغهم سن الواحد والعشرين، وأيضاً إلى الأسر التي ليس لها أطفال، أو يتجاوز سن هؤلاء واحد وعشرون سنة، خاصة منها تلك التي تتواجد في وضعية فقر أو هشاشة.

أما المستوى الثاني فيتعلق باستكمال ورش تأهيل المنظومة الصحية، الذي يعتبر ورشاً أولته الحكومة أهمية قصوى، سواء على مستوى الميزانية المخصصة، أو على مستوى عدد المناصب المحدثة برسم قوانين المالية السنوية، الأمر الذي تطلب تغيير لائحة المؤسسات العمومية الاستراتيجية، بإضافة الهيئة العليا للصحة، والوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية، والوكالة المغربية للدم ومشتقاته، والمجموعات الصحية الترابية، وفي هذا الإطار تم تمييز مختلف مناحي المجهود الحكومي في المجال الصحي، بما يمثله من إصلاح هيكلي للمنظومة الصحية بهدف تحقيق عدالة اجتماعية وضمان خدمات صحية ذات جودة.

بخصوص المستوى الثالث فهو يتجلى في التنصيب على وكالة تنمية الأطلس الكبير ضمن لائحة المؤسسات العمومية الاستراتيجية، وذلك في سياق المجهود الوطني للتصدي للزلزال الذي عرفته المملكة شهر شتنبر الماضي، حيث اقتضت الضرورة إحداث الوكالة بموجب المرسوم بقانون رقم 2.23.870 الصادر في 18 من ربيع الأول 1445 (4 أكتوبر 2023)، وفي هذا الإطار أيضاً تم تمييز مختلف المجهودات الحكومية الرامية إلى تنزيل التوجهات الملكية السامية المتعلقة بدعم وإعادة إيواء مختلف المتضررين من الزلزال المذكور.

واعتبرت إحدى التدخلات مناقشة هذا المشروع التنظيمي مناسبة لاستحضار دعوة جلالة الملك إلى القيام بمراجعة عميقة لهذا القانون التنظيمي، حيث يقول جلالة الملك في خطابه السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة، بتاريخ التاسع من أكتوبر 2020: إن «التأسيس لعقد اجتماعي جديد، يقتضي تغييراً حقيقياً في العقلية، وفي مستوى أداء المؤسسات العمومية. ولهذه الغاية، ندعو الحكومة للقيام بمراجعة عميقة لمعايير ومساطر التعيين، في المناصب العليا، بما يحفز الكفاءات الوطنية، على الانخراط في الوظيفة العمومية، وجعلها أكثر جاذبية». انتهى كلام صاحب الجلالة، وبناء على ذلك دعا المتدخل إلى ضرورة الانكباب على تغيير مقتضيات المرسوم رقم 2.12.412 الصادر في 24 من ذي القعدة

بعد الانتهاء من مناقشة مشروع القانون التنظيمي فتح السيد الرئيس لأعضاء اللجنة أجلاً لوضع التعديلات على المشروع على أن يتم التصويت عليها في اجتماع لاحق.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة الوزراء المحترمون

السيدات والسادة النواب المحترمون

خلال الاجتماع الثاني والمنعقد بتاريخ 3 يوليو 2024 والذي خصص للتصويت على التعديلات المقدمة من طرف الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية على المادة الفريدة في المشروع، وعلى مشروع القانون التنظيمي برمته، وعند تقديم التعديلات من طرف الفريق لم تقبل من طرف الحكومة وعند عرضها على التصويت حظيت بالنتيجة التالية:

الموافقون: 2 المعارضون: 9 الممتنعون: 2

وعند عرض مشروع القانون التنظيمي برمته في مادته الفريدة كما أحيل على اللجنة على التصويت حظي بالنتيجة التالية:

الموافقون: 10 المعارضون: لا أحد الممتنعون: 3

السيد الرئيس:

المناقشة العامة السي تويزي؟ إذن نمر الآن إلى عملية التصويت على مشروع القانون التنظيمي رقم 30.24.

المادة الفريدة ورد بشأنها أربع تعديلات من الفريق الاشتراكي المعارضة الاتحادية، الكلمة لأحد مقدمي هذه التعديلات، ليس هناك من يقدم التعديلات.

أعرض التعديل الأول للتصويت كما صادقت عليه اللجنة:

الموافقون الإجماع السي معن، معن الإجماع؟ إذن الإجماع، الإجماع.

أعرض التعديل الثاني لا..

التعديل الأول:

الموافقون: لا أحد

المعارضون: الإجماع

الممتنعون: لا أحد

أعرض التعديل الثاني للتصويت كما صادقت عليه اللجنة:

الموافقون: لا أحد

المعارضون: الإجماع

الممتنعون: لا أحد

مطلوب، لكن ليس على حساب حسن التدبير، فضلاً على أن المعرفة النظرية ضرورية، لكنها تبقى غير كافية ولا تعوض المعرفة الميدانية، ودعا المتدخل إلى ضرورة الاجتهاد من أجل البحث والتفكير في إرساء آلية تحفيزية من شأنها تعزيز التمثيلية النسائية في مواقع القرار.

وفي إطار آخر أفادت إحدى التدخلات أن مشروع القانون التنظيمي موضوع الدراسة يعتبر المشروع رقم 12 والذي بموجبه يغير ويتم القانون التنظيمي رقم 02.12، وفي هذا الصدد تمت المطالبة بضرورة التفكير في وقفة لإجراء تقييم أولي لتطبيق هذا القانون، والوقوف عند النتائج التي تم تحقيقها، وتصحيح ما يمكن تصحيحه، ليحقق هذا القانون التنظيمي النتائج المنتظرة من تشريعه، خاصة وأنه قانون يهدف إلى إرساء مزيد من الشفافية وتكافؤ الفرص بين كل الكفاءات الوطنية، وبالأخص إرساء مبادئ الحكامة الجيدة وحسن تدبير مرافق مؤسسات الدولة.

وشددت إحدى التدخلات على ضرورة مراجعة القانون التنظيمي 02.12 مراجعة شاملة لتفادي اللجوء في كل مرة إلى تغيير هذا القانون التنظيمي عند كل تعيين أو إحداث لمؤسسة أو مقالة جديدة، داعياً الحكومة إلى ضرورة التفكير في صيغة واضحة لحل هذا الإشكال والذي تم طرحه سابقاً على السيد الأمين العام للحكومة بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية لقطاعه وأخذ حيزاً كبيراً من النقاش من طرف السيدات والسادة النواب حيث كان جواب السيد الأمين العام هو أن هذا الإشكال مطروح بالفعل ويتم التفكير فيه إلى حين الوصول للصيغة المناسبة، وقدم المتدخل اقتراح لتجاوز هذا الإشكال بالتنصيص على إضافة بعض المؤسسات والمقالات العمومية الاستراتيجية، وكذا بعض المسؤوليات والمناصب العليا التي يتم التعيين فيها في مجلس الحكومة، عبر التطرق إليها في القانون المحدث للمؤسسة أو المقولة العمومية الاستراتيجية في إطار الاجتهاد التشريعي للمؤسسة البرلمانية وبعد ذلك إصدار المحكمة الدستورية لقرار حول مدى مطابقة هذا الاقتراح للدستور من عدمه.

وطالب أحد السادة النواب الحكومة في أن تتحلى بالحيادية والاستقلالية فيما يخص موضوع الوكالة المستقلة للدعم الاجتماعي.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة الوزراء المحترمون

السيدات والسادة النواب المحترمون

في معرض جوابها قدمت السيدة الوزيرة شكرها للسيدات والسادة النواب على مداخلاتهم ومشاركاتهم في مناقشة هذا المشروع قانون تنظيمي، مؤكدة فيما يتعلق بالملاحظة المتعلقة بتفادي تعديل هذا القانون التنظيمي في كل مرة ومن ثم إحالته على البرلمان بأن الحكومة منفتحة على كل الحلول القانونية لإيجاد الصيغة الملائمة لحل هذا الإشكال، موضحة في نفس الوقت بأن الأمر ليس بالهين لارتباطه بالدستور.

الذي قمنا به بشكل تشاركي بين المؤسسة البرلمانية والمجلس الأعلى للحسابات ومصالح وزارة الاقتصاد والمالية لتقليص الآجال، حيث أن هذا المشروع القانون التصفيية وضع بمجلسكم الموقر يوم 5 مارس 2024، نهدف جميعا إلى التقليص من هذه الآجال حتى يكتسي قانون التصفيية أهدافه المرجوة وهي مناقشة إنجاز السنة المالية في أجل معقولة.

المسألة الثانية: هي المرتبطة بالسياق التي تم فيه إنجاز هذا القانون المالي وهو سياق صعب عالمي مضطرب، حيث أن معدل النمو على المستوى العالمي عرف تراجعا كبيرا لم يتجاوز 3.5%، والضغط التضخمي كانت مشكلا عالميا حيث أن على الصعيد العالمي كانت 8.4 وعلى مستوى منطقة اليورو 8%.

ورغم كل هذه الظروف وبطريقة استباقية واستعجالية ووفق التوجيهات الملكية السامية قامت الحكومة بطبيعة الحال بمجموعة من الإجراءات للتخفيف من هذا الضغط التضخمي، وتم تعبئة أكثر من 40 مليار درهم، لتغطية مختلف هذه النفقات الاستثنائية، التي لم تكن مبرمجة في قانون المالية، وتمكنت إلى حد كبير، من التخفيف من وطأة هذا التضخم في مختلف المجالات، وتوازيا مع كل هذه العوامل وهذا الإطار، فقد مكنت أو مكن التحصيل الملائم والمترفع لمختلف الموارد العادية، التي ارتفعت بأكثر من 45 مليار درهم، مكنت الحكومة من مواجهة هذه الضغوط من جهة، ولكن التحكم أيضا في مختلف الأمور الماكرواقتصادية، حيث أن مستوى العجز برسم هذه السنة، تم التحكم فيه في مستوى 5.4%. نعرف جميعا أن التزام الحكومة، هو إنهاء هذه الولاية بعجز مالي 3 نتاج 3%، وما له من ارتباط سواء على مستوى المديونية، أو على صيرورة وديمومة واستدامة المالية العمومية بشكل عام.

فيما يخص الأرقام التي سجلتها، أو سجلها هاد القانون أو سنة 2022، النفقات بلغت 462.44 مليار درهم، الموارد بلغت 360.63، وتم التحصيل بنسبة 103.77%. فيما يخص الحسابات الخصوصية، النفقات بلغت 131.17 مليار درهم، والموارد تم تحصيل 151 مليار درهم، مقابل 98 للتوقعات. فيما يخص مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، نفقات الاستغلال بلغت 2.10 مليار درهم، في حين بلغت نفقات الاستثمار لهذه المرافق 462، وفي حين كانت التقديرات لهذه المرافق في قانون المالية هي 1.38 مليار درهم. يجب الإشارة بشكل عام على أن الموارد تحققت بنسب 115%، والتكاليف بلغت 81%، إذن باختصار هادي هي الأرقام المفصلة التي تناولناها بالتفصيل في لجنة مراقبة المالية العمومية، وكما قلت التزامنا واحد هو أن نسير في هاد المسار، الذي يجسد ارتباط قانون التصفيية بالقانون المالي السنوي، شكرا لكم.

أعرض التعديل الثالث للتصويت كما صادقت عليه اللجنة: نفس العدد

الموافقون: لا أحد

المعارضون: الإجماع

المتنعون: لا أحد

أعرض التعديل الرابع للتصويت كما صادقت عليه اللجنة: نفس العدد

الموافقون: لا أحد

المعارضون: الإجماع

المتنعون: لا أحد

أعرض للتصويت المادة الفريدة لمشروع قانون التنظيمي كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

المتنعون: لا أحد

أعرض للتصويت مشروع القانون التنظيمي برمته كما صادقت عليه اللجنة:

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

المتنعون: لا أحد

صادق مجلس النواب على مشروع قانون التنظيمي رقم 30.24 يقضي بتغيير وتنظيم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور.

نمر الآن إلى عملية الدراسة والتصويت على مشروع قانون التصفيية رقم 09.24 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2022، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضل السيد الوزير.

السيد فوزي لقجع الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

قانون التصفيية المعروض على أنظاركم من أجل التصويت عليه مرتبط بالسنة المالية لسنة 2022، أولا لا بد أن نسجل العمل الكبير

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير، وزع التقرير، تضمن كلمة المقرر بمحضر الجلسة.

النائب السيد ياسين عوكاشا مقرر اللجنة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس المحترم:

السيدات والسادة الوزراء المحترمون:

السيدات والسادة النواب المحترمون.

يشرفني أن أرفع إلى مجلسنا الموقر التقرير الذي أعدته لجنة مراقبة المالية العامة عقب دراستها لمشروع قانون التصفية رقم 09.24 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2022.

ولهذه الغاية، انعقد اجتماعين للجنة برئاسة السيد محمد الحجيرة رئيس اللجنة، وبحضور السيد فوزي لقجع الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية، خصص الأول لتقديم مشروع القانون ومناقشته، وذلك يوم الخميس 4 يوليو 2024، في حين خصص الثاني يوم الجمعة 05 يوليو 2024، لمواصلة المناقشة والتصويت.

في بداية الاجتماع، استهل السيد رئيس اللجنة كلمته بتقديم الإطار القانوني لاجتماع اللجنة، ويتعلق الأمر بالفصل 76 من الدستور والمادتين 65 و66 من القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 130.13، والمادة 93 من القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية وكذا مواد النظام الداخلي لمجلس النواب ذات الصلة.

وفي تقديمه لمشروع القانون، أكد السيد الوزير في مستهل عرضه على عزم الحكومة الوفاء بالتزامها للتقليص المتواصل لأجل الإعداد والمصادقة على قوانين التصفية، تكريسا للمكتسبات التي تم تحقيقها على مستوى إعداد هذا مشاريع هذه القوانين في السنوات الماضية، وترسيخا لهذا التوجه في إطار ورش تعديل القانون التنظيمي لقانون المالية حتى يتم تحضير قانون التصفية في السنة التي تلي تنفيذ قانون المالية.

وفي معرض تقديمه لمشروع قانون التصفية، أفاد السيد الوزير بأن أحكام هذا المشروع تروم تثبيت النتائج النهائية لتنفيذ قانون المالية لسنة 2022، مشيرا إلى أنه يرتبط بأول قانون مالية لهذه الحكومة، وأن تنفيذه تم في سياق دولي صعب، تمثل في ارتفاع الضغوط التضخمية إثر اندلاع الحرب في أوكرانيا وبتميز هذا الوضع وطنيا بموسم جفاف هو الأشد قساوة خلال الأربعين سنة الأخيرة، وتسجيل أعلى معدل تضخم سنوي منذ أزيد من ثلاثة عقود مضت بلغ 6,6%.

ولمواجهة هذه الإكراهات الظرفية والحد من تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، أفاد السيد الوزير بأن الحكومة بادرت إلى التخفيف من الضغوط التضخمية المسجلة والأزمات المتلاحقة المرتبطة بها، وذلك عبر التدخل الفوري للتخفيف من تداعياتها على الاقتصاد ومستوى المعيش اليومي للمواطنين، مع مواصلة تنزيل الإصلاحات الاستراتيجية لتحقيق التنمية الشاملة والحرص على استعادة الهوامش المالية التي من شأنها توفير التمويل اللازم لهذه الجهود. في المقابل، يضيف السيد الوزير، بأنه تمت المحافظة على دينامية الاستثمارات العمومية التي بلغت مستوى قياسيا من حيث إصدارات الاستثمار وصلت إلى نسبة 83%، والحفاظ على استدامة المالية العمومية من خلال تقليص عجز الميزانية إلى 5.4%.

وفيما يتعلق بالحصيلة النهائية لتنفيذ قانون المالية لسنة 2022، أفاد السيد الوزير بأنه على مستوى الميزانية العامة تم تسجيل نسبة إنجاز بلغت 103,77%، وعلى مستوى تحصيل موارد الحسابات الخصوصية للخزينة تم تسجيل نسبة إنجاز بلغت 154.43%. وفيما يتعلق بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، تم تسجيل نسبة إنجاز بلغت 109.08% من حيث تحصيل موارد الاستثمار، مضيفا، أنه في نفس السياق، سجلت التوقعات الخاصة بقانون المالية للسنة المالية 2022 على مستوى معدلات الإنجاز، نسبة 115% بالنسبة للموارد و81% بالنسبة للتكاليف. أما فيما يخص توازن الموارد والتكاليف، أفاد السيد الوزير بأنه على صعيد الميزانية العامة سجلت زيادة للنفقات على الموارد بينما عرفت الحسابات الخصوصية للخزينة مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة زيادة للموارد على النفقات. وخلص السيد الوزير إلى أن تنفيذ ميزانية السنة المالية 2022 نتج عنه بشكل عام زيادة للنفقات على الموارد.

من جهة أخرى، أشار السيد الوزير بأنه تم إرفاق مشروع القانون بكل من الحساب العام للدولة والحصيلة المحاسبية والبيانات المالية الأخرى وبتقييم للالتزامات الخارجة عن الحصيلة المحاسبية برسم سنة 2022، وذلك بهدف تقديم معطيات حول مجموع التكاليف والمحصولات حسب فئاتها وطبيعتها وتحديد رصيد السنة المحاسبية، إضافة إلى التقرير حول الموارد المرصدة للجماعات الترابية الذي يتيح فهما أمثل للعلاقة القائمة بين مالية الدولة والجماعات الترابية. كما تم إرفاق هذا المشروع قانون بالملحق المتعلق بالاعتمادات الإضافية المفتوحة خلال السنة، مرفقا بكل الإثباتات الضرورية، إضافة إلى وثائق تكميلية تتضمن معطيات وجداول إحصائية ومؤشرات، وتقرير حول تنفيذ ميزانية السنة المالية 2022.

وخلال مناقشتهم لمشروع قانون التصفية رقم 04.24 المتعلق بتنفيذ قانون المالية لسنة 2022، قدم السيدات والسادة النواب مجموعة من الملاحظات لامست بعضها بالأرقام مستوى الأداء المالي للحكومة لسنة 2022، من حيث نتائج تنفيذ ميزانية الدولة ونسبة

استخلاصه، وضرورة تقييم النفقات الجبائية، وإنجاز تقييم شامل للحسابات المرصودة لأموال خصوصية، وإدراج ورش نجاعة الأداء المتعلق بالمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، وغيرها من النقاط.

وفي ختام الجلسة المنعقدة يوم 05 يوليوز 2022، وافقت لجنة مراقبة المالية العامة، على مشروع قانون التصفية رقم 04.24 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2022، كما أحيل من الحكومة بأغلبية عشرة أصوات ومعارضة صوت واحد، وبدون امتناع. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

نمر مباشرة إلى التصويت، نمر الآن إلى عملية التصويت على مشروع قانون التصفية رقم 09.24، المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2022.

أعرض المواد المادة 1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: الإجماع.

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

أعرض للتصويت مشروع القانون برمته، كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

صادق مجلس النواب على مشروع قانون التصفية رقم 09.24، المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2022.

نمر الآن للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 32.24، يقضي بحل العصبة الوطنية لمحاربة أمراض القلب والشرابين وتصفيتها، الكلمة للسيد الوزير لتقديم المشروع، تفضل السيد الوزير، الميكرو للسيد الوزير.

السيد خالد آيت الطالب وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات النائبات المحترمات،

السادة النواب المحترمون،

يطيب لي أن أجدد اللقاء بكم في هاد الجلسة التشريعية، لأعرض

إنجاز الاستثمار والحسابات الخصوصية والنفقات الجبائية. وغيرها من النقاط، وتم طرح مجموعة من التساؤلات المرتبطة بالتدبير المالي والمحاسباتي.

وكما أشاد السيدات والسادة النواب بالمجهودات التي بذلتها الحكومة خلال سنة 2022، تمت كذلك الإشارة إلى تفهم تحديات السياقين الدولي الوطني للذان تحكما في تنفيذ القانون المالي لسنة 2022، والمطالبة بتسريع المسار الإصلاحي وتحسين وتجويد التدبير العمومي بشكل عام وتقوية النسيج الإنتاجي الوطني ومضاعفة الجهود الرامية إلى التصدي للممارسات التي تؤثر سلبيا على تنافسية الاقتصاد الوطني.

كما تمت الإشارة إلى أن مختلف الوثائق المرفقة بمشروع القانون سواء المنجزة من طرف وزارة الاقتصاد والمالية، أو من طرف المفتشية العامة للمالية أو من طرف المجلس الأعلى للحسابات؛ تعد وثائق مرجعية أساسية، تفرض مقاربة مغايرة للزمن التشريعي المتعلق بالدراسة والتصويت على مشروع قانون التصفية.

كما تم تسجيل بإيجابية تصريح المجلس الأعلى للحسابات، بالمطابقة التامة للحسابات الفردية لمرافق الدولة المقدمة من قبل فئات المحاسبين العموميين المكلفين بتنفيذ النفقات واستخلاص المداخيل المرتبطة بمختلف الميزانيات مع الحساب العام للمملكة برسم 2022، مع مطالبة الحكومة بالتعاطي الإيجابي مع الملاحظات التي أبداهها المجلس الأعلى للحسابات مع ورش التصديق على حسابات الدولة بما يعزز مبادئ الشفافية والموثوقية الخاصة بالبيانات المالية والمحاسبية، لما لذلك من آثار على المصداقية والتعامل مع المؤسسات والمستثمرين. كما تمت الدعوة إلى إنجاح ورش نجاعة الأداء الذي يعد أحد الركائز الأساسية لإصلاح المالية العمومية، وذلك من خلال تعبئة المؤسسات الإدارية المعنية، وتعزيز هيكلتها الإدارية الخاصة بتدبير البرامج، والسهرة على احترام القطاعات الحكومية لأجال تقديم تقاريرها، واعتماد مؤشرات نجاعة الأداء عوض مؤشرات الأنشطة.

في معرض جوابه على تدخلات السيدات والسادة النواب، أكد السيد الوزير على أن الحكومة مستمرة في البناء المؤسساتي لتدبير المالية العمومية، سواء تعلق الأمر بالقانون التنظيمي لقانون المالية أو بالوثائق التي يجب إدراجها وبرمجتها ومواكبتها لهذا القانون التنظيمي لتمكين لجنة مراقبة المالية العامة والبرلمان بغرفتيه من تتبع تنفيذ السياسات العمومية. كما قدم أجوبة عن مجموعة من النقاط المثارة، من قبيل ورش التصديق على حسابات الدولة، وارتفاع مداخل الميزانية العامة مقارنة بالتوقعات، وارتفاع الموارد المتأتية من مؤسسات الاحتكار والمساهمات المالية للدولة وأحقية المطالبة بقوانين تعديلية عوض فتح اعتمادات إضافية، وتوجيه المداخل المتأتية من خلال التمويلات المبتكرة لتغطية نفقات التسيير، وتسجيل مستويات تنفيذ متوسطة لبرامج بعض القطاعات الوزارية، وتفاقم للمبالغ الباقي

تلكم إذن هي الغاية الأساسية، والخطوط العريضة لمشروع هذا القانون، المعروض على أنظاركم، قصد الدراسة وتصويت راجيا أن ينال موافقتكم، كما كان عليه الحال داخل اللجنة الموقرة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير، وزع التقرير، يضمن أو تضمن كلمة المقررة بمحضر الجلسة.

النائبة السيدة عتيقة جبرو مقررة اللجنة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يشرفني أن أقدم أمام أنظار مجلسنا الموقر، نص التقرير الذي أعدته لجنة القطاعات الاجتماعية إثر دراستها لمشروع قانون رقم 32.24 يقضي بحل العصبة الوطنية لمحاربة أمراض القلب والشرابين وتصفيتهما، والذي تمت دراسته والمصادقة عليه خلال جلسة واحدة دامت ساعتين، ترأسها السيد حميد نوغورئيس اللجنة بحضور السيد خالد آيت الطالب وزير الصحة والحماية الاجتماعية.

هذا، ويسعدني أن أقدم الشكر للسيد الوزير على عرضه الذي أوضح من خلاله السياق المرجعي لمشروع هذا القانون، وكذا أهم أهدافه المتمثلة في:

-وضع الأحكام والتدابير الرامية إلى ضمان إنجاح تنفيذ قرار الحل والتصفية حفاظا على الحقوق الاجتماعية والعينية؛

-التنزيل الفعلي للمشاريع المتعلقة بالإصلاح العميق والجذري للمنظومة الصحية الوطنية، لاسيما في شقها المتعلق بالمراجعة الشاملة للحكامة وتعزيز دور الدولة ومسؤوليتها.

كما تطرق في عرضه أيضا إلى أهم مضامين مشروع القانون وهي: -نقل جميع منقولات العصبة للمركز الاستشفائي الجامعي ابن سينا؛

-نقل جميع عقارات العصبة للدولة؛

-إعادة انتشار مستخدمي العصبة لدى المصالح التابعة للدولة أو المركز الاستشفائي الجامعي ابن سينا؛

-إحداث لجنة بمقرر رئيس الحكومة تتولى تدبير تصفية العصبة وإنجاحها.

هذا، ويشرفني أن أقدم بالشكر أيضا للسيدات والسادة النواب

على أنظاركم مشروع قانون 32.24، المتعلق بحل العصبة الوطنية لمحاربة أمراض القلب والشرابين وتصفيتهما، والذي حظي بالمصادقة عليه بالإجماع، من لدن لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلسكم الموقر، في الاجتماع المنعقد يوم 2 يوليوز 2024. واسمحوا لي في البداية، أن أتقدم بخالص الشكر، لجميع السيدات والسادة أعضاء لجنة القطاعات الاجتماعية، والسيد رئيس اللجنة ورؤساء الفرق والمجموعات البرلمانية، على اهتمامهم بهذا المشروع، وعلى مناقشتهم وأسئلتهم البناءة، وتفاعلهم الإيجابي معه، وإجماعهم على مضامينه، وهو ما يعكس حرصهم على الارتقاء بالمنظومة الصحية الوطنية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

فكما تعلمون، يحظى القطاع الصحي بعناية بالغة لدى جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، حيث دعا جلالته في عدة مناسبات، إلى إرساء منظومة صحية تستجيب لتطلعات المواطنين والمواطنات، والتي تتجلى في تيسير الولوج للخدمات الصحية، وتحسين جودتها وتوزيعها بشكل عادل ومنصف، يضمن تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، والمراجعة الشاملة لحكائهما، وفق ما ينص عليه القانون الإطار رقم 06.22، المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية.

وفي هذا السياق، يأتي مشروع هذا القانون تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، الداعية إلى حل وتصفية العصبة الوطنية لمحاربة أمراض القلب والشرابين، وإنهاء جميع خدمات الرعاية الصحية، التي تقدمها العصبة، وجميع الأنشطة الأخرى التي تقوم بها، في مجال محاربة أمراض القلب والشرابين، مع ضمان إنجاح تنفيذ هذا القرار، والحفاظ على جميع الحقوق الاجتماعية والعينية المعنية بهذا الإجراء.

هذا وتتمحور أهم أحكام مشروع هذا القانون، حول العناصر التالية:

أولا: نقل جميع المنقولات، التي توجد في ملكية العصبة، إلى المركز الاستشفائي الجامعي ابن سينا بكامل الملكية وبدون عوض؛

ثانيا: نقل جميع العقارات التي توجد في ملكية العصبة إلى الدولة، كذلك بكامل الملكية وبدون عوض؛

ثالثا: نقل المستخدمين العاملين بالعصبة حسب الحالة، إلى المصالح التابعة للدولة، أو إلى المركز الاستشفائي الجامعي ابن سينا، مع الحفاظ على جميع حقوقهم الاجتماعية، لا سيما تلك المرتبطة بالمعاشات وبالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض؛

ورابعا: إحداث لجنة بموجب مقرر لرئيس الحكومة، يحدد تأليفها وكيفية سيرها، تتولى تنفيذ عمليات الحل والتصفية، وفق أحكام هذا المشروع، عبر وضع التدابير والإجراءات التي تتطلبها كل حالة التي تعرض عليها.

أعرض للتصويت مشروع القانون برمته، كما صادقت عليها اللجنة:
الموافقون: الإجماع
المعارضون: لا أحد
الممتنعون: لا أحد

صادق مجلس النواب على مشروع قانون رقم 32.24 يقضي بحل
العصبة الوطنية لمحاربة أمراض القلب والشرابين وتصفيتها.

نمر الآن للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 95.21 يغير
ويتم بموجبه الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.73.255، الصادر
في 27 شوال 1393، 23 نوفمبر 1973، المتعلق بتنظيم الصيد البحري.
شكون اللي غادي يقدم المشروع ديال الصيد البحري، السيد الوزير،
اسمح لي ما شفتكش، تفضل السيد الوزير.

السيد محمد صديقي وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية
القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يندرج مشروع القانون رقم 21.95، والذي يغير ويتم بموجبه
الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.73.255 الصادر في 27 شوال
1393، 23 نوفمبر 1973، والمتعلق بتنظيم الصيد البحري، في إطار
الإصلاح التدريجي، الذي تعرفه المنظومة القانونية، التي تؤطر قطاع
الصيد البحري، من أجل مواكبة تطوره وتنميته المستدامة، ويأتي هذا
المشروع بهدف تعديل القانون رقم 1.73.255، المتعلق بتنظيم الصيد
البحري، الذي يرمي إلى المحافظة على الموارد البحرية، وتعزيز البحث
العلمي وتقوية مراقبة أنشطة الصيد البحري والوقاية من الصيد غير
القانوني وغير المصرح به وغير المنظم ومحاربه.

ويتضمن هذا المشروع أحكاما جديدة تمكن المعهد الوطني للبحث
والصيد البحري من تتبع عمليات الصيد وأخذ العينات الضرورية عند
التفريغ أو في أسواق الأسماء وشروط وكيفية تسليم رخصة الصيد
البحري العلمي وضبط شروط ممارسة الصيد الترفيهي بواسطة
سفينة صيد أو بدونها وتحديد شروط تسليم رخصة استئجار السفن.

ويتضمن كذلك مقتضيات تعزز إجراءات التتبع الداخلي
للمنتوجات البحرية من خلال إلزامية مسك سجل لمصدر المصطادات
من طرف المسؤولين على أسواق الجملة للأسماء، وتنص من جهة أخرى
على مخالفات جديدة لا سيما تجاوز النسبة المئوية أو العتبة المسموح
بها من الأصناف الإضافية المحددة لسفن الصيد وغيرها، كما تم
تصنيف الغرامات تبعا لنوع نشاط الصيد البحري الممارس والحمولة
الإجمالية للسفينة.

إن من شأن هاد المشروع المحافظة على الثروات البحرية وضمان

المحترمين على مناقشتهم المستفيضة والتي أعربوا من خلالها على
انخراطهم الدائم في إنجاح تنزيل ورش الحماية الاجتماعية والإصلاحات
التي تعرفها المنظومة الصحية، والذي يدخل في سياق هذه المشروع
قانون، مثنين في البداية المجهودات التي قدمتها هذه العصبة منذ
إحداثها مستحضرين بعض الأسماء التي برزت في مسارها، والتي قدمت
الكثير في هذا المجال وساهمت في تكوين نخبة مهمة من الأطباء والأطاري
مجال جراحة القلب والشرابين.

هذا، وأخذ ملف الموارد البشرية ووضعها وإعادة انتشارها وكذا
نقل العقارات والمنقولات، وتصفية الذمة المالية للعصبة حيزا مهما
من مناقشة السيدات والسادة النواب، حيث تم التأكيد على ضرورة
استحضار مصلحة الموارد البشرية وإيلائها اهتماما خاصا وذلك
بالحفاظ على وضعيتها المالية والإدارية والسهر على تكوينها وتطوير
مهاراتها وتحفيزها ماديا ومعنويا والحفاظ على مكتسباتها.

كما تم التساؤل أيضا في ظل هذا الحل، عن ملفات المرضى وكيفية
نقلهم ومتابعة حالتهم وكذا كيفية التعامل مع هذه الملفات.

ولم يفت السيدات والسادة النواب التطرق أيضا إلى أن العصبة
استفادت على مدى سنوات من خدمات المستشفى العمومي ابن سينا،
متسائلين عن تقييم هذه التجربة وكيفية تحصيل الديون المستحقة
لفائدة المستشفى في أفق حلها، مع المطالبة بتفعيل آلية الحكامة في
هذا الإطار.

وجدير بالذكر، أن الفرق والمجموعة النيابية لم تقدم أي تعديل
بخصوص هذا المشروع قانون الذي تدارسه السيدات والسادة النواب
أعضاء اللجنة الحاضرين تقديمًا ومناقشة وتصويتًا في جلسة واحدة.

وستجدون رفقة هذا التقرير ملخصا عن مناقشة السيدات
والسادة النواب وجواب السيد الوزير عليها، وكذا عرض السيد الوزير
وجداول التصويت على مشروع القانون.

وفي الختام، تم التصويت على مشروع قانون رقم 32.24 يقضي
بحل العصبة الوطنية لمحاربة أمراض القلب والشرابين وتصفيتها، كما
جاء بالإجماع.

السيد الرئيس:

نمر الآن إلى عملية التصويت على مشروع القانون 32.24.

أعرض المواد المادة 1، المادة 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8 للتصويت كما
صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

السيدات والسادة النواب بفتح باب المناقشة العامة لمشروع القانون رقم 95.21 يغير ويتم بموجبه الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.73.255 الصادر في 27 من شوال 1393 (23 نونبر 1973) المتعلق بتنظيم الصيد البحري، بالإشادة بأهمية هذا المشروع الذي يعزز من الإطار القانوني المنظم لقطاع الصيد البحري، خاصة وأنه لا يخرج عن سياسة الإصلاح التدريجي للإطار القانوني المنظم لهذا القطاع، الهادفة إلى تقوية عملية الحفاظ على الموارد البحرية والثروة السمكية، وتطوير آليات البحث العلمية، وتعزيز أساليب مراقبة أنشطة الصيد البحري، وكذا دعم التزام المغرب بالتزاماته الدولية مع شركائه الدوليين في مجال الوقاية من الصيد غير القانوني وغير المصرح به وغير المنظم ومحاربته.

وعلى الرغم من تبيين الأهمية الاقتصادية والاجتماعية التي يحظى بها قطاع الصيد البحري، إلا أن السادة النواب نبهوا إلى أن القطاع يعرف مجموعة من الإشكاليات التي قد تعيق تحقيق مشروع قانون رقم 95.21 للأهداف المرجوة منه، وفي مقدمتها كون الثروة السمكية ومختلف منتوجات البحر انخفضت بنسبة كبيرة وصلت إلى ما يقارب 40 في المائة.

تلا ذلك جواب السيد الوزير عن استفسارات وملاحظات السيدات والسادة النواب في إطار المناقشة العامة.

ليتم الانتقال بعد ذلك إلى المناقشة التفصيلية لمشروع هذا القانون حيث تمت مناقشة مشروع هذا القانون حسب المواد الأربع التي يتضمنها نص المشروع، وفي إطار التفاعل مع تدخلات السيدات والسادة النواب المحترمون الواردة ضمن المناقشة التفصيلية، قررت اللجنة تشكيل لجنة فرعية تطبيقا لمقتضيات المادة 94 من النظام الداخلي لمجلس النواب الساري به العمل، أنيط بها مهمة دراسة التعديلات المقدمة من طرف الفرق والمجموعة النيابية والتي شملت 7 تعديلات لفرق الأغلبية والفرق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي؛ 6 تعديلات للفرق الاشتراكي؛ وتعديلين للفرق الحركي؛ و 12 تعديلات لفرق التقدم والاشتراكية؛ و 3 تعديلات للمجموعة النيابية للعدالة والتنمية.

وقد قامت اللجنة الفرعية أثناء اجتماعاتها المنعقدة بتاريخ، 26 دجنبر 2023 و 16 يناير 2024، و 27 ماي 2024، بتجويد مواد مشروع هذا القانون، وإعادة صياغة نص مشروع هذا القانون، وإدخال مجموعة من التعديلات المتفق عليها والتي همت الفصل 4 و 2-5 و 33 و 34 و 35 و 45 المكرر و 47 و 56 من المادة الأولى، والفصل 3-3 و 3-5 من المادة الثالثة، لتنتهي اللجنة الفرعية أشغالها باعتماد صيغة توافقية تم عرضها للتصويت.

وفي الختام، فقد قامت لجنة القطاعات الإنتاجية برئاسة رئيسها السيد النائب «عبد العزيز لشهب» بالتصويت على «مشروع قانون رقم 95.21 يغير ويتم بموجبه الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.73.255

ممارسة صيد مسؤول من شأنه المساهمة في تجديد المخزون من الأصناف البحرية واستدامتها في سياق يتسم بالتغيرات المناخية وأثرها على البيئة البحرية بالإضافة إلى العوامل البشرية.

واسمحوا لي السيد الرئيس المحترم أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد رئيس واللجنة وأعضاء لجنة القطاعات الإنتاجية على تفاعلهم الإيجابي والبناء مع مشروع هذا القانون وتجويده، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير، وزع التقرير تضمن كلمة المقرر المكلف بهذا التقرير بمحضر الجلسة.

النائب السيد إدريس الشبشالي مقرر اللجنة:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة النواب المحترمون؛

تطبيقا لمقتضيات النظام الداخلي الساري به العمل بمجلس النواب، يشرفني باسم لجنة القطاعات الإنتاجية أن أقدم أمام أنظار مجلسنا الموقر التقرير الذي أعدته اللجنة بمناسبة دراسة «مشروع قانون رقم 95.21 يغير ويتم بموجبه الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.73.255 الصادر في 27 من شوال 1393 (23 نونبر 1973) المتعلق بتنظيم الصيد البحري».

افتتح السيد رئيس اللجنة «جمال ديواني» الاجتماع الأول المنعقد بتاريخ 31 ماي 2023 والمخصص لتقديم مشروع هذا القانون بشكر السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات والسادة النواب على الحضور، وكذا أطر اللجنة والأطر المرافقة للسيد الوزير، ليمنح الكلمة للسيد الوزير لتقديم مشروع هذا القانون موضوع اجتماع اللجنة.

وقد قدم السيد الوزير عرضا أوضح من خلاله أن هذا المشروع يندرج في إطار سياسة الإصلاح التدريجي الذي تعرفه المنظومة القانونية التي تؤطر قطاع الصيد البحري من أجل مواكبة تطوره باعتباره رافعة استراتيجية للتنمية المستدامة، مضيفا أن مشروع هذا القانون يهدف إلى إحداث نظام قانوني للصيد البحري للأغراض العلمية وتعزيز نظام مراقبة سفن الصيد، وإجراءات التتبع الداخلي للمنتجات البحرية.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة النواب المحترمون؛

خلال الاجتماع الثاني المنعقد بتاريخ 19 دجنبر 2023، شرع

الصادر في 27 من شوال 1393 (23 نونبر 1973) المتعلق بتنظيم الصيد البحري كما عدلته اللجنة في اجتماعها المنعقد بتاريخ: الثلاثاء 2 يوليوز 2024. وستجدون طي هذا التقرير كافة الوثائق ذات الصلة بمشروع هذا القانون.

السيد الرئيس:

نمر الآن للتصويت على مشروع قانون رقم 95.21 يغير ويتمم بموجبه الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.73.255 الصادر في 27 شوال 1393/ 23 نوفمبر 1973 المتعلق بتنظيم الصيد البحري.

المادة 1 وتضمن مجموعة من الفصول، أعرضها للتصويت واحدة تلوى الأخرى، إذن:

أعرض الفصل 2.2 للتصويت كما صادقت عليه اللجنة: الإجماع

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

أعرض الفصل 4 للتصويت كما عدلته وصادقت عليه اللجنة: الإجماع

أعرض الفصل 4.2 للتصويت كما صادقت عليه اللجنة: الإجماع

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

أعرض الفصل 4.4 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: الإجماع

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

أعرض الفصل 5.2 للتصويت كما عدلته وصادقت عليه اللجنة: الإجماع

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

أعرض الفصل 6 للتصويت كما صادقت عليه اللجنة: الإجماع

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

أعرض الفصل 17 للتصويت كما صادقت عليه اللجنة: الإجماع

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

أعرض الفصل 33 للتصويت كما عدلته وصادقت عليه اللجنة: الإجماع

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

أعرض الفصل 33.1 للتصويت كما صادقت عليه اللجنة: الإجماع

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

أعرض الفصل 34 للتصويت كما عدلته وصادقت عليه اللجنة: الإجماع

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

أعرض الفصل 35 للتصويت كما عدلته وصادقت عليه اللجنة: الإجماع

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

أعرض الفصل 45 المكررة للتصويت كما عدلت وصادقت عليه اللجنة: الإجماع

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

أعرض الفصل 47 للتصويت كما عدلته وصادقت عليه اللجنة: الإجماع

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد	الممتنعون: لا أحد
أعرض الفصل 5 للتصويت كما صادقت عليه اللجنة: الإجماع	أعرض الفصل 48 للتصويت كما صادقت عليه اللجنة: الإجماع
الموافقون: الإجماع	الموافقون: الإجماع
المعارضون: لا أحد	المعارضون: لا أحد
الممتنعون: لا أحد	الممتنعون: لا أحد
أعرض الفصل 23 للتصويت كما صادقت عليه اللجنة: الإجماع	أعرض الفصل 48.1 للتصويت كما صادقت عليه اللجنة: الإجماع
الموافقون: الإجماع	الموافقون: الإجماع
المعارضون: لا أحد	المعارضون: لا أحد
الممتنعون: لا أحد	الممتنعون: لا أحد
أعرض الفصل 36 للتصويت كما صادقت عليه اللجنة: الإجماع	أعرض الفصل 52 للتصويت كما صادقت عليه اللجنة: الإجماع
الموافقون: الإجماع	الموافقون: الإجماع
المعارضون: لا أحد	المعارضون: لا أحد
الممتنعون: لا أحد	الممتنعون: لا أحد
أعرض الفصل 45 للتصويت كما صادقت عليه اللجنة: الإجماع	أعرض الفصل 53.2 للتصويت كما صادقت عليه اللجنة: الإجماع
الموافقون: الإجماع	الموافقون: الإجماع
المعارضون: لا أحد	المعارضون: لا أحد
الممتنعون: لا أحد	الممتنعون: لا أحد
أعرض المادة 2 برمتها للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: الإجماع	أعرض الفصل 56 للتصويت كما عدلته وصادقت عليه اللجنة: الإجماع
الموافقون: الإجماع	الموافقون: الإجماع
المعارضون: لا أحد	المعارضون: لا أحد
الممتنعون: لا أحد	الممتنعون: لا أحد
المادة 3 وتضم مجموعة من الفصول أعرضها للتصويت:	أعرض المادة 1 برمتها للتصويت كما عدلتها وصادقت عليها اللجنة: الإجماع
أعرض الفصل 3.1 للتصويت كما صادقت عليه اللجنة: الإجماع	الموافقون: الإجماع
الموافقون: الإجماع	المعارضون: لا أحد
المعارضون: لا أحد	الممتنعون: لا أحد
الممتنعون: لا أحد	المادة 2 وتضمن مجموعة من الفصول أعرضها للتصويت:
أعرض الفصل 3.2 للتصويت كما صادقت عليه اللجنة: الإجماع	أعرض الفصل 3 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: الإجماع
الموافقون: الإجماع	الموافقون: الإجماع
المعارضون: لا أحد	المعارضون: لا أحد
الممتنعون: لا أحد	
أعرض الفصل 3.3 للتصويت كما عدلته وصادقته عليه اللجنة: الإجماع	

الموافقون: الإجماع	الموافقون: الإجماع
المعارضون: لا أحد	المعارضون: لا أحد
الممتنعون: لا أحد	الممتنعون: لا أحد
أعرض الفصل 42.1 للتصويت كما صادقت عليه اللجنة: إجماع.	أعرض الفصل 3.4 للتصويت كما صادقت عليه اللجنة: الإجماع
الموافقون: الإجماع	الموافقون: الإجماع
المعارضون: لا أحد	المعارضون: لا أحد
الممتنعون: لا أحد	الممتنعون: لا أحد
أعرض المادة 3 برمتها للتصويت، كما عدلتها وصادقت عليها اللجنة: إجماع.	أعرض الفصل 3.5 للتصويت كما صادقت عليه اللجنة: إجماع.
الموافقون: الإجماع	الموافقون: الإجماع
المعارضون: لا أحد	المعارضون: لا أحد
الممتنعون: لا أحد	الممتنعون: لا أحد
أعرض المادة 4 برمتها للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: إجماع.	أعرض الفصل 5.3 للتصويت كما عدلته وصادقت عليه اللجنة: إجماع.
الموافقون: الإجماع	الموافقون: الإجماع
المعارضون: لا أحد	المعارضون: لا أحد
الممتنعون: لا أحد	الممتنعون: لا أحد
أعرض للتصويت مشروع القانون برمته كما عدلته وصادقت عليها اللجنة: الإجماع.	أعرض الفصل 10.1 للتصويت كما صادقت عليه اللجنة: إجماع.
صادق مجلس النواب على مشروع قانون رقم 95.21، يغير ويتمم بموجبه الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.73.255، الصادر في 27 شوال 1393 / 23 نوفمبر 1973، المتعلق بتنظيم الصيد البحري، رفعت الجلسة.	الموافقون: الإجماع
	المعارضون: لا أحد
	الممتنعون: لا أحد
	أعرض الفصل 35.1 للتصويت كما صادقت عليه اللجنة: إجماع.

محضر الجلسة السادسة والثمانين بعد المائة

التاريخ: الاثنين 2 محرم 1446 هـ (8 يوليوز 2024 م).

الرئاسة: السيد راشد الطالبي العلمي رئيس مجلس النواب.

التوقيت: سبعة وعشرون دقيقة ابتداء من الساعة السابعة مساءً والدقيقة الخامسة.

جدول الأعمال: جلسة تشريعية للدراسة والتصويت على النصوص الجاهزة التالية:

-مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم بعض أحكام الظهير الشريف رقم 1.58.008، الصادر في 4 شعبان 1377، 24 فبراير 1958، بشأن النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية.

-مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم ظهير 9 رمضان 1331، الموافق ل 12 أغسطس 1913 قانون الالتزامات والعقود، كما وقع تغييره وتتميمه.

-مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 18.00، المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية.

السيد راشد الطالبي العلمي رئيس مجلس النواب رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

نفتتح الجلسة الثانية، وتخصص للدراسة والتصويت على مقترحات القوانين التالية:

-مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم بعض أحكام الظهير الشريف رقم 1.58.008، الصادر في 4 شعبان 1377، 24 فبراير 1958، بشأن النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية.

-مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم ظهير 9 رمضان 1331، الموافق ل 12 أغسطس 1913 قانون الالتزامات والعقود، كما وقع تغييره وتتميمه.

-مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 18.00، المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية.

نمر الآن للدراسة والتصويت على مقترح، بتغيير وتتميم بعض أحكام الظهير الشريف رقم 1.85.008، الصادر في 4 شعبان 1377، 24 فبراير 1958، بشأن النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، مع الإشارة إلى

أن الأمر يتعلق أساساً، ب 4 مقترحات قوانين، تم دراستها دفعة واحدة على مستوى لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، وتم التوافق على دمجها في المقترح المعروض عليكم، ويتعلق الأمر ب:

-مقترح قانون يقضي بنسخ بعض مقتضيات الفصلين 66 و 75 المكرر، من الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377، الموافق ل 24 فبراير 1958، بمثابة النظام الأساسي للوظيفة العمومية، تقدم به فريق التقدم والاشتراكية.

-مقترح قانون بتتميم الفصل 44 من الظهير الشريف رقم 1.58.008، بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، كما تم تغييره وتتميمه، تقدم به الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

-نفس المقترح أو مقترح القانون الذي يهم نفس الظهير الشريف، تقدم به فريق الأصالة والمعاصرة.

-ونفس مقترح قانون يهم نفس الظهير، تقدم به الفريق الاشتراكي المعارضة الاتحادية، الكلمة لأحد مقدمي هذه المقترحات القوانين، فريق التقدم والاشتراكية، غير متواجد، الفريق الاستقلالي السي عبد الإله البوزيدي، تفضل خذ راحتك.

النائب السيد عبد الإله الإدريسي البوزيدي عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

السادة النواب والسيدات النائبات،

تقديم مقترح القانون المتعلق بتتميم الفصل 44 من الظهير الشريف رقم 1.58.008، بمثابة النظام الأساسي للوظيفة العمومية، كما تم تغييره وتتميمه.

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، من أجل تقديم مقترح القانون، المتعلق بتتميم الفصل 44 من الظهير الشريف رقم 1.58.008، بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، كما تم تغييره وتتميمه، هذه المبادرة التشريعية، التي تدخل في إطار ممارسة أعضاء الفريق للمهام التشريعية المنوطة بهم، خاصة عندما يتعلق الأمر بتحسين بعض المقتضيات القانونية التي أصبحت متجاوزة، ولا تستجيب لمتطلبات تنزيل البعد الدستوري للحقوق الأساسية، وإعطاءه مدلوله الحقيقي، ولا تواكب الورش الاجتماعي الكبير، المتعلق بتوطيد دعائم الدولة الاجتماعية، التي دعا إليها صاحب الجلالة الملك، وجعلت منها الحكومة إحدى أولويات

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب سي عبد الإله البوزيدي، الكلمة للأستاذ صباري عن فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم مقترح قانون.

النائب السيد محمد صباري:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات النائبات السادة النواب المحترمين،

يطيب لنا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب تقديم مقترح قانون يرمي إلى تغيير مقتضيات الفصول 25 و43 مكرر و44 من الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 بمثابة النظام الأساسي للوظيفة العمومية، كما وقع تغييره وتتميمه، منوهين بالدينامية الكبيرة التي يعرفها تفاعل الحكومة مع مقترحات القوانين التي يتقدم بها السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب عملاً بأحكام الدستور ونهوضاً منهم بأدوارهم التشريعية التي ذات الصلة، داعين إلى المضي في هذا النهج السليم من التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لما فيه من خدمة لبلادنا وخدمة للصالح العام.

كما أن أهمية مقترح القانون كما عدلته اللجنة يجدر راهنيتها في عمق المضامين التي ينص عليها بوصفها تنزيلاً حقيقياً للدولة الاجتماعية من خلال التنصيص على جملة من الإجراءات المرتبطة بالموظف العمومي وطبيعة الرخص المرضية التي يستفيد منها.

حضرات السيدات والسادة،

يعالج مقترح القانون الذي نتقدم به في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب بشأن تغيير مقتضيات الفصول 25 و43 مكرر و44 كما عدلته اللجنة مسألتين بالغتي الأهمية، نذكر منها على النحو الآتي:

- أولاً- رخص المرض متوسطة الأمد وطويلة الأمد، من المعلوم أن مدة رخصة المرض متوسطة الأمد محددة في ثلاث سنوات يتقاضى الموظف طوال السنتين الأولى والثانية مجموع أجرته المحتسبة في المعاش ونصف هذه الأجرة خلال السنة الثالثة، في حين تحدد مجموع مدة رخصة المرض طويلة الأمد في خمس سنوات يتقاضى الموظف طوال الثلاث السنوات الأولى منها مجموعة أجرته المحتسبة في المعاش ونصف هذه الأجرة خلال السنتين الرابعة والخامسة. وتعزيزاً للحماية من الأخطار والأمراض التي قد يتعرض لها الموظف أثناء مزاولة عمله نقترح في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب مراجعة المقتضيات التشريعية ذات الصلة برخص المرض المتوسطة والطويلة الأمد المنصوص عليها في الفصلين 43 مكرر و44 مكرر قصد تمكين الموظفين المستفيدين من الرخصتين المذكورتين من الاحتفاظ بمجموع الأجرة المطابقة لوضعيتهم النظامية طوال مدة هاتين الرخصتين.

برنامجها بما فيها أساساً حقوق الموظفين كما يوظفها النظام الأساسي العام للوظيفة الحكومية باعتبار الإطار القانوني والمرجعي لتعزيز حقوق وواجبات الموظف العمومي، بما يضمن القيام بالوظائف المنوطة به على الوجه المطلوب فيما يخص تقديم مختلف المهام والخدمات المسندة له على أساس مبادئ الحكامة الجيدة وتحقيق النجاعة والفعالية والمردودية، ذلك أنه إذا كان الموظف العمومي شريكاً حقيقياً في نجاح هذه المنظومة طبقاً للقوانين الجاري بها العمل فإن الضرورة تقتضي حمايته وتحسينه من مختلف المخاطر التي من شأنها أن تؤثر سلباً على مساره المهني وحياته وأسرته ومستقبله، كما أبانت عن ذلك تداعيات جائحة كورونا التي شهدتها العالم بأسرها وارتفاع الإصابات الناتجة أو الناجمة عن الفيروسات المتحورة والتي أدت إلى العديد من الوفيات جراء الآثار المباشرة لهذا الفيروس ومتحوراته، حيث بات من اللازم تعزيز الحماية الصحية للموظف خاصة عندما يصاب بإحدى الأمراض المنصوص عليها في الفصل 44 من النظام الأساسي للوظيفة العمومية.

كما يقترح الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية من خلال هذا المقترح التنصيص على ضرورة منح الموظف العمومي وكذلك الشأن بالنسبة للموظف التي تفوت إصابته بمرض الزهايمر مما له من انعكاسات على قدراته العقلية وآثار جانبية تتطلب رخصاً طويلة الأمد لا يزيد مجموع مدتها عن 5 سنوات وذلك طبقاً للقوانين الجاري بها العمل، في هذا الإطار يقدم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يتقدم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمقترح يقانون يرمي إلى تغيير وتتميم الفصل 44 من النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية يهدف من خلاله إلى ضمان تكريس الحماية الصحية للموظف وتعزيز حقوقه كإحدى المبادئ التي تقوم على أساسها القواعد العامة للوظيفة العمومية وذلك على النحو التالي:

-تمنح رخصة تمنح رخص مرض طويلة الأمد لا يزيد مجموع مدتها عن خمس سنوات لفائدة الموظفين المصابين بالأمراض التالية، حيث يقترح الفريق إلى جانب هذه الأمراض الإصابات الناتجة عن تفشي الأوبئة الناجمة عن الفيروسات المتحورة والتي قد تؤدي إلى عاهات أو تشكل خطراً على صحة الموظف وكذا الزهايمر.

وفي هذا السياق، نسجل بإيجابية تفاعل الحكومة مع هذا المقترح إلى جانب مقترحات تقدمت بها فرق برلمانية أخرى تصب في نفس الاتجاه في إطار سعي الحكومة إلى تعزيز ركائز الدولة الاجتماعية، ودعم الموظفين الذين يتعرضون لبعض الصعوبات والإكراهات ذات الطابع الاستثنائي بالنظر لما قدموه من خدمات جليلة لصالح البلاد، هذه المقترحات التي حظيت بإجماع أعضاء اللجنة في إطار التوافق بين مختلف الفرق النيابية والمجموعة النيابية أغلبية ومعارضة وتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، لما فيه تعزيز العمل البرلماني ببعده التشريعي وخدمات فئات عريضة من المواطنين الذين كرسوا حياتكم لتطوير وتحديث الإدارة المغربية وتأهيلها، شكرا السيد الرئيس.

الفريق الأصالة والمعاصرة، الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، فريق التقدم والاشتراكية والفريق الاشتراكي المعارضة الاتحادية بمجلس النواب، تهدف إلى تعزيز حماية اجتماعية للموظفات والموظفين العاملين بالإدارات العمومية والنهوض بأوضاعهم الاجتماعية من خلال تغيير وتنظيم بعض مقتضيات الظهير الشريف رقم 1.58.008 بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية.

السيدات والسادة النواب المحترمون،

فكما تعلمون يحظى مجال الحماية الاجتماعية باهتمام وانشغال بالغين لدى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، من منطق حرص جلالته على تعزيز الحماية الاجتماعية لكافة المواطنين والمواطنات بما يصون كرامتهم يحفظ السلم الاجتماعي، وبناء على ذلك فالحكومة حريصة على تعزيز الحماية الاجتماعية للموضوع البشرية العاملة بالقطاع العام بالنظر إلى دورها المحوري في الارتقاء بالإدارة والرفع من أدائها وفعاليتها ونجاعتها، وذلك وفقا للتوصيات الواردة في النموذج التنموي الجديد والرامية إلى إرساء قاعدة صلبة للحماية الاجتماعية الأساسية.

وللإشارة فإن مقترحات القوانين التي توصلت بها الحكومة تتمشى وهذه التوجهات حيث ترمي في مجملها إلى:

- أولا : مراجعة المقتضيات التشريعية المتعلقة برخص المرض المتوسطة والطويلة الأمد لتمكين الموظفين المستفيدين من الرخصتين المذكورتين من الاحتفاظ بمجموعة الأجرة المطابقة لوضعيتهم النظامية طوال مدة هاتين الرخصتين، والجدير بالذكر أن إجراء الاحتفاظ بمجموع الأجرة المطابقة للوضعية النظامية طوال مدة الرخصتين المذكورتين سيمكن من تعزيز الحماية الاجتماعية للموظفين المعنيين والنهوض بأوضاعهم الاجتماعية، بما يضمن توفرهم على دخل قار يمكنهم من الحصول على رعاية صحية جيدة طيلة المدة المطلوبة للعلاج.

- ثانيا : تعزيز الأمن الصحي للموظف من خلال ادراج أمراض الاضطرابات العصبية المعرفية أو الإدراكية اللي منها مثلا مرض الزهايمر، ضمن قائمة الأمراض التي تخول الحق في رخصة مرض طويلة الأمد.

- ثالثا : حذف عقوبات العزل المصحوب بتوقيف حق التقاعد نظرا للآثار السلبية لعقوبة الحرمان من الحق في المعاش على الموظف وذوي حقوقه، الشيء الذي يتنافى مع الحق في الحماية الاجتماعية المنصوص عليه في الفصل 31 من الدستور، علما أنه لا يمكن معاقبة الموظف عن فعل واحد بعقوبتين.

السيدات والسادة النواب المحترمين،

لا شك أن هذه المقتضيات الجديدة من شأنها أن تساهم في تعزيز

ومن شأن إقرار هذا الإجراء النهوض بالأوضاع الاجتماعية للموظفين بما يضمن توفرهم على دخل قار يمكنهم من الحصول على رعاية صحية جيدة طيلة المدة المطلوبة للعلاج، دون التعرض لضائقة مالية جراء ذلك بما يعكس الوفاء لكل الخدمات الجليلة التي قدمها الموظف للإدارة العمومية المغربية.

- ثانيا- ملاءمة مقتضيات الفصل 25 مع التدابير الجاري بها العمل ينص الفصل 25 من النظام الأساسي للوظيفة العمومية على نشر لائحة تعيينات الموظفين وترقياتهم في الجريدة الرسمية غير أن هذا الإجراء يتم تطبيقه عمليا، وتماشيا مع التطور الذي تعرفه الأنظمة المعلوماتية الخاصة بتدبير الموارد البشرية، نقترح في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب نشر نتائج الامتحانات والمباريات وتسميات الموظفين وترقياتهم بمقرات الإدارات وفي مواقعها الإلكترونية عند الاقتضاء.

السيد الرئيس المحترم،

السادة النواب المحترمون،

تلك هي أهم مقتضيات مقترح القانون الذي يقضي بتغيير مقتضيات الفصول 25 و43 و44 مكرر من الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية الذي تقدم به فريق الأصالة والمعاصرة، وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للسيدة الوزيرة، تفضل السيدة الوزيرة.

السيدة غيثة مزور الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

يشرفني أن أحضر معكم اليوم بمناسبة الدراسة والتصويت على مقترح القانون بتغيير وتنظيم بعض أحكام الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 24 فبراير 1958 بشأن النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، الذي صادقت عليه بالإجماع لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلسكم الموقر في اجتماعها يوم الأربعاء 26 يونيو 2024. وأود بهذه المناسبة أن أعبر للسيدات والسادة أعضاء لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان عن خالص تقديري للمجهودات التي بذلوها، والتي أثمرت نتائجها الصيغة التوافقية المعروض على حضراتكم، وللإشارة فإن مقترح القانون المعروض على أنظاركم هو نتاج 4 مقترحات قوانين تقدم بها على التوالي السيدات والسادة أعضاء

الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقعي وإصلاح الإدارة.

وقد استهل الاجتماع بكلمة للسيد رئيس اللجنة التي ذكر فيها بقرار مكتب اللجنة وبمقتضيات المادة 180 من النظام الداخلي لمجلس النواب في فقرتها ما قبل الأخيرة والتي تنص على: «أنه عند إيداع مشاريع ومقترحات قوانين ذات موضوع واحد، تعطى الأسبقية في الدراسة للنص التشريعي الذي أودع أولاً على مكتب المجلس ما لم يقرر هذا الأخير خلاف ذلك مع بيان الأسباب الداعية لذلك»، والتي على أساسها تمت برمجة مقترحات القوانين موضوع الدراسة في جلسة واحدة والتي تتقاطع بشكل كبير فيما بينها للخروج بصيغة موحدة ضمن مقترح موحد.

بعد ذلك أعطى السيد رئيس اللجنة الكلمة لمقدمي مقترحات القوانين لتقديمها على النحو التالي:

- بخصوص مقترح قانون فريق التقدم والاشتراكية أوضحت السيدة النائبة نهي الموسوي أنه يهدف إلى سن تشريع مواكب لورش الحماية الاجتماعية، مؤكدة أن النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، يجب أن يوفر جميع الضمانات التي من شأنها التدبير الجيد للموارد البشرية والحرص على ضمان تقيدها بمبادئ وقيم المرفق العام خدمة للمصالح العام على أساس التلازم بين الحقوق والواجبات، وفي هذا الإطار أفادت بأن القانون الحالي للوظيفة العمومية لا يزال يتضمن بعض المقتضيات القانونية التي تعاكس التوجهات الجديدة للمملكة منها على سبيل المثال الفصل 66 الذي يتضمن العقوبات التي يمكن تطبيقها على الموظف في حالة إخلاله بواجباته المهنية والتي تصل حد العزل المصحوب بتوقيف حق التقاعد.

بخصوص الفصل 75 المكرر أوضحت السيدة النائبة أن ما يتضمنه هذا الفصل من سلطة رئيس الإدارة في إصدار عقوبة العزل المصحوب بتوقيف حق المعاش وذلك مباشرة وبدون سابق استشارة للمجلس التأديبي، والذي يمدد هذه العقوبات إلى مصادرة المساهمات المالية لفائدة الصندوق المغربي للتقاعد، يعتبر أمراً غير مقبول لأنه يحرم الموظف من حقه في المعاش سواء بشكل مؤقت أو الحرمان النهائي، وذلك لعدة اعتبارات، من أهمها أن المعاش عبارة عن مساهمات ممولة من الأجراء والمشغلين، كما أن الحرمان من المعاش يمس بمبدأ الملاءمة والتناسب بين الفعل والعقوبة المقررة له، بحيث لا يمكن معاقبة الموظف لفعل واحد بعقوبتين اثنتين أي عقوبة العزل من الوظيفة العمومية، وعقوبة ثانية هي الحرمان من المعاش، إضافة إلى أن الحرمان من المعاش بقرار إداري صادر عن رئيس الإدارة هو في جوهره حكم بمصادرة ممتلكات خاصة، أي أموال ساهم بها الموظف أو الموظفة طيلة مساهماتهم المني دون سند قانوني، علاوة على أن الحرمان المؤقت أو النهائي من المعاش تمتد آثاره بالإضافة للمتقاعد أو المتقاعدة إلى ذوي حقوقهم أي للزوجة والأبناء والوالدين الذين يعيلهم، كما أنه

الحماية الاجتماعية وجعلها في مستوى تطلعات الموظفين والموظفات، كما أود التأكيد على أن الحكومة حريصة على التفاعل الإيجابي مع المبادرة التشريعية والتواصل والتعاون مع اللجن البرلمانية المعنية من أجل دراستها ومناقشتها، مما من شأنه أن يساهم في تطوير علاقة الحكومة مع البرلمان من جهة وإغناء وتعزيز الترسانة القانونية من جهة أخرى، والسلام عليكم رحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الوزيرة، إذن وزع التقرير، تضمن كلمة المقرر السي عبد الإله البوزيدي ضمن محضر هذه الجلسة.

عبد الإله الإدريسي البوزيدي مقرر اللجنة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة الوزراء المحترمون

السيدات والسادة النواب المحترمون

يشرفني أن أعرض على المجلس الموقر تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الانسان بمناسبة دراستها لأربعة مقترحات قوانين تتعلق ب:

- مقترح قانون يقضي بنسخ بعض مقتضيات الفصلين 66 و75 مكرر من الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 الموافق 24 فبراير 1958 بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية تقدم به السيد النائب رشيد حموني رئيس فريق التقدم والاشتراكية وباقي أعضاء الفريق.

- مقترح قانون بتتيميم الفصل 44 من الظهير الشريف رقم 1.58.008 بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، كما تم تغييره وتتميمه تقدم به السيدات والسادة النواب: عمر حجيبة، وباقي أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

- مقترح قانون يقضي بتغيير الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية تقدم به السيد النائب أحمد تويزي ومجموعة من النائبات والنواب من فريق الأصالة والمعاصرة.

- مقترح قانون يرمي إلى تغيير وتتميم ظهير شريف رقم 1.58.008 بتاريخ 04 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) يحتوي على القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، كما وقع تغييره وتتميمه تقدم به عبد القادر الطاهر، سعيد بعزيز وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية.

هذا وقد عقدت اللجنة بشأنها اجتماعا بتاريخ 26 يونيو 2024 برئاسة السيد سعيد بعزيز رئيس اللجنة، وحضور السيدة غيثة مزور

حورية ديدى مقترح القانون منوهة في البداية بالدينامية المتصاعدة التي يعرفها تفاعل الحكومة مع مقترحات القوانين التي يتقدم بها السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب نهوضاً منهم بأدوارهم التشريعية ذات الصلة، عملاً بأحكام الدستور، موضحة أن مقترح القانون يُعالج ثلاث إشكاليات كبرى تتعلق أولاً ب:

- رخص المرض متوسطة الأمد وطويلة الأمد، حيث أفادت بأن مدة رخصة المرض متوسطة الأمد، تُحدّد في ثلاث سنوات، يتقاضى الموظف طوال السنتين الأوليتين منها مجموع أجرته المحتسبة في المعاش، ونصف هذه الأجرة خلال السنة الثالثة. في حين تُحدّد مجموع مدة رخصة المرض الطويلة الأمد في خمس سنوات، يتقاضى الموظف طوال الثلاث سنوات الأولى منها مجموع أجرته المحتسبة في المعاش، ونصف هذه الأجرة خلال السنتين الرابعة والخامسة، وتعزيزاً للحماية من الأخطار والأمراض التي قد يصاب بها الموظف أثناء مزاوئته لعمله، جاء مقترح الفريق لهدف إلى مراجعة مقتضيات التشريعية ذات الصلة برخص المرض المتوسطة والطويلة الأمد، المنصوص عليها في الفصلين 43 مكرر و44 من الظهير الشريف رقم 1.58.008، لتمكين الموظفين المستفيدين من الرخصتين المذكورتين من الاحتفاظ بمجموع الأجرة المطابقة لوضعيتهم النظامية طوال مدة هاتين الرخصتين، وأكدت على أن إقرار هذا الإجراء من شأنه النهوض بالأوضاع الاجتماعية للموظفين، بما يضمن توفرهم على دخل قار يمكنهم من الحصول على رعاية صحية جيدة طيلة المدة المطلوبة للعلاج، دون التعرض لضائقة مالية جراء ذلك.

- ملاءمة مقتضيات الفصل 25 مع التدابير الجاري بها العمل، حيث أوضحت السيدة النائبة أن هذا الذي ينص على نشر لائحة تعيينات الموظفين وترقياتهم في الجريدة الرسمية، لا يتم تطبيقه فعلياً وعملياً، وتماشياً مع التطور الذي تعرفه الأنظمة المعلوماتية الخاصة بتدبير الموارد البشرية، يقترح الفريق نشر نتائج الامتحانات والمباريات وتسميات الموظفين وترقياتهم بمقرات الإدارات وفي مواقعها الإلكترونية عند الاقتضاء.

- تصويب تسمية بعض العقوبات التأديبية المنصوص عليها في مقتضيات الفصل 66، في هذا الإطار أوضحت السيدة النائبة بأن مقتضيات هذا الفصل الذي ينص على العقوبات التأديبية المطبقة على الموظفين والتي هي مرتبة حسب تزايد خطورة الفعل المرتكب، فالملحوظ أنه تم تقديم عقوبة الانحدار من الطبقة على عقوبة القهقرة من الرتبة الواردتين في البندين رقم 4 و5، الشيء الذي يترتب عنه مخالفة روح الفصل المذكور، وذلك على اعتبار أن عقوبة الانحدار من الطبقة تعني الانحدار من الرتبة، وعقوبة القهقرة من الرتبة هي القهقرة من الدرجة.

- بالنسبة لمقترح قانون الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية أوضح السيد النائب عبد القادر الطاهري في البداية أن التنظيم الترابي

يتناقض مع الطبيعة الحقيقية للمعاش أي الحرمان من حق العيش الكريم وهو حق من حقوق الإنسان مؤطرب بمبادئ الدستور.

من هذا المنطلق أكدت السيدة النائبة بأن الهدف من هذا المقترح هو تحقيق التكامل بين المنظومة القانونية الوطنية للحماية الاجتماعية والتي تهدف إلى محاربة جميع مظاهر الهشاشة والفقر وبين الانسجام التام مع مقتضيات الدستورية ولاسيما الفصل 31، من خلال تنقية وتطهير القوانين التي لا تنسجم مع هذه التوجهات، وذلك من خلال نسخ بعض المقتضيات المضمنة في الفصلين 66 و75 مكرر من قانون الوظيفة العمومية والتي تتيح لرئيس الإدارة كامل السلطة التقديرية في توقيع قرار عزل الموظف أو الموظفة مع تمتيعه بالحرية في الاختيار بين حرمانه المؤقت أو النهائي من المعاش بقرار فردي، أي أنها تمنح رئيس الإدارة صلاحية مصادرة مساهماتهم المالية طيلة مسارهم الوظيفي والتي قد تصل إلى عدة سنوات بقرار إداري فردي وجعله، وذوي حقوقه، عرضة للتشرد، الأمر الذي يوسع من دائرة الفقر والهشاشة، في تناقض صارخ مع التوجهات التي انخرطت فيها بلادنا.

- بالنسبة لمقترح قانون الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أكد السيد النائب عبد الإله الإدريسي البوزيدي أن المقترح يرمي إلى تنظيم الفصل 44 من النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، من أجل ضمان تكريس الحماية الصحية للموظف، وتعزيز حقوقه كأحد المبادئ الذي تقوم على أساسه القواعد العامة للوظيفة العمومية، موضحاً بأن النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية يشكل الإطار القانوني والمرجعي لتعزيز حقوق وواجبات الموظف العمومي، بما يضمن القيام بالوظائف المنوطة به على الوجه المطلوب فيما يخص تقديم مختلف المهام والخدمات المسندة له على أساس مبادئ الحكامة الجيدة، وتحقيق النجاعة والفعالية والمردودية، وبما تقتضيه من تدابير لضمان المساواة بين المواطنين في ولوج المرافق العمومية في إطار تقريب الإدارة من المرتفقين، كما نص على ذلك الدستور، مؤكداً على أنه إذا كان الموظف العمومي شريكاً حقيقياً في نجاح هذه المنظومة طبقاً للقوانين الجاري بها العمل، ونظراً لتداعيات جائحة كورونا التي شهدتها العالم بأسره، وارتفاع الإصابات الناتجة عن الأوبئة الناجمة عن الفيروسات المتحورة والتي أدت إلى العديد من الوفيات، جراء الآثار المباشرة لهذا الفيروس ومتحوراته، فقد بات من اللازم تعزيز الحماية الصحية للموظف، خاصة عندما يصاب بإحدى الأمراض المنصوص عليها في الفصل الرابع والأربعون من النظام الأساسي للوظيفة العمومية، بالإضافة إلى التنصيب على ضرورة منح الموظف العمومي رخصة مرض طويلة الأمد لا يزيد مجموع مدتها عن خمس سنوات إذا تبتت إصابته بمرض الزهايمر، لما له من انعكاسات على القدرات العقلية للموظف ولئلا من آثار جانبية، تتطلب رخصة طويلة الأمد طبقاً للقوانين الجاري بها العمل.

- وعن مقترح فريق الأصالة والمعاصرة قدمت السيدة النائبة

الاجتماعية، التي تعتبر أحد مقومات هذه الدولة، والتي لا تعني غير حماية جميع المغاربة وتأمينهم من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي تعزيز قدرتهم على مواجهتها، والذي بات يفرض مراجعة شاملة لمقتضيات النظام الأساسي للوظيفة العمومية، لاسيما ما يتعلق منها بحقوق الموظف العمومي، خصوصا منها يرتبط بالرخص المرضية.

كما أوضح السيد النائب أنه إذا كان تأطير الرخص المرضية، يخضع بالضرورة لمستويات وآليات التمويل الممكنة، فهو يخضع كذلك وبشكل طبيعي لنموذج الدولة، حيث بات من اللازم تحيينه حتى يستجيب لمتطلبات الدولة الاجتماعية التي انخرطت بلادنا في إرساء دعائمها، وذلك بضمان توصل الموظف المصاب بمرض يجعله غير قادر على القيام بعمله، بمجموع أجرته طوال مدة الرخصة المرضية التي منحت له.

ومن جهة خامسة، فإن بلادنا عملت على إطلاق تنزيل مشروع تعميم الحماية الاجتماعية، تحت الإشراف المباشر لجلالة الملك، والتي يعتبر تحقيق التغطية الصحية الشاملة أحد مرتكزاتها الأساسية، مما يتعين أن يكون القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية وسيلة لتنفيذ هذا الورش، خاصة في صفوف المنخرطين والمنخرطين في سلك الوظيفة العمومية، علاوة على الفصل 31 من الدستور الذي نص على أن تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات، على قدم المساواة، من الحق في العلاج والعناية الصحية، والحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، والتضامن التضاهدي أو المنظم من لدن الدولة، وهو الأمر الذي يستوجب معه الاهتمام ببعض المنخرطين والمنخرطين، المرضى ببعض الأمراض الخطيرة، سيما تلك التي يتطلب علاجها مصاريف وتكاليف جد مرتفعة، تفوق قدراتهم المالية، وتكتسي طابع الاستمرارية، من بينها مثلا الأمراض السرطانية، وفقدان الذاكرة، وكل الأمراض المزمنة التي تؤثر سلبا على حياة الأشخاص.

ومن جهة سادسة، وارتباطا بكل ما سبق- يوضح السيد النائب- بأن ورش الحماية الاجتماعية يتركز على عنصر التأمين من المخاطر الاجتماعية، إذ بالإضافة إلى التأمين عن خطر المرض، توجد مخاطر أخرى من قبيل الشيخوخة، التي أوجد لها المشرع معاشا خاصا بها، يتمتع به المرء بعد إحالته على التقاعد، وهو التأمين الذي يؤدي فيه المنخرط، طوال مساره المهني، قسطا من ماله الخاص، مما يتعين معه، عدم حرمانه منه، حال تعرضه لعقوبة تأديبية تتعلق بالعزل.

ومن من جهة سابعة، فإن كان من صلاحية رئيس الإدارة أن يصدر عقوبة العزل حال عدم استئناف المعني بالأمر لعمله، بعد انصرام أجل سبعة أيام من تاريخ تسلمه الإنذار، فإنه ضمانا لحق الموظف في الدفاع عن نفسه، يتعين ألا يصدر رئيس الإدارة قرار العزل إلا بعد استشارة المجلس التأديبي.

للمملكة تنظيم لا مركزي، يقوم على الجبهية المتقدمة، وتبعاً لما تنص عليه الفقرة الأخيرة من الفصل 145 من الدستور، على أنه «يقوم الولاية والعمال، تحت سلطة الوزراء المعنيين، بتنسيق أنشطة المصالح اللامركزية للإدارة المركزية، ويسهرون على حسن سيرها»، وكذا ما تضمنته العديد من القوانين التنظيمية (القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية)، وباقي القوانين، والنصوص التنظيمية، أبرزها مرسوم رقم 2.17.618 صادر في 18 من ربيع الآخر 1440 (26 ديسمبر 2018) بمثابة ميثاق وطني للامركزية الإداري، الذي حدد أهداف ومبادئ اللامركزية الإداري، وآليات تفعيله، والقواعد العامة للتنظيم الإداري للمصالح اللامركزية للدولة، وقواعد توزيع الاختصاص بين الإدارات المركزية وهذه المصالح، والقواعد المنظمة للعلاقات القائمة بينها من جهة، وبين ولاية الجهات وعمال العمالات والأقاليم من جهة أخرى، ومن جهة ثانية أنه في الوظيفة العمومية هناك توجه عام، تكرسه الممارسة المتعلقة باستصدار قوانين وأنظمة أساسية خاصة ببعض القطاعات الحكومية، مما يحتمل معه أن تتضمن هذه الأخيرة أحكاما وقواعد مخالفة للقانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، ويتطلب تفعيل مبدأ النص الخاص يسبق النص العام، من خلال الترخيص للفئات المعنية بأن تأتي بمخالفات لبعض مقتضيات هذا النظام الأساسي التي لا تتفق والتزامات تلك الهيئات أو المصالح.

ومن جهة ثالثة إن الدولة أصبحت في شكلها وصورتها الحديثة، تضطلع بالعديد من المهام والوظائف، حيث تأتي مهمة التخطيط من أجل تحقيق التنمية على رأس هذه المهام، وهو ما يتطلب العمل على تحديث وتطوير جهازها الإداري بشكل يتماشى مع تطورها، على اعتبار أنه الأداة الفعلية لعملية تنزيل السياسات العمومية والقطاعية، مؤكدا على أن الغاية الأساسية من نشاط الدولة الحديثة، تتجسد في إشباع احتياجات ورغبات مواطنيها، باعتبارها التزاما قارا يقع على عاتقها تجاه الأفراد الذين تمثلهم، وهي تعمل في سبيل إدراك هذه الغاية على توفير جميع الظروف والوسائل اللازمة، كتنظيم وتنمية الجهاز الإداري، على اعتبار أنه من بين أهم مظاهر وتجليات هذا النشاط، مضيفا أن تحديث وتنمية الإدارة لا يعني غير تجويد الخدمات الإدارية، وغير الاهتمام بمنظومة الوظيفة العمومية أي بالموارد البشرية، التي تعتبر المحرك الرئيس لجهاز الإدارة، حيث يتطلب هذا الاهتمام التفكير في تحيين قواعد النظام القانوني للوظيفة العمومية، بشكل مستمر يضمن تحسين أوضاعهم المادية والقانونية حتى يتمكنوا من أداء مهامهم بصورة تنعكس بالإيجاب على جودة الخدمات التي يتم تقديمها للمرتفقين.

ومن جهة رابعة؛ إن عملية إصلاح الوظيفة العمومية، لا يمكن أن تتم بمنأى عن طبيعة وشكل ونموذج الدولة، وهذا ما يفسر تبين نظم الوظيفة العمومية من دولة لأخرى، في هذا السياق، وإن اختيار بلادنا لإقامة الدولة الاجتماعية، وانخراطه في ورش تعميم الحماية

. فيما يتعلق بمقترح تغيير الفصلين 43 المكرر و44، الذي يرمي إلى مراجعة المقتضيات التشريعية المتعلقة برخص المرض المتوسطة والطويلة الأمد، لتمكين الموظفين المستفيدين من الرخصتين المذكورتين من الاحتفاظ بمجموع الأجرة المطابقة لوضعيتهم النظامية طوال مدة هاتين الرخصتين، فقد حظي بموافقة الحكومة. وفي هذا الصدد أكدت السيدة الوزيرة أن إجراء الاحتفاظ بمجموع الأجرة المطابقة للوضعيتهم النظامية طوال مدة الرخصتين المذكورتين، سيمكن من تعزيز الحماية الاجتماعية للموظفين المعنيين، والنهوض بأوضاعهم الاجتماعية بما يضمن توفرهم على دخل قار يمكنهم من الحصول على رعاية صحية جيدة طيلة المدة المتطلبية للعلاج.

. وعن مقترح تنميط الفصل 44، الذي يهدف إلى تعزيز الأمن الصحي للموظف، من خلال إدراج الإصابات الناتجة عن تفشي الأوبئة الناجمة عن الفيروسات المتحورة ومرض الزهايمر والأمراض التنفسية المزمنة والفقدان العرضي أو الكلي للذاكرة ضمن قائمة الأمراض التي تخول الحق في رخصة مرض طويلة الأمد، فقد حظي بموافقة الحكومة فيما يخص إدراج مرض الزهايمر والفقدان العرضي أو الكلي للذاكرة ضمن قائمة الأمراض التي تستوجب منح الموظفين رخص مرضية طويلة الأمد وفي هذا الصدد اقترحت اعتماد مصطلح «الاضطرابات العصبية المعرفية أو الإدراكية» المعتمد من طرف منظمة الصحة العالمية والوارد في التصنيف الدولي للأمراض 11CIM والذي يشمل عدة أمراض، منها مرض الزهايمر والفقدان العرضي أو الكلي للذاكرة، مع اقتراح حذف مصطلح «الجنون» الذي لم يعد يستعمل ضمن المصطلحات المتعلقة بالأمراض النفسية والعصبية.

- فيما يخص نسخ بعض مقتضيات الفصلين 66 و75 مكرر من الظهير الشريف رقم 1.58.008 بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، وذلك بحذف عقوبة العزل المصحوب بتوقيف حق التقاعد، فقد حظي بموافقة الحكومة للاعتبارات التالية:

. الآثار السلبية لعقوبة الحرمان من الحق في المعاش على الموظف وذوي حقوقه، الشيء الذي يتنافى مع الحق في الحماية الاجتماعية المنصوص عليه في الفصل 31 من الدستور؛

. ازدواجية العقوبة (العزل + توقيف حق التقاعد)، علما أنه لا يمكن معاقبة الموظف عن فعل واحد بعقوبتين.

. غياب معيار موضوعي يتم الاستناد عليه للتمييز بين الأفعال التي تستوجب إصدار عقوبة العزل من غير توقيف حق التقاعد وعقوبة العزل المصحوبة بتوقيف حق التقاعد.

وفي نفس السياق أشارت السيدة الوزيرة إلى أنه سبق للحكومة أن أعدت تفعيلًا لاتفاق الحوار الاجتماعي الموقع في 30 أبريل 2022 مع المركزيات النقابية الأكثر تمثيلاً، مشروع قانون يرمي إلى مراجعة بعض مقتضيات الظهير الشريف رقم 1.58.008، وهي تهدف كلها إلى تعزيز

وحيث إن الفصل الرابع، والتاسع والثلاثون، والثالث والأربعون المكرر، والرابع والأربعون، الخامس والأربعون، السادس والستون، والخامس والسبعون المكرر من ظهير الشريف رقم 1.58.008 بتاريخ 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) يحتوي على القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، كما وقع تغييره وتتميمه، فقد تقدم الفريق بتعديلات على هذه الفصول كما وردت في مقترح القانون المحال على اللجنة.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة الوزراء المحترمون

السيدات والسادة النواب المحترمون

في البداية ثمنت السيدة الوزيرة المجهودات التي يبذلها السيدات والسادة النواب من أجل إغناء وتعزيز الترسانة القانونية من خلال مقترحات القوانين القيمة التي تقدموها، مؤكدة على أن الحكومة حريصة على التفاعل الإيجابي مع المبادرات التشريعية، والتواصل والتعاون مع اللجان البرلمانية المعنية من أجل دراستها ومناقشتها، بما من شأنه المساهمة في تطوير علاقة الحكومة مع البرلمان، انسجاماً مع أحكام الدستور، ومضامين وأهداف البرنامج الحكومي. موضحة بأن مجال الحماية الاجتماعية يحظى باهتمام وانشغال بالغين لدى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، من منطلق حرص جلالته على تعزيز الحماية الاجتماعية لكافة المواطنين والمواطنات، بما يصون كرامتهم ويحفظ السلم الاجتماعي، وبناء عليه أفادت بأن الحكومة حريصة على تعزيز الحماية الاجتماعية للموارد البشرية العاملة بالقطاع العام بالنظر إلى دورها المحوري في الارتقاء بالإدارة والرفع من أدائها وفعاليتها ونجاعتها، وذلك وفقاً للتوصيات الواردة في النموذج التنموي الجديد، والرامية إلى إرساء قاعدة صلبة للحماية الاجتماعية الأساسية.

كما عبرت السيدة الوزيرة عن الموافقة المبدئية للحكومة على المقترحات سالفة الذكر وذلك عللاً بالشكل التالي:

. بالنسبة لمقترح تغيير الفصل 4، الذي يهدف إلى استبدال عبارة «المصالح الخارجية» بعبارة «المصالح اللامركزية» الواردة بالفقرة الأولى من هذا الفصل، فقد حظي بموافقة الحكومة، على اعتبار أن هذا التعديل يتلاءم ومقتضيات الميثاق الوطني للامركزية الإداري الذي ينص على أن إدارات الدولة تتألف من إدارات مركزية ومصالح لامركزية.

. بخصوص مقترح تغيير الفصل 25، الذي يهدف إلى نشر نتائج الامتحانات والمباريات وتسميات الموظفين وترقياتهم بمقرات الإدارات وبمواقعها الإلكترونية، فقد حظي بموافقة الحكومة على اعتبار أنه يتماشى مع التطور الذي تعرفه الأنظمة المعلوماتية الخاصة بتدبير الموارد البشرية؛

القانون برمته على التصويت كما عدلته اللجنة حظي بإجماع أعضاء اللجنة الحاضرين.

السيد الرئيس:

هاد مقترح قانون تم دمج أربعة مقترحات قوانين وفي عملية الدمج وقع واحد، شي حاجة بغينا نصحوها دابا بطبيعة الحال بموافقة الحكومة، بحيث يتكون هذا المقترح من 3 مواد المادة 1 و2 و3، المادة الثانية جاء «تغير وتعوض» وما كاينش شي تعويض هنا فهاد المادة غير تم تغييرها دون تعويض أي شيء فيها، بالعكس تم حذف العزل في الفقرة السابعة المصحوب بتوقيف حق التقاعد تم حذفه وثم بعض التغييرات، إذن هو يتم، يغير ويتم ما فيهش التعويض، لهذا غادي نعاودوا كما يلي السيدة الوزيرة وبناء على المداخلة ديالك اللي درتي في اللجنة كانت واضحة فيما يخص نسخ بعض مقتضيات الفصلين 66 و75 مكرر من الظهير الشريف وذلك بحذف عقوبة العزل المصحوب بتوقيف حق التقاعد أخبركم أن هذا المقترح يحظى بموافقة الحكومة لاعتبارات التالية وذكرتي الاعتبارات، إذن هو نسخ بعض المقتضيات هو تغيير وتتميم، لهذا هاد المادتين أو الفصلين 66 و75 لم يردا في المادة 1، بغينا نضيفوهم في المادة 1 «تغير وتتميم على النحو التالي أحكام الفصول 4 و25 و43 مكرر و44 و66 و75 مكرر» لأن كيشملها نفس تشملها نفس المقتضيات، متفقين لهذا وتحذف في المادة الثانية كنبقاوغير تحذف المادة الثانية، ونمشيو للفصل 66 تشتمل العقوبات التأديبية المطبقة على الموظفين على ما يأتي كما رتبتموها في اللجنة الإنذار، التوبيخ، الحذف من لائحة الترقى، الانحدار من الرتبة، القهقرة من الدرجة، العزل، هادي ما فيهاش التغيير، وغادي المادة الثالثة كذلك كتزول وكتولي المادة الثانية يدخل هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، يعني ديك المادة 2 اللي جات فيها تغير وتعوض يعني شي تعويض ما كاينش على الأصل، عندي الأصل وعندي دابا هاد الشي اللي دوزتوا في اللجنة وكاين التغيير في المقتضيات متفقة السيدة الوزيرة، إذن نمشيو في هاد التوجه، إذن السي عبد الإله الإدريسي متفق على هاد الشي أنت بصفتك مقرر.

إذن سأعرض المادة الأولى بالصياغة التالية البداية ديالها «تغير وتتميم على النحو التالي أحكام الفصول 4 و25 و43 مكرر و44 و66 و75 مكرر للتصويت: الإجماع

أعرض الفصل 4 للتصويت كما عدلته اللجنة: الإجماع

أعرض الفصل 25 للتصويت كما عدلته اللجنة: الإجماع

أعرض الفصل 43 للتصويت كما عدلته اللجنة: الإجماع

أعرض الفصل 44 للتصويت كما عدلته اللجنة: الإجماع

أعرض الفصل 66 للتصويت كما عدلته اللجنة: الإجماع

أعرض الفصل 75 للتصويت كما عدلته اللجنة: الإجماع

الحماية الاجتماعية وجعلها في مستوى تطلعات الموظفين. وفي ختام كلمتها أكدت السيدة الوزيرة أن الحكومة مستعدة للتعامل مع صيغة مقترح القانون التي سيتم التوافق بشأنها بكل إيجابية، والتي ستساهم في تعزيز الحماية الاجتماعية للموظفات والموظفين، وأنه نظرا لوحدة موضوع مقترحات القوانين وتقارب مضمونها اقترحت دراستها دفعة واحدة، وإعداد صيغة متوافق بشأنها، تكون ثمرة تعاون ونتاج عمل مشترك بين مجلس النواب والحكومة، الغاية منها تجويد النص، وتدقيق وضبط مواده.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة الوزراء المحترمون

السيدات والسادة النواب المحترمون

خلال نفس الاجتماع ثمنت مجموعة من التدخلات التفاعل الإيجابي للسيدة الوزيرة مع مقترحات القوانين موضوع الدراسة، سواء من خلال حضورها ومناقشتها للمقترحات والتي تعتبر من صميم وصلب عمل البرلمان، معبرين عن أملهم في أن يتفاعل باقي أعضاء الحكومة إيجابا مع باقي مقترحات القوانين، كما تم التنويه بالمجهودات القيمة والمعتبرة التي بذلها مكتب اللجنة ورئيسها لبرمجة مجموعة من مشاريع ومقترحات القوانين والتي أعطت دينامية جديدة للجنة العدل والتشريع وحقوق الانسان ستعكس بالإيجاب على حصيلة هذه الدورة التشريعية، وتم التأكيد على ضرورة وأهمية مراجعة النظام الأساسي للوظيفة العمومية خاصة ما يتعلق بالفصلين 43 المكرر و44 والذين بمراجعتها سيكون لها الأثر الإيجابي على الجانب الإنساني للموظف والإدارة على حد سواء، خاصة وأن المحاكم الإدارية تعج بالقضايا والملفات فيما يتعلق بهذا الموضوع، وأنه بالمصادقة على المقترحات موضوع الدراسة سيترسخ التوجه في مراعاة الجانب الإنساني الذي أرسى قواعده صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وكذلك ما تضمنه التصريح الحكومي، والبرنامج التنموي من أجل تأسيس قاعدة صلبة للحماية الاجتماعية والحفاظ على الكرامة والعدل الإنساني للموظف في ضمان حقوقه.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة الوزراء المحترمون

السيدات والسادة النواب المحترمون

بعد انتهاء اللجنة من المناقشة، عرض السيد رئيس اللجنة الصيغة كما أعدتها الحكومة، والتي عملت من خلالها على دمج أهم التعديلات التي جاءت بها مقترحات القوانين موضوع الدراسة، وعليه سحب مقدمو مقترحات القوانين التعديلات التي لم يتم القبول بها.

وبعد أن تلا السيد رئيس اللجنة الصيغة التي تقدمت بها الوزارة حظيت عند عرضها على التصويت بالنتيجة التالية. وعند عرض مقترح

المقترح، حيث أبرزت أن هذا المقترح يهدف إلى تعديل المادة 573 من ظهير 9 رمضان 1331 الموافق ل 12 أغسطس 1913 بمثابة قانون الالتزامات والعقود كما وقع تغييره وتتميمه، وذلك بعدما تبين أن المدة الزمنية، 365 يوما من تاريخ التسليم، الواردة في المادة المذكورة، والمتعلقة بإقامة الدعوى الناشئة عن العيوب الموجبة للضمان، غير كافية أمام تعدد العيوب التي صارت تظهر على البناءات الحديثة العهد بالبناء لعدة أسباب، منها ما يعود إلى طبيعة الأشغال في ذاتها وإلى طبيعة المواد المستعملة فيها ومدى جودتها، ومنها ما يعود إلى فعل التأثيرات المناخية وعوامل أخرى تُسرّع ظهور هذه العيوب.

وعليه، وتوفيراً لضمانات أكبر للمستهلك، تقول السيدة النائبة، خاصة أمام تزايد الطلب على العقارات التي يتم اقتناؤها في إطار الملكية المشتركة، جاء التعديل على المادة 365 المذكورة في إطار هذا المقترح ليمنح مهلة زمنية كافية للمستهلك من أجل التأكد من خلو العقار من الأضرار والعيوب، وفي ذلك لا شك ضماناً مزدوجة لطرفي العقد.

هذا وقد عملت السيدة النائبة على استعراض التعديل، والذي جاء كالتالي: «كل دعوى ناشئة عن العيوب الموجبة للضمان أو عن خلو المبيع من الصفات الموعود بها يجب أن ترفع في الآجال الآتية، والا سقطت:

تتقادم دعوى العيوب الموجبة للضمان بالنسبة للعقارات بمضي سنة من تاريخ العلم بالعيوب الموجب للضمان، وتتقادم في جميع الحالات بمضي خمس (5) سنوات من تاريخ البيع».. والباقي بدون تغيير.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة الوزراء المحترمون

السيدات والسادة النواب المحترمون

لقد تناول السيد الوزير الكلمة بعد ذلك لي شكر السيد رئيس اللجنة وأعضائها على مجهوداتهم الحثيثة من أجل تسريع مسطرة المصادقة التشريعية على هذا المقترح، ولينوه بمختلف المبادرات التشريعية التي يتقدم بها السيدات والسادة البرلمانيون، وهو ما «يعكس التزام ممثلي الأمة بتطوير التشريعات خدمة للمواطنين وتحقيقاً للعدالة، إضافة إلى أن أي مبادرة تشريعية سواء جاءت من الأغلبية أو المعارضة تكون موضوع دراسة واهتمام خاص لكون المعارضة هي جزء لا يتجزأ من الممارسة الديمقراطية، وأن وجودها في المؤسسات يساهم في بناء الشرعية الديمقراطية للأغلبية»

كما ذكر السيد الوزير بأن هذا المقترح سبق عرضه في الاجتماع الحكومي المنعقد بتاريخ 24 فبراير 2022، حيث تفاعلت معه الحكومة بشكل إيجابي، مع إدخال بعض التحسينات عليه تتعلق بالخصوص بالتنصيص على سقوط دعوى العيوب الموجبة للضمان بالنسبة للعقارات بمضي سنتين من تاريخ التسليم، وهو ما سيحقق التوازن بين المراكز التعاقدية الاقتصادية للبائع والمشتري ويحافظ على الحق

أعرض المادة 1 من مقترح القانون برمتها للتصويت كما عدلته اللجنة والجلسة العامة: الإجماع

أعرض للتصويت المادة 2 كما عدلتها الجلسة العامة: الإجماع
دأباً ولا وفيه جوج المواد عوض ثلاثة ولكن نفس الفصول متفقين؛
أعرض للتصويت مقترح القانون برمته كما عدلته وصادقت عليه اللجنة: الإجماع

وما زال مجلس المستشارين إيلاً كايين شي استدراك ولا شي حاجة ولكن راه قاديانا النص؛

صادق مجلس النواب على مقترح بتغيير وتتميم بعض أحكام الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377، 24 فبراير 1958 بشأن النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية.

نمر الآن إلى عملية الدراسة والتصويت على مقترح قانون بتغيير وتتميم ظهير 9 رمضان 1331 الموافق ل 12 أغسطس 1913 بمثابة قانون الالتزامات والعقود، كما وقع تغييره وتتميمه. الكلمة لأحد مقدمي هذا المقترح عن فريق التقدم والاشتراكية، ما كايين حتى شي واحد، المقرر، وزع التقرير؟ يضمن التقرير بمحضر الجلسة.

النائبة السيدة هند الرطل مقررة اللجنة:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة الوزراء المحترمون

السيدات والسادة النواب المحترمون

يشرفني أن أعرض على مجلسنا الموقر تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الانسان بمناسبة دراستها لمقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم ظهير 9 رمضان 1331 الموافق ل 12 أغسطس 1913 بمثابة قانون الالتزامات والعقود كما وقع تغييره وتتميمه، تقدم به السيد رشيد حموني رئيس فريق التقدم والاشتراكية مع باقي عضوات وأعضاء الفريق، والذي عقدت اللجنة بشأنه اجتماعاً يوم 02 يوليو 2024 على الساعة الثالثة بعد الزوال برئاسة السيد سعيد بعزيز رئيس اللجنة، وحضور السيد عبد اللطيف وهي وزير العدل وجانب من السيدات والسادة النواب، وكذا بعض أطر الوزارة ومجلس النواب.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة الوزراء المحترمون

السيدات والسادة النواب المحترمون

في بداية الاجتماع، وبعد أن رحب السيد الرئيس بالحاضرين أعطى الكلمة للسيدة نهي الموساوي ممثلة فريق التقدم والاشتراكية لتقديم

في الضمان خلال مدة معقولة، تحقيقا للعدالة وضمان الحقوق بين الأطراف.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة الوزراء المحترمون

السيدات والسادة النواب المحترمون

هذا وقد عمل السيد الرئيس على عرض الصيغة التي تقدمت بها الحكومة، حيث ناقشها السيدات والسادة النواب، خاصة التعديل المتعلق بأجل «السنتين من تاريخ التسليم» عوض «السنة من تاريخ العلم بالعيب الموجب للضمان». حيث جاءت صيغة الحكومة كالتالي: «كل دعوى ناشئة عن العيوب الموجبة للضمان أو عن خلو المبيع من الصفات الموعود بها يجب أن ترفع في الآجال الآتية، وإلا سقطت:

بالنسبة للعقارات بمضي سنتين من تاريخ التسليم، وفي جميع الحالات بمضي خمس (5) سنوات من تاريخ البيع.»

وقد حظي المقترح بمناقشة السيدات والسادة النواب، تبين بعدها ضرورة عدم الاكتفاء بمادة فريدة وضرورة إضافة مادة جديدة تحدد تاريخ دخول القانون حيز التنفيذ.

بعدها عرض السيد الرئيس مقترح القانون كما تم تعديله في اللجنة على الشكل التالي. هذا وقد وافق السيدات والسادة النواب الحاضرون على هذه الصيغة كما جاءت بها اللجنة بالتصويت بالإجماع عليه، بعدما سحب فريق التقدم والاشتراكية الجزء الذي لم يتم القبول به.

السيد الرئيس:

نمر إلى عملية التصويت على مقترح القانون بتغيير وتتميم الظهير 9 رمضان 1331 الموافق لـ 12 أغسطس 1913 بمثابة قانون الالتزامات والعقود، السيد الوزير بغيثي شي كلمة في هاد؟

أعرض الفصل 573 للتصويت كما عدلت وصادقت عليه اللجنة: الإجماع

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 1 برمتها للتصويت كما عدلتها وصادقت عليها اللجنة: الإجماع

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 2 للتصويت كما عدلتها وصادقت عليها اللجنة: الإجماع

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

أعرض للتصويت مقترح القانون برمته كما عدلته وصادقت عليه اللجنة: الإجماع

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

صادق مجلس النواب على مقترح قانون بتغيير وتتميم ظهير 9 رمضان 1331 الموافق لـ 12 أغسطس 1913 بمثابة قانون الالتزامات والعقود.

نمر الآن إلى عملية الدراسة والتصويت على مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية، الكلمة لأحد مقدمي المقترح عن الفريق الحركي، لا يتواجد، الكلمة للمقرر، تم توزيع التقرير، يضمن التقرير بمحضر الجلسة.

النائبة السيدة نهي الموساوي مقرر اللجنة:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة الوزراء المحترمون

السيدات والسادة النواب المحترمون

لي عظيم الشرف أن أعرض على المجلس الموقر تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الانسان وهي تدرس « مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية » تقدم به السيدات والسادة النواب إدريس السنتيسي، محمد والزين، عبد النبي العيدودي، محمد لحموش، محمد إبراهيم البوفريسي، عادل السباعي، سعيد سرار، محمد لمخنتر، لطيفة أعبوث. عبد الحق شفيق، نبيل الدخش عن الفريق الحركي.

وقد خصصت اللجنة، برئاسة السيد سعيد بعزيز، اجتماعها ليوم 02 يوليوز 2024 على الساعة الثالثة بعد الزوال لدراسة هذا المقترح، وذلك بحضور كل من السيد عبد اللطيف وهي وزير العدل وعدد من السيدات والسادة النواب، إلى جانب بعض أطر الوزارة ومجلس النواب.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة الوزراء المحترمون

السيدات والسادة النواب المحترمون

بعد أن رحب السيد رئيس اللجنة بالسيد الوزير ومرافقيه، وبالسيدات والسادة النواب الحاضرين، أعطى الكلمة للسيد ادريس السنتيسي رئيس الفريق الحركي لتقديم المقترح، هذا الذي ثمن الدينامية التي عرفتها لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان وهوتبادر بعرض عدد من مقترحات القوانين على مساطر الموافقة والمصادقة، ثمانية مقترحات، وكذا تجاوب الوزير، ومن خلاله الحكومة، مع هذه المقترحات، بما يجعل الجهود تتكامل وتتضافر بين جميع الفرقاء من أجل مغرب قوي بقوانينه وبإصلاحاته التشريعية، مؤكداً أن الفريق الحركي يمارس معارضة مسؤولة ومواطنة وذات قوة اقتراحية.

بعدها، انتقل السيد رئيس الفريق إلى تقديم أهم المقترحات التي جاءت بها تعديلات المقترح، حيث أبرز أن هذا المقترح جاء لتجويد وتسهيل تسيير اتحادات «الملاك المشتركين»، وتعزيز تدبيرهم» لاسيما في مجال تنوع وسائل التواصل القانونية مع السكان بخصوص اجتماعات أعضاء الملكية المشتركة وغيرها... بالإضافة إلى التنصيص على مساطر الوساطة قبل التقاضي بين الملاك حفاظا على العلاقة بين السكان».

وهكذا أبرز السيد رئيس الفريق أن التعديل المدخل على المادة 13 إنما يهدف إلى تعزيز جميع وسائل الصلح والوساطة في هذا النوع من النزاعات بما يخدم الحد من كثرة القضايا أمام المحاكم وطول مساطر التقاضي أسوة ببعض التجارب المتقدمة في هذا المجال. أما التعديل المدخل على المادة 16 فيدقق في إمكانية اللجوء إلى كل «وسيلة من وسائل التبليغ القانونية سواء البريد أو البريد الإلكتروني»، وهو نفس ما ترمي إليه التعديلات المدخلة على المادة 16 مكرر 2 والمادة 16 مكرر 4 والمادة 30.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة الوزراء المحترمون

السيدات والسادة النواب المحترمون

في معرض تدخله، أبرز السيد الوزير أن التفكير سينصب مستقبلا في اتجاه تحميل الساكن واجبات السنديك نظرا للإشكالات التي يعرفها تنظيم هذا المجال، على أن تتم العودة على المالك من طرف الساكن من خلال السومة الكرائية أو غيرها، كما هو الحال في ضريبة النظافة، وبالتالي فإن العمل بشكل مشترك لإيجاد الحلول الناجعة، كفيل بأن يجعل مراجعة القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية وتحيينه قادرا على مواكبة التطورات التي يعرفها المجال ويعرفها المجتمع المغربي.

وبعد أن أشار السيد الوزير إلى أن هذا المقترح سبق وتم عرضه في الاجتماع الحكومي المنعقد بتاريخ 29 فبراير 2024، وتفاعلت معه الحكومة بشكل إيجابي مع اقتراح إعادة صياغة المواد.

فيما يتعلق بالمادة 13: حصر السيد الوزير التعديل في التالي: «يحق لاتحاد الملاك في حالة تعذر الصلح والوساطة، التقاضي ولو ضد أحد الملاك المشتركين إما انفراديا أو بصفة مشتركة مع المالكين المتضررين». أما المادة 16 فقد جاءت في الصياغة الحكومية كالتالي «ينعقد أول جمع عام بدعوة من أحد الملاك أو أكثر. ويستدعى إليه الملاك بكل وسيلة من وسائل التبليغ القانونية خمسة عشر (15) يوما قبل التاريخ المقرر لانعقاد الاجتماع. ويبين الاستدعاء تاريخ وساعة ومكان وموضوع الاجتماع وجدول الأعمال».

أما المادة 16 مكرر 2 فقد قبلت بها الحكومية على الصيغة التي جاءت بها: «يوجه وكيل الاتحاد دعوة انعقاد الجمع العام العادي أو الاستثنائي إلى جميع الملاك بكل الوسائل القانونية المتاحة، تتضمن مكان وتاريخ وساعة الاجتماع ومشروع جدول الأعمال».

وعلى منوال المادة 16 جاء في صيغة الحكومة على المادة 16 مكرر 4 ما يلي «يبلغ الاستدعاء للجمع العام إلى كل مالك بكل وسيلة من وسائل التبليغ القانونية بأخر عنوان شخصي أو مهني أشعر به وكيل الاتحاد. ويتم هذا التبليغ على الأقل خمسة عشر (15) يوما قبل التاريخ المحدد الانعقاد الاجتماع».

أما التعديل المدخل على الفقرة الثانية من المادة 30 حسب الصيغة الحكومية فقد جعلها على الشكل التالي «يتم التبليغ بكل وسيلة من وسائل التبليغ القانونية».

بعدها أكد السيد الوزير أن هذا القانون يجب أن يتم إصلاحه في عمومته بما يعطي ضمانات الاستثمارية والجديّة للقائم على شؤون السنديك حتى يباشر أعماله بفعالية ومسؤولية كبيرين.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة الوزراء المحترمون

السيدات والسادة النواب المحترمون

وقبل انطلاق التصويت على المقترح التمس السيد رئيس الفريق الحركي العمل على التنسيق مع الحكومة للعمل في أفق تدارك كل هذه الهنات التي تمت إثارتها طالبا تضمين ذلك في التقرير، وهو ما رحب به السيد الوزير داعيا إلى فتح الأبواب أمام كل البرلمانين للتواصل وبناء علاقات تعاون وتكامل على مستوى الصياغة التشريعية بما يخدم المصلحة الوطنية التي تلو على كل الاعتبارات الأخرى.

كما أشار السيد رئيس اللجنة إلى أنه في هذا الإطار قد تم وضع مشروع شراكة بين مجلس النواب والأمانة العامة تنصب في نفس

السيد عبد اللطيف وهي وزير العدل:

كل الوسائل بما فيها العون القضائي ديك الساعات، شكرا.

السيد الرئيس:

إذن الأمور واضحة؟ أعرض المادة 13 للتصويت كما عدلتها
وصادقت عليها اللجنة: الإجماع

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 16 للتصويت كما عدلتها وصادقت عليها اللجنة:
الإجماع

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 16 مكرر 2 للتصويت كما عدلتها وصادقت عليها
اللجنة: الإجماع

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 16 مكرر 4 كما صادقت عليه اللجنة: الإجماع

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 30 للتصويت كما عدلتها وصادقت عليها اللجنة:
الإجماع

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 1 برمتها للتصويت كما عدلتها وصادقت عليها اللجنة:
الإجماع

الموافقون: الإجماع

الاتجاه، التعاون في مجال الصياغة التشريعية، وهو ما يزي الطموح
في إمكانية عقد شراكة على نفس المنوال مع وزارة العدل بدورها، حيث
رحب السيد الوزير بذلك ملتصقا بتشكيل لجن مشتركة بين النواب
وأطر الوزارة في هذا الباب، وهو ما ثمنه السيدات والسادة النواب
بدورهم ملتصقين تعاون الوزارة معهم في تجويد الصياغة التشريعية.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة الوزراء المحترمون

السيدات والسادة النواب المحترمون

لقد عمل السيد رئيس اللجنة بعد ذلك على عرض مضامين مقترح
القانون كما تم تعديله في اللجنة على التصويت فكانت النتيجة كالتالي.
وعليه تكون اللجنة قد وافقت على مقترح قانون يقضي بتغيير

السيد الرئيس:

نمر الآن إلى عملية التصويت على مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم
القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية
وتتضمن المواد 13 و16 و16 مكرر 2 و16 مكرر 4 و30، حتى هو فيه
بعض الإصلاح، تفضل السيد الوزير.

السيد عبد اللطيف وهي وزير العدل:

جاء المفوض القضائي احنايا بغينا جميع وسائل التبليغ سواء
الإلكترونية أو المباشرة..

السيد الرئيس:

هي هاديك.

السيد عبد اللطيف وهي وزير العدل:

من حيث جاء كيكتبوه خلاو المفوض القضائي وهداك التعديل
ديال جميع وسائل التبليغ كايبة، فردينا هاديك وسائل التبليغ، إذن غير
خطأ مطبعي ماشي حتى خطأ مادي.

السيد الرئيس:

المهم حيث أنا النص اللي توصلنا به هو هذا بغينا نعرضوه عليك.

السيد عبد اللطيف وهي وزير العدل:

لا هو هداك اسيدي احنا قابليينو.

السيد الرئيس:

إذن كنزولوا هداك من العون القضائي كل الوسائل..

أعرض للتصويت مقترح القانون برمته كما عدلته وصادقت عليه
اللجنة: الإجماع
الموافقون: الإجماع
المعارضون: لا أحد
الممتنعون: لا أحد

صادق مجلس النواب على مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم
القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية.
شكرا على حسن تعاونكم، رفعت الجلسة.

المعارضون: لا أحد
الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 2 للتصويت كما عدلتها وصادقت عليها اللجنة:
الإجماع
الموافقون: الإجماع
المعارضون: لا أحد
الممتنعون: لا أحد